

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
فرع: العلوم التجارية
تخصص: مالية وتجارة دولية



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم التجارية
رقم:

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية

إعداد الطالبين: - زاهر خالد
- جناوي عبد الرزاق

تحت عنوان

أثر سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات
دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2010-2017)

لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة المسيلة	روازقي محمد
مشرفا ومقررا	جامعة المسيلة	نوبيات عبد القادر
مناقشا	جامعة المسيلة	سالم إلياس

السنة الجامعية: 2018/2019

الإهداء

الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين

أهدي هذا العمل إلى نفسي أولاً وكثيراً.

إلى أمي الحبيبة حفظها الله لنا.

إلى روح أبي غفر الله له.

إلى عائلتي العزيزة: زوجتي، ابنتي حنين، ابني محمد.

إلى كل العائلة والأصدقاء.

خالد

أهدي هذا العمل إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله، وبإسعادنا فيهما دوماً وأبداً.

إلى عائلتي الكريمة: زوجتي، ابنتي: مريم وفاطمة.

إلى كل إخوتي وأخواتي.

إلى تلاميذي وإلى كل أهل القرآن.

عبد الرزاق

وإلى زملائنا وأصدقائنا دفعة

ليسانس مالية دولية 2016-2017

ماستر مالية وتجارة دولية 2017-2019

شكر وعرفان

نحمد الله تعالى الذي وفقنا وأعاننا على إنجاز هذا العمل المتواضع،

ونصلي ونسلم على رسوله الكريم محمد "صلى الله عليه وسلم".

نتقدم بالشكر العميق والجزيل أولاً إلى مشرفنا وأستاذنا العزيز:

"نويبات عبد القادر" على وقته وجهده، ونصائحه وتوجيهاته.

فجزاه الله عنا الخير الكثير.

ونشكر كل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد.

كما نشكر الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة مسبقاً

فهرس المحتويات

الصفحة	قائمة المحتويات
ii	الإهداء
iii	الشكر
iv	قائمة المحتويات
v	قائمة الجداول
iv	قائمة الأشكال
أ - هـ	المقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف وميزان المدفوعات	
06	تمهيد
07	المبحث الأول: الإطار النظري لسعر الصرف
07	المطلب الأول: تعريف سعر الصرف وأشكاله
09	المطلب الثاني: أنظمة سعر الصرف وسياساته
13	المطلب الثالث: العوامل الاقتصادية المؤثرة في سعر الصرف
15	المبحث الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف
15	المطلب الأول: نظرية تعادل القوة الشرائية
17	المطلب الثاني: نظرية تعادل أسعار الفائدة
19	المطلب الثالث: نظرية الأرصد
20	المبحث الثالث: الإطار النظري لميزان المدفوعات
20	المطلب الأول: تعريف ميزان المدفوعات وأهميته
22	المطلب الثاني: عناصر ميزان المدفوعات والعوامل الاقتصادية المؤثرة فيه
27	المطلب الثالث: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات
30	المبحث الرابع: أثر تغيرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات
30	المطلب الأول: علاقة سعر الصرف بميزان المدفوعات

31	المطلب الثاني: أثر تغيرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات
33	المطلب الثالث: منهج المرونات لتعديل ميزان المدفوعات
37	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: أثر سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات الجزائري 2010-2017	
39	تمهيد
40	المبحث الأول: تطور سعر الصرف في الجزائر
40	المطلب الأول: نظام سعر الصرف الثابت 1964-1987
43	المطلب الثاني: تخفيض العملة 1987-1994
47	المطلب الثالث: تطور سعر الصرف من 2010-2017
48	المبحث الثاني: تطور وضعية ميزان المدفوعات
48	المطلب الأول: خصائص ميزان المدفوعات الجزائري
50	المطلب الثاني: تطور الهيكل السلعي لصادرات وواردات الجزائر وأهم المتعاملين معها
55	المطلب الثالث: تطور وضعية ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2010-2017
59	المبحث الثالث: أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2010-2017
59	المطلب الأول: أثر تغيرات سعر صرف الدينار على الميزان التجاري الجزائري 2010-2017
64	المطلب الثاني: أثر تغيرات سعر صرف الدينار على ميزان حساب رأس المال في الجزائر 2010-2017
70	المطلب الثالث: أثر تغيرات سعر الصرف على رصيد ميزان المدفوعات الجزائري للفترة 2010-2017
72	خلاصة الفصل الثاني
74	الخاتمة
79	قائمة المراجع

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
26	عناصر ميزان المدفوعات	01
29	أنواع الاختلالات الاقتصادية لميزان المدفوعات	02
42	العُملة المُشكَّلة للسلة ونسب توازنها	03
43	سعر صرف الفرنك الفرنسي مقابل الدينار الجزائري في سوق الصرف الرسمي والموازي	04
44	تطور سعر صرف الدينار بالدولار في الفترة 1987-1991	05
45	مراحل انزلاق الدينار الجزائري تدريجيا من سنة 1988-1994	06
46	معدل صرف الدينار الجزائري بالنسبة للفرنك الفرنسي للمرحلة 1987 - 1994	07
47	تطور معدل صرف الدولار مقابل الدينار 1993-1998	08
47	تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة 2000-2017	09
51	هيكل الواردات الجزائرية للفترة 2010-2017	10
52	هيكل الصادرات الجزائرية للفترة 2010-2017	11
53	أهم المصدرين التجاريين للجزائر في الفترة 2010-2017	12
54	أهم المستوردين التجاريين من الجزائر في الفترة 2010-2017	13
55	وضعية ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2010-2017	14
59	تطور حالة عناصر الميزان التجاري خلال الفترة 2010-2017	15
63	تطور حجم احتياطي الصرف الأجنبي للجزائر خلال الفترة 2010-2017	16
65	تطور الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2010-2017	17
67	تطور الدين الخارجي للجزائر خلال الفترة 2010-2017	18
69	تطور رصيد حساب رأس المال للجزائر خلال الفترة 2010-2017	19
70	تطور بنود ميزان المدفوعات خلال الفترة 2010-2017	20

فهرس الأشكال البيانية

الصفحة	عنوان الشكل البياني	رقم الشكل
31	علاقة سعر الصرف بميزان المدفوعات	01
56	تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2010-2017	02
58	تطور رصيد ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2010-2017	03
60	تطور حالة عناصر الميزان التجاري خلال الفترة 2010-2017	04
63	تطور حجم احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر خلال الفترة 2010-2017	05
66	تطور حجم الاستثمار الأجنبي الوافد خلال الفترة 2010-2017	06
69	تطور رصيد حساب رأس المال خلال الفترة 2010-2017	07
71	دور رصيد الميزان التجاري ورأس المال في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات خلال الفترة 2010-2017	08

المقدمة العامة

تمهيد

إن الانفتاح الاقتصادي الذي تعيشه الاقتصاديات العالمية، وكذا الارتفاع المتزايد لمعدلات التبادل التجاري وتعدد العملات المتداولة، دفع الدول إلى حتمية إيجاد آلية يتم من خلالها تقييم كل عملة من العملات المتداولة مقابل العملات الأخرى، وهذه الآلية هي ما يسمى بسعر الصرف.

يعتبر سعر الصرف الأداة الرئيسية في التأثير المباشر على الأسعار المحلية والأسعار الخارجية، فهو الصورة التي تنعكس على الاقتصاد العام للدولة، كما أن سعر الصرف يعد بمثابة المرآة العاكسة للأوضاع الاقتصادية الداخلية والخارجية، ومركز هذا السعر القوي يعد دلالة على متانة القاعدة الاقتصادية للدولة إضافة إلى نجاعة السياسات المالية والنقدية فيها ناهيك عن القدرة على الاستجابة للصدمات الخارجية التي قد يتعرض لها الاقتصاد الذي يقوم على علاقات اقتصادية مختلفة بين الدول، والتي تنتج عنها فوائض لدول وعجزات لدول أخرى، تعمل كلها على تحقيق توازن ميزان المدفوعات، لذلك نجد مشكل تعديل ميزان المدفوعات، والبحث عن التوازن يعتبر أهم القضايا الاقتصادية الشائكة التي تطرح نفسها بقوة أمام الفاعلين ومتخذي القرار في الإدارة الاقتصادية.

إن تناول العلاقة المحتملة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات بقدر من الإسهاب والتمحيص يعد أمراً حتمياً، نظراً للأهمية المتنامية لهذين المتغيرين، كما أن اتجاه الكثير من الدول خاصة النامية منها، إلى تبني سياسات تهدف إلى تشجيع الصادرات، جعل دراسة ومناقشة العلاقة بين تقلبات سعر الصرف وميزان المدفوعات أمراً لا مفر منه، وكل هذا بهدف الوصول إلى التوازن الخارجي ومعالجة الاختلالات المختلفة من خلال رفع حجم الصادرات وكبح المستويات العالية للاستيراد.

يمكن القول كذلك بأن الزيادة في حجم الاختلالات الخارجية والتي تجسدت في صورة عجز دائم في موازين المدفوعات حتم على الدول البحث عن سبل لإعادة التوازن الخارجي وتصحيح المسار الاقتصادي والوصول إلى مستويات مقبولة للتنمية الاقتصادية، اعتماداً على أساليب وتقنيات مختلفة من شأنها تجسيد هذا الهدف، ولعل أحد هذه الأساليب الاعتماد على سياسة الصرف كأداة عملية لتحقيق هذه الأهداف. والجدير بالذكر أن الدول النامية اعتمدت أساساً على آلية تخفيض سعر الصرف والتي تعد محور التوصيات التي تبنتها معظم الهيئات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي، والتي كانت جوهر النصائح التي قدمتها هذه الهيئات للدول النامية، في سبيل تحقيق التوازن الخارجي وتعديل وضع ميزان المدفوعات.

لقد عانت الجزائر مثل الكثير من الدول النامية من النتائج السلبية للاختلالات الخارجية المتتالية، كما شهدت تطورات عديدة في سعر صرف عملتها إضافة إلى أنها من الدول التي أبرمت اتفاقيات كثيرة مع

صندوق النقد الدولي والتي عدت اللبنة الأساسية لتطبيق سياسات التعديل الهيكلي المدعمة من طرف الصندوق، كما أن الاعتماد اللامتناهي على البترول كعنصر أساسي لبناء السياسات الاقتصادية حيث يشكل قطاع المحروقات ما يعادل 98% من صادرات الدولة رَبطَ تحسن ميزان المدفوعات بتحسين أسعار البترول. وهو ما فرض على الدولة إعادة تقييم عملتها لتلافي التقييم المرتفع لها، خاصة مع الصدمة البترولية الأولى سنة 1986، ومنذ ذلك الحين شهد الدينار الجزائري انخفاضا تدريجيا وصولا لسنة 1992، ليتبعه قيام السلطات النقدية بتخفيضه صراحة بناء على صدور قانون النقد والقرض، ومنذ ذلك اليوم خضعت العملة الوطنية لنظام الصرف المعموم المدار.

1- طرح الإشكالية

على ضوء ما ذكر نجد أنه من الضرورة بمكان أن نقوم بدراسة العلاقة بين تقلبات أسعار الصرف وآثارها المحتملة على وضعية ميزان المدفوعات، وهذا ما يقودنا لطرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى تؤثر تقلبات أسعار الصرف في تعديل ميزان المدفوعات؟

وتتدرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما هي أهم المفاهيم الخاصة بسعر الصرف؟

2- ما هي عناصر ميزان المدفوعات وكيفية تصحيح اختلاله؟

3- هل يؤثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات؟

4- ما هي طبيعة العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري ورصيد الميزان التجاري بصفة خاصة

وميزان المدفوعات بصفة عامة؟

2- الفرضيات

- إن سياسة تخفيض العملة تعمل على تحسين وضعية ميزان المدفوعات من خلال زيادة الصادرات

المحلية وكبح الواردات الأجنبية.

- يتأثر ميزان المدفوعات بتغيرات أسعار صرف عمليتي الدولار والبيورو.

3- مبررات اختيار الموضوع

ترجع أسباب اختيارنا لهذا الموضوع إلى جملة من الدوافع يمكن أن نوجزها فيما يلي:

أ- أسباب ذاتية:

- شعورنا بأهمية الموضوع وأهميته بالنسبة للاقتصاد الجزائري.

- الرغبة في التعمق في دراسة موضوعي سعر الصرف وميزان المدفوعات.

ب - أسباب موضوعية:

- أهمية ميزان المدفوعات كمؤشر رقمي للوضع الخارجية والعلاقات بين الدول.
- محاولة معرفة انعكاس تقلبات سعر الصرف في العالم على تطور ميزان المدفوعات الجزائري.
- التطرق إلى وضعية الاقتصاد الجزائري من خلال تحليل عناصر ميزان المدفوعات، واستنتاج مدى ترابطه مع سياسة صرف الدينار.

4- أهداف الدراسة

- تحديد العلاقة بين أسعار الصرف وميزان المدفوعات بمكوناته المختلفة.
- معرفة مدى فعالية سياسة سعر الصرف المنتهجة في معالجة مشاكل ميزان المدفوعات.
- معرفة أثر تغير سعر الصرف على الاقتصاد الجزائري.
- الوقوف على مشكلة ارتباط الاقتصاد الجزائري بهيكل تصديري وحيد يجعل من الاقتصاد الوطني رهينا للظروف الاقتصادية والسياسية التي تحدث في السوق العالمي.

5- أهمية الدراسة

تعود أهمية الدراسة إلى الأهمية التي يكتسبها سعر الصرف حيث يعتبر حلقة الوصل في العلاقات الاقتصادية، كونه يمثل أهم العناصر الأساسية في توجيه كل المعاملات الخارجية للدول، حيث ان استقرار سعر الصرف يعكس مدى سلامة الأسس الاقتصادية والسياسات المالية والنقدية المتبعة وقدرتها على الاستجابة للصدّات الخارجية التي يتعرّف لها اقتصاد البلد. كما تكمن أهمية ميزان المدفوعات في كونه المؤشر الرقمي للوضع الخارجية للدول، ومن أجل إبراز طبيعة العلاقة بينهما في الجزائر قمنا بتسليط الضوء على وضعية الاقتصاد الجزائري وخصوصيته كونه معتمدا على مورد وحيد وهو العائدات البترولية.

6- حدود الدراسة

تمثلت حدود دراسة هذا الموضوع في الآتي:

أ - الحدود المكانية: حيث حصرت الدراسة في الجزائر، قصد إبراز التأثيرات التي تحدثها تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات.

ب - الحدود الزمانية: أما فترة الدراسة فقد شملت الفترة الزمنية من 2010-2017.

7- منهج الدراسة

استنادا إلى الدراسة ومن أجل الإجابة على الإشكالية اخترنا المنهج الوصفي فيما يتعلق بالمفاهيم العامة، كسعر الصرف وميزان المدفوعات، واستعراض أهم تطورات سعر الدينار وأرصدة ميزان المدفوعات

الجزائري خلال فترة الدراسة، ليأتي الدور على المنهج التحليلي في تبيان مدى تأثير سعر صرف الدينار على أرصدة ميزان المدفوعات.

8- الدراسات السابقة

- **الدراسة الأولى:** غوبال أمين، أثر التغيرات في أسعار الصرف على ميزان المدفوعات، دراسة قياسية لحالة الجزائر (1990-2015)، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير.

الإشكالية: ما مدى تأثير تغيرات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات؟

النتائج: لم يكن لتخفيض قيمة الدينار الجزائري نتائج إيجابية كبيرة على الاقتصاد الوطني خاصة فيما يخص الصادرات. إذا يعود ارتفاع مداخيل الجزائر إلى ارتفاع أسعار البترول التي هي تابعة لعوامل عالمية خارجة عن نطاق أثر تخفيض الدينار.

- **الدراسة الثانية:** دوغة حسين، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (1970-2015) دراسة تحليلية قياسية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية.

الإشكالية: ما أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري خلال الفترة (1970-2015)؟

النتائج: سياسة التخفيض لم تؤدي إلى حدوث تحسين مباشر على الميزان التجاري والتوازن الخارجي لأن هذا الأخير غير حساس في المدى القصير لتغيرات أسعار الصرف، كما أثبتت نتائج الدراسة، وأن الفائض المشهود في الميزان التجاري في العقود الماضية سببه تحسن أسعار البترول، وليس انعكاسا لعمليات التخفيض المتتالية للدينار الجزائري ويمكن أن يكون العجز في الميزان التجاري بمجرد تراجع أسعار المحروقات كما هو الحال الآن.

- **الدراسة الثالثة:** زراقة محمد، آثار تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات، دراسة قياسية - حالة الجزائر (1990-2014) مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية تخصص: اقتصاد قياسي، بنكي ومالي.

الإشكالية: ما هي آثار تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على رصيد الميزان التجاري؟

النتائج: توجد علاقة طويلة المدى بين متغيرات الدراسة والمتمثلة في الميزان التجاري وسعر الصرف وسعر البترول وهو ما يقدم دلالات بوجود علاقة توازنية بين هذه المتغيرات خلال فترة الدراسة، ولكن معامل سعر البترول في معادلة الأجل الطويل كان معنويا في مختلف المستويات عكس معامل سعر الصرف الذي

غابت عنه المعنوية، وربما يكون هذا راجعا كما قلنا آنفا طبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بشدة على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي للدخل الوطني ناهيك عن النقد الأجنبي إضافة إلى هيكل الصادرات وعدم تنوع النشاط الاقتصادي وضعف الطاقة الاستيعابية في الاقتصاد المحلي.

* موقع الدراسة من الدراسات السابقة:

إن الدراسة التي نحن بصدد القيام بها ستقوم بتحليل العلاقة بين سعر الصرف، الميزان التجاري، ميزان رأس المال، ميزان المدفوعات، خلال الفترة 2010-2017، حيث أنه قلما نجد في الدراسات السابقة الجمع بين عناصر ميزان المدفوعات، فقد جاءت في بحوث متفرقة، ويمكن ملاحظة أن أغلب هذه الدراسات استخدمت الجانب القياسي في الموضوع عكس هذه الدراسة، والتي ستقوم بإثبات أثر تغير سعر الصرف على عناصر ميزان المدفوعات عن طريق التحليل فقط. وبالتالي سيساهم ذلك في إيجاد العديد من العلاقات التبادلية بين عناصر ميزان المدفوعات التي تفسر العديد من الظواهر التي يعجز المنهج الكمي عن إثبات وجودها.

9- صعوبات الدراسة

خلال إعدادنا لهذا الموضوع صادفنا العديد من الصعوبات منها: ضيق الوقت المخصص للدراسة، عمق الموضوع، نقص المراجع خاصة في الجانب التطبيقي.

10- هيكل الدراسة

تضمنت الدراسة فصلين تناول كل منها ما يلي:

الفصل الأول بعنوان الإطار النظري لسعر الصرف وميزان المدفوعات، تضمن ثلاث مباحث، في المبحث الأول تطرقنا إلى الإطار النظري لسعر الصرف، في المبحث الثاني تحدثنا عن النظريات المفسرة لسعر الصرف، وأخيرا وفي المبحث الثالث تطرقنا إلى الإطار النظري لميزان المدفوعات.

الفصل الثاني بعنوان أثر سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات الجزائري 2010 - 2017 وقد اشتمل على ثلاثة مباحث، الأول فصلنا فيه تطور سعر الصرف في الجزائر، في المبحث الثاني تطرقنا إلى تطور وضعية ميزان المدفوعات، وأخيرا وفي المبحث الثالث، عالجت فيه أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2010-2017.

الفصل الأول:

الإطار النظري لسعر الصرف

وميزان المدفوعات

تمهيد:

إن تعدد العملات واختلاف قيمتها يعد مشكلة بالنسبة للدول، لأن تغير قيمة العملة مقابل عملات الدول المتعامل معها سيؤثر أساساً على حجم الصادرات والواردات، وهذا بدوره سينعكس على التوازن الاقتصادي للدولة، فعدم التوازن مآله حدوث اختلال في ميزان المدفوعات.

نظراً لكون الدول تسعى جاهدة لمعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات، أي تحقيق التوازن الخارجي، فقد تعددت التحاليل النظرية للآثار الاقتصادية لتغيرات أسعار الصرف على العدد من المتغيرات الاقتصادية، وذلك بغية الوصول إلى حلول من شأنها تحقيق التوازن الخارجي، وسنحاول من خلال هذه الدراسة إعطاء صورة واضحة لمختلف الآثار الاقتصادية لتغيرات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات.

وفي هذا الصدد، وبهدف الإلمام بالموضوع، سوف نتناول في هذا الفصل المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار النظري لسعر الصرف.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف

المبحث الثالث: الإطار النظري لميزان المدفوعات.

المبحث الرابع: أثر تغيرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات.

المبحث الأول: الإطار النظري لسعر الصرف

ظهر سعر الصرف كأداة لربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي، ففي حين تتم تسوية المبادلات وعمليات التجارة ضمن الدولة الواحدة بالعملة المحلية، يجري التبادل مع الدول الأخرى بعملات مختلفة، وهذا أدى إلى ضرورة إيجاد آلية يتم بناءً عليها حساب القيمة التبادلية للعملات المختلفة، وتحويلها فيما بينها أثناء قيام المعاملات الاقتصادية والمالية والتجارية بين هذه الدول.

المطلب الأول: تعريف سعر الصرف وأشكاله

نشأ مفهوم سعر الصرف نتيجة للتبادل الدولي في السلع والخدمات بين مختلف دول العالم، حيث يتم تسوية المعاملات التجارية والاقتصادية باستخدام سعر الصرف، هذا الأخير الذي تم تعريفه من خلال وجهات نظر عديدة.

الفرع الأول: تعريف سعر الصرف

- سعر الصرف الأجنبي يعني سعر وحدة النقد الأجنبي¹ بدلالة العملة المحلية. أو هو سعر النقد المحلي Domestic Money Price للنقد الأجنبي Foreign Money. وهو قيمة العملة الأجنبية مقومة بوحدات من العملة المحلية.

- يقصد بسعر الصرف ذلك المعدل الذي يتم على أساسه تبادل عملة دولة² ما ببقية عملات دول العالم، وبعبارة أخرى هو عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى. وبالتالي يمكن القول بأن سعر الصرف لعملة ما هو عبارة عن سعر إحدى العملات بدلالة عملة أخرى والذي يتم على أساسه المبادلة.

الفرع الثاني: أشكال سعر الصرف

أولاً: سعر الصرف الاسمي

يعرف سعر الصرف الاسمي³ على أنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية أو العكس، أي سعر عملة محلية بدلالة وحدات من العملة الأجنبية، ويتحدد سعر الصرف الاسمي على أساس قوى العرض

1- عبد الحسن جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، ط 1، دار صفاء، عمان، الأردن، 2011، ص 22.

2- حبيب بديع راقي، دور سعر الصرف في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في سورية، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في قسم الاقتصاد المالي والنقدي، جامعة دمشق، سوريا، 2014-2015، ص 03.

3- سلمى بوحية، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص 09.

والطلب في سوق الصرف*، خلال فترة زمنية معينة، وبدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد. وينقسم سعر الصرف الاسمي إلى¹:

- **سعر الصرف الرسمي**: وهو سعر الصرف المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية.

- **سعر الصرف الموازي**: وهو سعر الصرف المعمول به في الأسواق الموازية.

ثانيا: سعر الصرف الحقيقي

يعرف سعر الصرف الحقيقي بأنه نسبة الأسعار المحلية بالعملة المحلية² إلى الأسعار الأجنبية بالعملة المحلية، أو سعر السلعة في الاقتصاد المحلي بالعملة المحلية إلى سعر السلعة في السوق العالمية بالعملة المحلية. كما يمكن تعريف سعر الصرف الحقيقي على أنه نسبة مستوى السعر العالمي للسلع المتاجر بها إلى الأسعار المحلية مقاسا بعملة مشتركة. كما تجدر الإشارة بأنه لا يقع التعامل بسعر الصرف الحقيقي في الأسواق بل هو مؤشر اقتصادي يقيس الارتفاع والانخفاض الحقيقي لقيمة العملة.

ثالثا: سعر الصرف الفعلي

يوجد معنيين متميزين للاصطلاح المسمى ب: سعر الصرف الفعلي³.

المفهوم الأول: يشير المفهوم الأول إلى سعر الصرف كمعدل حتى يتضمن متوسط آثار التعريفات والدعوم، وغير ذلك من الرسوم التي تؤثر في تكلفة الواردات على الاقتصاد المحلي، وتكلفة الصادرات المحلية على الاقتصاديات الأجنبية، ورغم أن انتشار التعريفات قد قل خلال السنوات الأخيرة، فقد تكاثرت الحواجز غير التعريفية التي يصعب للغاية تقدير متوسط تكلفة أي منها والتي تتغير بشكل ملحوظ خلال فترة قصيرة من الوقت، ولهذا السبب فلقد تضاعف استخدام الاصطلاح هذا المعنى التقليدي.

المفهوم الثاني: يشير إلى احتساب متوسط أسعار صرف البلد المعني مع شركائه الرئيسيين، وهذا المعنى يصبح مفهوم سعر الصرف الفعلي، مفهوما متعدد الأطراف، يراعي أسعار الصرف العائمة* والتي تتغير بشكل متواتر، فلو افترضنا على سبيل المثال أن سعر صرف البلد المعني قد زاد بالقياس إلى بلد

♦ **سوق الصرف الأجنبي** هو السوق الذي يتم فيه تبادل العملات فيما بينها، وهو ليس كباقي الأسواق فيقتصر الأمر في هذا السوق على التعامل من خلال أجهزة التلفزة والتلكس والفاكس داخل غرف التعامل بالصرف الأجنبية في البنوك العاملة في المجال.

1- سلمى دوحه، مرجع سابق، ص 09.

2- عبد الحسين جليل الغالبي وليلى بديوي خضير، "تقلبات سعر الحقيقي في ظل تحرير التجارة (دراسة حالة مصر للمدة 1984-2006)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 1، الإصدار 5، جامعة واسط، العراق، 2011، ص 49.

3- علي بن قنور، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970-2010)، أطروحة مقمنة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم تخصص: تسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012-2013، ص 17.

♦ **التعويم**: هو إحدى أنظمة الصرف، وستعرض له لاحقا.

مجاور ذا معدل تضخم \diamond مرتفع، ولكنه بالمقابل قد قل إزاء بلد آخر ذا معدل تضخم منخفض، فسيكون سعر الصرف الفعلي لعملة البلد المعني هو متوسط هذين التغيرين، ومع انتشار ظاهرة التعويم أكثر مما كانت عليه في العقود الماضية، وهذا المعنى هو السائد الآن.

رابعاً: سعر الصرف التوازني

يرمز التوازن إلى تساوي العرض والطلب في سوق واحد¹، وإذا ما عرفنا سعر الصرف التوازني لعملة بلد ما على هذا الأساس، يكون سعر التوازن لهذه العملة مقابل عملة أخرى هو السعر الذي يتحقق به تساوي العرض والطلب على تلك العملة بصرف النظر عن أثر المضاربة \diamond .

المطلب الثاني: أنظمة سعر الصرف وسياساته

إن مسألة اختيار سعر الصرف تعتبر مسألة معقدة وتخضع للظروف الاقتصادية بحيث تخلق اتساقاً بين سياسة سعر الصرف وباقي السياسات الاقتصادية الأخرى، ونجد أن الدول تتباين فيما بينها في اختيار نظام الصرف، إذ يجب على أي متعامل في التجارة الخارجية معرفة نظام سعر الصرف السائد في بلده، ذلك أن نظام سعر الصرف في البلد هو الذي يحكم سعر الصرف فيه.

الفرع الأول: أنظمة سعر الصرف

نظام الصرف هو مجموعة من القواعد² التي تحدد دور كل من السلطات النقدية وكل المتعاملين في سوق الصرف، ويمثل الإطار القانوني الذي تحدد فيه سعر الصرف.

ويمكن التمييز بين عدد من التقسيمات في أنظمة أسعار الصرف، ومن بينها:

أولاً: نظام سعر الصرف الثابت

في نظام الصرف الثابت يتم تعريف سعر تعادل مرجعي³ بين عملة بلد معين بدلالة عملة دولية أخرى، أو سلة من العملات، حيث يلتزم البنك المركزي بتبديل العملة الوطنية على أساس هذه العلاقة (سعر التعادل المحدد). في ظل هذا النظام، يتحدد سعر التعادل بقرار إداري من قبل السلطات ويعكس في الغالب طابعاً توجيهياً في تسيير هذا الاقتصاد.

\diamond التضخم هو الارتفاع المستمر والكبير في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات والملاحظ خلال فترة زمنية معينة قد تكون شهرية أو سنوية.

1- عبد الرزاق بن الزوي، **سعر الصرف الحقيقي التوازني**، دار اليازوردي، الطبعة العربية، عمان، الأردن، 2016، ص73.

\diamond المضاربة: هي إحدى أهم العمليات التي تتم في سوق الصرف من خلال قيام المضاربين بشراء العملات عندما تكون منخفضة السعر والانتظار حتى ترتفع أسعارها من جديد من أجل بيعها والاستفادة من الاختلاف في الأسعار.

2- سلمى دوحه، **مرجع سابق**، ص14.

3- الطاهر لطرش، **الاقتصاد النقدي والبنكي**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2015، ص200.

نستنتج أنه في ظل نظام الصرف الثابت أن الزيادة في الطلب على العملة الأجنبية لا تؤدي إلى زيادة سعر الصرف، ذلك كون التوازن يتحقق بشكل تلقائي في ظل هذا النظام.

وينقسم سعر الصرف الثابت إلى نوعين: الربط بعملة واحدة والربط بسلة من العملات.

1- ربط العملة المحلية بعملة واحدة: فيتم ربط العملة بالنسبة إلى عملة دولية معينة¹، تكون عادة أساسية في المدفوعات الدولية (الدولار مثلا)، وتكون خاصة عملة بلد يتم معه جزء كبير من المبادلات التجارية الخارجية للدولة المعنية، كما يمكن ربط العملة بعملة دولية معينة نظرا لخصائص الاستقرار التي تتمتع بها هذه الأخيرة.

2- ربط العملة المحلية بسلة عملات دولية: وتكون في الغالب هي عملات الدول الرئيسية الشريكة² تجاريا لهذا البلد. بحيث يتم ترجيح دور كل عملة من عملات السلة في تحديد سعر تعادل العملة الوطنية على أساس المركز النسبي للدولة في هيكل المبادلات مع هذا البلد.

ثانيا: نظام الرقابة على الصرف

يقصد بالرقابة على الصرف وضع السلطة النقدية قيودا تنظم التعامل في النقد الأجنبي³، ويكون في ظل هذا النظام تقييد حرية تصدير واستيراد النقد الأجنبي، بالإضافة إلى أن تحويل العملة إلى العملات الأخرى لا يكون بصفة مطلقة إنما بقواعد وشروط تفرضها السلطة النقدية من خلال التأثير على ظروف العرض والطلب على الصرف الأجنبي بغية المحافظة على استقرار أسعار الصرف.

تعتمد الدولة على نظام الرقابة على الصرف في حال رغبتها في التحكم في أسعار العملة المحلية في الأسواق الدولية، فنظام الرقابة على الصرف يتطلب توافر أجهزة تقنية وفنية ذات فعالية عالية، حتى لا تؤدي إلى انتشار الرشوة من أجل تسهيل إجراءات التعامل.

بمقتضى أنظمة الرقابة على الصرف كل من يصدر بضاعة إلى الخارج لابد أن يقدم العملة الأجنبية التي حصل عليها إلى البنك المركزي لتحويلها إلى عملة وطنية وفقا لسعر محدد.

1- الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، مرجع سابق، ص 201.

2- عمر حميدات، أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات-دراسة حالة الجزائر-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2010-2011، ص 10.

3- سلمى دوحه، مرجع سابق، ص 19.

ثالثا: نظام سعر الصرف العائم (المرن)

يقصد بسعر الصرف الموعوم¹ ذلك السعر الذي يتحدد من خلال قوى السوق الحرة دون تدخل حكومي، حيث يتمتع سعر الصرف بحرية الحركة. وغالبا ما يرتبط تحديد أسعار العملة بوضع حدود دنيا وعظمى للتقلبات، لكن رغم هذا فإن الدول قد لا تقتنع بهذه الحرية المطلقة لسعر الصرف الناتج عن قوانين العرض والطلب، لذا وجدت لنفسها مجالا للتدخل في أسعار الصرف العائمة، وعليه يمكن التفرقة بين التعويم النظيف وغير النظيف.

فسعر الصرف الموعوم تحدده السوق بالدرجة الأولى، وتتدخل البنوك المركزية في البلدان التي تسمح بتعويم أسعار الصرف فيها²، من خلال شراء أو بيع النقد الأجنبي في مقابل العملة المحلية، وذلك من أجل الحد من تقلبات سعر الصرف قصيرة الأجل.

1- التعويم النظيف (الحر)

يُطلق عليه أيضا مصطلح "التعويم المستقل"³ حيث يتحدد سعر الصرف في هذا النظام وفق قوى السوق بالدرجة الأولى، ويكون التدخل الرسمي في سوق النقد الأجنبي على أساس استثنائي ولا يحدث بشكل متكرر، وعادة ما يستهدف خفضا محدودا في معدل تغير سعر الصرف والحيلولة دون تقلباته المفرطة، وليس لتحديد مستوى معين له. وبالمقابل هناك بعض الدول التي تتبنى التعويم المستقل وغالبا ما لا تتدخل مطلقا في سوق الصرف مثل: نيوزيلندا، السويد، أيسلندا، الولايات المتحدة، دول منطقة اليورو.

2- التعويم غير النظيف (المدار)

يقصد به إعطاء حرية لسعر الصرف ولكنها ليست تامة⁴، أي عدم ترك سعر الصرف يتقلب وفقا لتقلبات الطلب والعرض، بحيث تتدخل الدولة في سوق الصرف بهدف التخفيف من حدة التقلبات في سعر صرف العملة الوطنية، والعمل على استقراره عند المستوى الذي يحقق مصلحة الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال:

- بيع العملة الوطنية بهدف زيادة المعروض منها وتخفيض قيمتها من أجل تخفيض أسعار صادراتها
- رغبة في زيادة الطلب العالمي على السلع المحلية.

1- عبد الرزاق بن الزوي، مرجع سابق، ص 30، 31.

2- ضياء مجيد الموسوي، تقلبات أسعار الصرف، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016، ص 60.

3- عبد الحميد مرغيت، إدارة سعر الصرف في الجزائر على ضوء التحول نحو نظام الصرف المرن: دراسة تحليلية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف-1، الجزائر، 2017-2018، ص 21.

4- عمر حميدات، مرجع سابق، ص 11.

- شراء العملة الوطنية لزيادة الطلب عليها ما يؤدي إلى رفع قيمتها من أجل منع خروج رؤوس الأموال إلى الخارج.

الفرع الثاني: سياسات سعر الصرف

يقصد بسياسة الصرف مجمل الإجراءات والتدابير والتي تتخذها السلطات النقدية¹ في مجال الصرف بغية تحقيق أهداف اقتصادية معينة، كما أن سياسات أسعار الصرف تعد جزءا من السياسة الاقتصادية تسمح بتحقيق أهداف التشغيل الكامل، النمو، استقرار الأسعار والتوازن الخارجي.

أولا: سياسة رفع القيمة الخارجية للعملة

قبل التطرق لمفهوم سياسة رفع القيمة الخارجية للعملة لابد من توضيح الفرق بين كل ارتفاع وارتفاع قيمة العملة، فارتفاع قيمة العملة Appreciation يعبر عن ارتفاع سعر العملة المحلية لبلد ما إزاء العملات الأجنبية الأخرى، وهذا راجع إلى قوى العرض والطلب في السوق وليس للدولة أي دخل في هذا الارتفاع الحاصل، أما رفع القيمة الخارجية للعملة Revaluation فهي سياسة يعتمدها البنك المركزي ومعناها زيادة الوحدات من العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية وهي عملية معاكسة للتخفيض².

ترتكز سياسة رفع سعر الصرف التي ينتهجها البنك المركزي على التدخل المستمر في سوق الصرف والتوظيف الضخم للصرف الأجنبي القائم على بيع العملة الأجنبية وشراء العملة المحلية، ونقول عن عملة ما أنها مقدرة أكبر من قيمتها الحقيقية عندما يكون سعرها الرسمي يفوق سعرها في السوق الحر³، وتهدف أساسا إلى تخفيض الفائض التجاري، فالفائض التجاري المستمر في ميزان المدفوعات* يؤدي إلى تدفق السيولة والتي تعتبر من العوامل المؤدية إلى التضخم، فالخطورة تزداد عند تقود المضاربة في أسواق رؤوس الأموال قصيرة الأجل نحو البلدان ذات العملات التي تقيم على أنها دون قيمتها الحقيقية بانتظار رفع تلك القيمة لاحقا.

1- جميلة الجوزي، أثر سياسة الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول السياسات الاقتصادية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 13 ماي 2013، ص91.

2- سلمى دوحه، مرجع سابق، ص82.

3- عبد الرزاق بن الزلوي، مرجع سابق، ص93.

♦ ميزان المدفوعات: هو سجل حسابي منظم يحتوي على جميع المعاملات الاقتصادية والمالية بين الدولة وباقي دول العالم خلال سنة.

ثانياً: سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة

تتمثل سياسة تخفيض قيمة العملة في قيام الدولة بتخفيض قيمة عملتها الوطنية في الخارج¹، أي ارتفاع سعر الصرف، ومن وجهة نظر خبراء صندوق النقد الدولي فإن سياسة تخفيض قيمة العملة ستعمل على رفع الأسعار النسبية للسلع والخدمات المستوردة، فتتقصر الكمية المطلوبة منها، وتخفيض أسعار السلع والخدمات المصدرة، تزيد كمية الطلب عليها، وذلك بافتراض وجود مرونة ملموسة لكل من الطلب المحلي على الواردات والطلب الأجنبي على الصادرات استجابة لتغيرات سعر الصرف.

كما يقصد بتخفيض قيمة العملة قيام الدول متعمدة بإنقاص المحتوى الرسمي لعملتها من الأصل الذي تقيم به، سواء كان ذهباً أم وحدات نقدية ترتبط بالذهب أو لا ترتبط به، وبالتالي فإن تخفيض قيمة العملة عمل إرادي تقوم به الدولة مختارة في ظل إتباعها لنظام الصرف الثابت.

وينبغي أن نفرق² بين تخفيض قيمة العملة Devaluation وبين انخفاض قيمتها Depreciation فانخفاض قيمة العملة أو تدهورها يحدث تلقائياً نتيجة لتفاعل قوى العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي في ظل نظام اقتصادي حر قائم على حرية التعامل وتعويم العملة، أما التخفيض فيحدث بصورة متعمدة بقرار من السلطات النقدية في ظل سعر الصرف الثابت.

المطلب الثالث: العوامل الاقتصادية المؤثرة في سعر الصرف

باعتباره متغيراً يتحدد بتفاعل قوى العرض والطلب في السوق، يتعرض سعر الصرف إلى عدة مؤثرات جانبية تعمل على تغيير مستوياته، ومن بين أهم هذه العوامل نجد:

الفرع الأول: كمية النقود

إن الإفراط في الإصدار النقدي³ وتزايد كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار وبالتالي جعل الدولة المعنية أقل قدرة على منافسة سلع الدول الأخرى مما يتسبب في زيادة الاستيراد وانخفاض الصادرات ويقابل ذلك زيادة في الطلب على عملات تلك الدول وانخفاض في الطلب على العملة المحلية مما ينتج عنها ارتفاع في أسعار صرف العملات الأجنبية.

1- عبد الرزاق بن الزلوي، مرجع سابق، ص 111.

2- سلمى دوحه، مرجع سابق، ص 89.

3- عبد الحسن جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، مرجع سابق، ص 65.

الفرع الثاني: معدلات الفائدة

ترتبط تغيرات أسعار الصرف بمعدلات الفائدة في بلدين¹، فإذا ارتفع معدل الفائدة المحلي مقارنة بمعدل الفائدة الأجنبي فإنه بعد مرور فترة زمنية معينة سترتفع قيمة العملة المحلية، والعكس صحيح، فالارتفاع في معدلات الفائدة في البلدان الأجنبية سيحفز المستثمرين المحليين على الأمد القصير على استبدال عملتهم بعملات تلك البلدان وذلك لجني الأرباح في السوق الأجنبي، وعليه فإن ارتفاع أسعار الفائدة في الخارج سيعمل على زيادة الطلب على العملات الأجنبية وهذا ما يؤثر على سعر الصرف.

الفرع الثالث: تغير معدلات التضخم

للتضخم أثر في تغير سعر صرف العملات المختلفة²، يتجلى في انخفاض قيمة العملة في سوق الصرف في حال ارتفاع مستويات التضخم المحلي، فيما تؤدي حالة الركود إلى ارتفاع قيمة العملة. فمثلاً عند انخفاض قيمة عملة بلد ما بنسبة 10%، ويكون المستوى العام في البلدان الأخرى مستقرًا فالتضخم المحلي في هذا البلد سيدفع المستهلكين إلى زيادة طلبهم على السلع الأجنبية ثم على العملات الأجنبية، وبسبب الأسعار المرتفعة في هذا البلد -نتيجة التضخم- ستقل إيرادات الأجانب من سلع هذا البلد، فيقل عرض العملة الأجنبية في سوق الصرف مقابل تزايد الطلب على هذه العملة. وخالصة القول إن تأثير ارتفاع مستوى الأسعار المحلية مقارنة بمستوى الأسعار العالمية يؤدي إلى زيادة كل من الاستيراد والطلب على النقد الأجنبي وانخفاض كل من الصادرات وعرض النقد الأجنبي مما يدفع سعر الصرف إلى الارتفاع، ومنه يمكن اعتبار المستوى العام للأسعار وتغيراته من أهم العوامل التي تؤثر في تحديد سعر الصرف وتقلباته³.

الفرع الرابع: التغير في الميزان التجاري

توجد علاقة وثيقة بين الميزان التجاري ♦ وسعر صرف العملة للبلد⁴، فإذا كان سعر الصرف لعملة بلد ما أكبر من قيمته الحقيقية، سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار البلد ذاته من وجهة نظر الأجانب، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى حدوث اختلال في الميزان التجاري.

1- عبد الرزاق بن الزاوي، مرجع سابق، ص 21.

2- المرجع نفسه، ص 20.

3- عبد الحسن جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، مرجع سابق، ص 69.

♦ الميزان التجاري: هو إحدى عناصر ميزان المدفوعات وسيتم التعرض له لاحقاً.

4- عبد الرزاق بن الزاوي، مرجع سابق، ص 19.

أما إذا تم تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب أن تكون عليه فسيؤدي ذلك إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات مما يؤدي أيضا إلى حدوث اختلال في الميزان التجاري، لذلك غالبا ما ينتج عن هذه الاختلالات ضغوط تضخمية تساهم في استمرار الاختلال في الميزان التجاري.

الفرع الخامس: التدخلات الحكومية

تحصل هذه التدخلات عندما يحاول بنك المركزي للدولة تعديل سعر صرف العملة¹، عندما لا يكون ملائما لسياسته المالية والاقتصادية، وتتم هذه التدخلات في حالة تطبيق نظام الصرف الثابت حيث لا يخضع سعر العملة لتفاعل قوى العرض والطلب عليها.

ففي حالة حدوث اختلال في ميزان المدفوعات ستتبع الدولة سياسة انكماشية أو تضخمية لإعادة التوازن عن طريق التخفيض أو الرفع في سعر العملة، هذه العملية التي تسمح للدولة في التحكم في كمية النقود المعروضة، لتجنب تنامي القوى التضخمية في السوق الداخلي.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف

حاولت الكثير من النظريات الاقتصادية تفسير اختلافات أسعار الصرف بين الدول، ومن أهم هذه النظريات:

المطلب الأول: نظرية تعادل القوة الشرائية:

يعود الفضل في المعالجة الحديثة لهذه النظرية إلى غوستاف كاسل في أوائل العشرينيات من القرن العشرين، وتنطلق الفكرة الأساسية لهذه النظرية من كون أن القيمة التوازنية للعملة في المدى الطويل تتحدد بالنسبة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية، بمعنى أن سعر صرف عملة ما يتحدد على أساس ما يمكن أن تشتريه هذه العملة في الداخل والخارج².

مثال: إذا كان سعر الطن من الحبوب هو 1 دولار في الولايات المتحدة و 3 دولار في بريطانيا، ستقوم الشركات بشراء الحبوب من الولايات المتحدة، وبيعها في بريطانيا لتحقيق الربح، وإذا ما استمرت هذه العملية ستؤدي بالنتيجة إلى انخفاض سعر الحبوب في بريطانيا وارتفاعه في الولايات المتحدة، حتى يتساوى هذان السعران، ليكن 2 دولار مثلا في كلا القطرين.

1- عبد الرزاق بن الزوي، مرجع سابق، ص 23.

2- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، الجزائر،

وعليه فإن¹:

$$\text{سعر الصرف الآني للعملة في الزمن } 0 = \text{مؤشر السعر في الخارج}$$

$$\text{سعر الصرف الآني المتوقع للعملة في الزمن } 1 = \text{مؤشر السعر في الداخل}$$

ولقد تم اختبار هذه النظرية فتبين أنها ذات دلالة في المدى الطويل أكثر منها في المدى القصير، كما أن العملات قليلة الأهمية في حركة رؤوس الأموال الدولية أقل استجابة لنظرية تعادل القوة الشرائية². وتعتمد هذه النظرية على نموذجين: تعادل القوة الشرائية المطلق، وتعادل القوة الشرائية النسبي:

1- تعادل القوة الشرائية المطلق

تقوم على فكرة بسيطة تتمثل في كمية السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها من جراء دفع وحدة واحدة نقدية، تعطينا نفس المقدار أو الكمية من السلع والخدمات في البلد الأجنبي، وذلك بعد تحويل العملة المحلية إلى العملة الأجنبية.

لو افترضنا أن S يمثل سعر الصرف، و P يمثل المستوى العام للأسعار في البلد المحلي، و P^* هو مستوى الأسعار في البلد الأجنبي، فإن: $S = P/P^*$

وبذلك نصل إلى نتيجة، وهي تساوي السلع والخدمات في مختلف البلدان، بمعنى أن مستوى الأسعار المحلية يساوي ناتج سعر العملة الأجنبية مقوّمًا بالعملة المحلية ومستوى السعر الأجنبي، فتصبح المعادلة: $P = SP^*$.

2- تعادل القوة الشرائية النسبي

تعمل هذه الصيغة على الاهتمام بكل ما يحدث من تغير في سعر الصرف التوازني من لحظة إلى أخرى، فتشير إلى وجود علاقة بين التغير في أسعار الصرف ومستويات الأسعار (التضخم)، فتصبح

$$\text{المعادلة: } DS/S = DP/P - DP^*/P^*$$

وعليه فارتفاع عملة ما سيكون مساويا للفرق بين نسبة التضخم في البلدين، وعلى سبيل المثال:

إذا كانت نسبة التضخم في كندا 1% ونسبة التضخم في الولايات المتحدة 3%، فإن قيمة الدولار الأمريكي ستتناقص بنسبة 2% سنويا مقابل الدولار الكندي³.

1- بلقاسم منهوم، أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات -دراسة قياسية لحالة الجزائر - 1970-2009، منكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، الجزائر، 2012-2013، ص ص 60، 61.

2- عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 119.

3- عمر حميدات، مرجع سابق، ص 13.

إلا أن هذه النظرية تطرح بعض الإشكالات العالقة، منها¹:

- إن نظرية تعادل القوة الشرائية لا تتعلق إلا بميزان العمليات الجارية، وليس بكامل ميزان المدفوعات.
- هناك عناصر أخرى من غير الأسعار تؤثر على الميزان التجاري وميزان المدفوعات، خاصة مرونة الطلب بالنسبة للأسعار، وكذلك مرونة الصادرات والواردات بالنسبة لنفس المتغيرين.
- إن ارتفاع الدولار الأمريكي بدءاً من عام 1980 لم يكن رداً على تغير مواز في فارق التضخم بين الولايات المتحدة الأمريكية وباقي دول العالم، وبالتالي فإن قدرة هذه النظرية على تفسير عام لجميع الظواهر تبقى نسبية.

- عدم قدرة هذه النظرية على تفسير التغيرات قصيرة المدى لسعر الصرف.

إذاً يتوقف نجاح نظرية تعادل القوة الشرائية على:

* سيادة حرية التجارة الدولية، ذلك أن وجود القيود من شأنه أن يشوّه الأسعار.

* سيادة حرية تحويل النقود من دولة إلى أخرى، وعدم إخضاع ذلك لنظم المراقبة.

على الرغم من الانتقادات التي وجّهت إلى هذه النظرية، إلا أنها قد أعطتنا تفسيراً لتحركات سعر الصرف في الأجل الطويل، كما أدت دوراً هاماً في إبراز العلاقة بين مستويات الأسعار في مختلف الدول وأسعار صرف ما بين عملاتها في ظل نظام حرية الصرف.

المطلب الثاني: نظرية تعادل أسعار الفائدة (سعر الخصم):

طوّرت هذه النظرية من طرف العالم كينز سنة 1923 في كتابه *Tract en Monetary Reform*، تركزت هذه النظرية² على سلوك التحكيم الذي يعمل على تحديد الفوارق ما بين أسعار الصرف الفورية والآجلة، بحيث أن المتعامل الذي له الخيار ما بين حيازة أصل محلي أو أصل أجنبي يهتم بثلاث عوامل: معدّل العائد المحلي، معدّل العائد الأجنبي، وسعر الصرف بين العملتين، ولهذا فإن اختيار حيازة الأصل الأجنبي يتم عن طريق حساب عائد المحوّل بسعر الصرف، وهذا حتى يكون مقارن مع العائد المحلي الذي يعبر عنه بالعملة الوطنية².

تعتمد نظرية تعادل أسعار الفائدة على أسعار الفائدة في تفسير التغيرات التي تحدث على مستوى

القيمة الخارجية للعملة، وكذا التباين في معدلات الفائدة للبلدين الذي يساوي أو يعكس معدل التدهور أو

1- أمين صيد، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، مكتبة حسن العصرية، ط1، 2013، بيروت، لبنان، ص ص 44، 45.
♦ الافتراضات التي تقوم عليها هذه النظرية هي غياب تكاليف المبادلات، حركية تامّة لرؤوس الأموال، واستبدالية تامّة للأصول، بحيث تعبر الفرضيتان الأخيرتان عن حيادية الأعوان اتجاه الخطر.

2- مايا فنتي، العولمة المالية وآثارها على نظام الصرف، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2017، عمان، الأردن، ص 126.

التحسن في العملة اتجاه العملة المقابلة أو الأخرى، حيث أن الزيادة من سعر الخصم في دولة ما من شأنه أن يدفع سعر الفائدة إلى الزيادة مما يؤدي إلى تنشيط حركة رؤوس الأموال نحو هذه الدولة قصد الاستثمار، باعتبار أن سعر الفائدة المطبق هو أعلى منه في الدول الأخرى، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الأجنبي على العملة المحلية، ومنه

ارتفاع سعر الصرف ويحدث العكس عند انخفاض سعر الخصم، إذ يؤدي بدوره إلى انخفاض سعر الفائدة المحلي، ومنه زيادة العرض من العملة الوطنية وخروج رؤوس الأموال بحثاً عن سعر الفائدة المرتفع، فتقل بذلك القيمة الخارجية للعملة المحلية، لينعكس ذلك على ميزان المدفوعات.

ويمكننا أن نعبر عن ذلك رياضياً، كما يلي¹:

$$X_{t0}/X_{c0}=1+iD0/1+iE0..... (1)$$

حيث: X_{t0} : سعر الصرف العاجل.

X_{c0} : سعر الصرف الآجل.

$iD0$: سعر الفائدة المحلي الاسمي.

$iE0$: سعر الفائدة الأجنبي الاسمي.

وكقاعدة عامّة، تنخفض قيمة عملة بلد معين مقابل عملة بلد آخر بعد مدة معينة، إذا كان معدل الفائدة بعد تلك المدة السائد في ذلك البلد أكبر من معدل الفائدة بعد نفس المدة السائد في البلد الآخر، والعكس صحيح.

مثال: إذا كان سعر صرف الدولار مقابل المارك الألماني هو 1.9459 وكان معدل الفائدة السائد في ألمانيا بعد سنة هو 4.87%، وسعر الفائدة في الولايات المتحدة بعد سنة كذلك هو 5.67%، ففي هذه الحالة، فإن سعر صرف الدولار سوف ينخفض أمام المارك، ويمكن حساب سعر الصرف الجديد للدولار مقابل المارك بعد سنة كما يلي²:

$$1 \text{ دولار} = 1.9459 \times [1 + (5.67\% - 4.87\%)]$$

$$1 \text{ دولار} = 1.9303 \text{ مارك}$$

1- خليفة عزي، سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت ونظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات (1985-2008) -دراسة مقارنة -، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك وتأمينات، جامعة المسيلة، الجزائر، 2011-2012، ص 61.

2- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، دراسة في طرق استخدام النقود من طرف البنوك مع إشارة إلى التجربة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط7، الجزائر، 2011، ص 104.

ونلاحظ أنه بعدما كان سعر صرف الدولار مقابل المارك يساوي 1.9459، فإن ارتفاع معدل الفائدة في ألمانيا بعد سنة عنه في الولايات المتحدة قد أدى إلى انخفاض قيمة الدولار مقابل المارك، إذ أصبح لا يساوي بعد سنة إلا 1.9303 مارك.

رغم الإيجابيات التي تقدّمها هذه النظرية، إلا أنها تعرّضت لعدة انتقادات، من أهمها¹:

- إمكانية وجود حواجز تعيق تحركات رؤوس الأموال، مثل الرقابة على الصرف.
- معدلات الفائدة لا تمثّل سوى عامل من العوامل الموجهة لسلوك المراجعين، وهناك عوامل أخرى كالسيولة وسهولة التوظيف.

- إمكانية حدوث آثار تذبذبية من خلال المضاربة.

المطلب الثالث: نظرية الأرصدة (وضعية ميزان المدفوعات)

تقوم هذه النظرية على اعتبار القيمة الخارجية للعملة تتحدد على أساس ما يطرأ على أرصدة ميزان المدفوعات من تغيير، فإذا حقق ميزان المدفوعات لدولة ما فائضاً فإن ذلك يعني زيادة الطلب على العملة الوطنية، وهو ما يقود إلى ارتفاع قيمتها الخارجية، ويحدث العكس عند حدوث عجز في ميزان المدفوعات، والذي يدل على زيادة العرض من العملة الوطنية، بما يقود إلى انخفاض قيمتها الخارجية.

لقد تم إثبات صحة هذه الفرضية خلال فترة الحرب العالمية الثانية، حيث لم تتأثر قيمة المارك الألماني رغم الزيادة الكبيرة في كمية النقود ومعدل دورانها وأيضاً ارتفاع مستوى الأسعار، وذلك نتيجة توازن الميزان التجاري لألمانيا، وهو ما انعكس على رصيد ميزان المدفوعات

نستخلص من خلال هذه النظرية أن وضعية ميزان المدفوعات وما يتضمنه من عمليات دائنة ومدينة هي التي تحدد سعر صرف العملة المحلية، فميزان المدفوعات الذي يتجه نحو تحسين وضعه من دائنيته تجاه العالم يميل سعر صرف عملته نحو الارتفاع تجاه العملات الأخرى، والعكس صحيح في حالة العجز². نستنتج أيضاً من خلال هذه النظرية أنها أغفلت جانب أنه من الصعب تصور أن حركة سعر الصرف تتأثر بشكل تلقائي بما يحدث في ميزان المدفوعات لأن الدولة تتدخل بصورة مباشرة وغير مباشرة لتحديد سعر الصرف.

1- أمين صيد، مرجع سابق، ص ص 46، 47.

2- عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 123.

المبحث الثالث: الإطار النظري لميزان المدفوعات

مع التطورات الاقتصادية وانتقال الاقتصاديات العالمية من مغلقة إلى منفتحة على العالم الخارجي، أصبحت الدول ترتبط ببعضها البعض بمجموعة مختلفة من المعاملات الاقتصادية، كل هذه المعاملات تسجل في سجل محاسبي يسمى ميزان المدفوعات، يلخص هذا الأخير كل بيانات المعاملات والتدفقات المالية بين بلد ما والعالم الخارجي، وسنحاول من خلال هذا المبحث تسليط الضوء على أهم المتغيرات المتعلقة بميزان المدفوعات ومكوناته والعوامل الاقتصادية المؤثرة فيه، مع التطرق إلى التوازن والاختلال الذي يعتريه.

المطلب الأول: تعريف ميزان المدفوعات وأهميته

يلعب ميزان المدفوعات دورا هاما من خلال تبيان الوضع الاقتصادي للبلد مقارنة مع العالم الخارجي، باعتباره الصورة التي تساعد على قراءة درجة انفتاح البلد على العالم الخارجي كالتجارة الخارجية والمعاملات الرأسمالية، وهذا ما سنحاول تبيان في النقاط التالية:

الفرع الأول: تعريف ميزان المدفوعات

هناك عدة تعاريف لميزان المدفوعات، يمكن ذكر منها ما يلي:

- ميزان المدفوعات هو كشف يشمل ويضم قيم كل السلع¹، الهبات، والمساعدات الخارجية، وقروض الرساميل، في المدى القصير والطويل، والذهب والعملات الرئيسية للتغطية الداخلة إلى البلد أو الخارجة منه، والتي تظهر كل العلاقات المتبادلة لمختلف البنود.
- ميزان المدفوعات هو عبارة عن وثيقة إحصائية تظهر مجموعة المعاملات التجارية والمالية لبلد ما مع بقية العالم خلال فترة زمنية محددة، وعلى هذا الأساس، فإن ميزان المدفوعات يبين التدفقات السلعية والخدمية والمالية بين المقيمين في هذا البلد وغير المقيمين، حيث يسجل من جهة مجموع ما يستلمه البلد من بقية العالم، ويسجل من جهة أخرى ما يدفعه هذا البلد إلى بقية العالم².

1- بول أ. سامويلسون، العلاقات التجارية والمالية الدولية، ترجمة د. مصطفى موفق، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1993، ص 32، 33.

2- الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، مرجع سابق، ص 241.

الفرع الثاني: أهمية ميزان المدفوعات

إن المعلومات أو البيانات التي يقدمها ميزان المدفوعات تعطينا حوصلة شاملة عن معطيات الاقتصاد الوطني والمشاكل التي يعاني منها محليا أو خارجيا، كما أنها تحمل أهمية قصوى لجميع الأطراف المشاركين في المنظومة الاقتصادية، ويمكن إبراز ذلك في الآتي:

- يعد ميزان المدفوعات مؤشرا مهما لمستوى الضغط على سعر الصرف الأجنبي للدولة، وبالتالي تحديد الإمكانيات المتاحة والمحتملة للدخول مع الدولة في تعاملات تجارية، أو تنفيذ الاستثمارات فيه لاكتشاف أرباح وخسائر الصرف الأجنبي.

- إن التغيرات الحاصلة في ميزان المدفوعات لدولة ما قد تعطي إشارة عن تشديد الرقابة أو تخفيفها على دفعات مقسوم الأرباح والفوائد، رسوم الترخيص، رسوم الملكية، أو النفقات الأخرى للمنشآت والمستثمرين الأجانب.

- ميزان المدفوعات يساهم في المساعدة على التنبؤ بالإمكانيات المتاحة والمحتملة للسوق في الدولة المعنية، خصوصا في المدى القصير¹.

- يمثل ميزان المدفوعات أداة تحليل لنقاط قوة وضعف تنافسية البلد، ويشكل أيضا أداة تحليل هامة لتحديد سياسة سعر الصرف، السياسة المالية والسياسة النقدية، فإذا قامت الدولة مثلا بتخفيض في قيمة العملة المحلية، وأرادت معرفة تأثير السياسة المطبقة على الموقف الخارجي، في هذه الحالة من الضروري الرجوع لميزان المدفوعات لملاحظة التغيرات التي يمكن أن تحدثها هذه السياسات على الصادرات والواردات والأرصدة الدولية.

- يظهر ميزان المدفوعات القوى المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف العرض والطلب على العملات الأجنبية، ويبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع سلع التبادل.

- يستخدم ميزان المدفوعات كبيان لعرض العملة الوطنية والطلب عليها تجاه العملات الأجنبية، ما يؤدي إلى تحديد القيمة الفعلية لعملة البلد في أسواق الصرف الأجنبي حيث يمكن الاعتماد على ميزان المدفوعات كمؤشر يبين مدى قدرة سعر الصرف على تعديل المعاملات الاقتصادية الدولية بغرض

1- محمد زراقة، آثار تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات-دراسة قياسية- حالة الجزائر 1990-2014، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص اقتصاد قياسي بنكي ومالي، جامعة تلمسان، الجزائر، 2015-2016، ص 36-37.

امتصاص الفائض أو إزالة العجز من أجل الحد من التضخم أو الانكماش الناتج عن اختلال موازين المدفوعات¹.

المطلب الثاني: عناصر ميزان المدفوعات والعوامل المؤثرة فيه

يعتبر ميزان المدفوعات أداة هامة تعتمد عليها السلطات العامة من أجل تخطيط العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد، من خلال إعداد السياسات الاقتصادية النقدية والمالية، كما يوفر قاعدة إحصائية متكاملة عن مصادر واستعمالات الصرف الأجنبي، ذلك لكونه يلخص المعاملات الاقتصادية التي يترتب عليها التزامات مع الخارج.

الفرع الأول: عناصر ميزان المدفوعات

يمكن تقسيم ميزان المدفوعات إلى حسابات أو موازين فرعية، بحيث تضم كل منها مجموعة من المعاملات الاقتصادية والمالية المتماثلة من حيث الطبيعة، وقد تكون هذه الحسابات في حالة عجز أو فائض، وتأتي في ميزان المدفوعات على النحو التالي:

- 1- حساب العمليات الجارية أو الحساب الجاري.
- 2- حساب العمليات الرأسمالية أو حساب رأس المال.
- 3- حساب التسوية لميزان المدفوعات، أو صافي الاحتياطات الرسمية.

أولاً: حساب العمليات الجارية

ويطلق عليه أيضاً حساب الدخل، لأنه يضم معاملات تؤثر على حجم الدخل الوطني بشكل مباشر، وتتمثل هذه العمليات في كل عملية اقتصادية دولية متعلقة بتجارة السلع والخدمات والتحويلات، وينقسم هذا الحساب إلى ثلاثة أجزاء، وهي:

1- ميزان التجارة المنظورة

يطلق عليه أيضاً الميزان التجاري، وهو أقدم العلاقات الاقتصادية بين الدول، نسجل فيه كل عمليات دخول وخروج السلع المادية عبر الحدود الجمركية من وإلى البلد، ويقصد بالسلع كافة البضائع المنقولة التي تتغير ملكيتها بين المقيم والأجنبي مهما كانت طبيعة هذه البضائع، منتجات صناعية، زراعية، أو تجارية، بالإضافة إلى الذهب، ويكون في شكل سلعة ذهبية، مثل السبائك أو المسكوكات، بحيث يكون نصيب الذهب

1- سلمى دوحه ، مرجع سابق، ص ص 103، 104.

في قيمتها يزيد عن 80%، أي أنه يعامل كأى سلعة عادية، ويخرج عن طابعه النقدي، لهذا يطلق عليه الذهب غير النقدي¹.

يتم تقويم الصادرات والواردات في هذا الحساب على أساس (FOB)*، كما نص عليها صندوق النقد الدولي، بحيث تسجل الصادرات في الجانب الدائن، لأنها تشكل إيرادات من الخارج، أما الواردات فتسجل في الجانب المدين، لأنها تشكل مدفوعات للخارج يشكل الفرق بين مجموع الصادرات والواردات رصيد الميزان التجاري، وقد يكون في حالة فائض أو عجز، يكون فائضاً إذا كانت قيمة الواردات أقل من قيمة الصادرات في الاقتصاد، وعجزاً إذا زادت قيمة واردات الاقتصاد عن قيمة صادراته، أما إذا تساوت المدفوعات لتمويل الواردات مع متحصلات الصادرات فنقول أن الميزان التجاري في حالة توازن².

2- ميزان التجارة غير المنظورة

يطلق عليه أيضاً ميزان الخدمات الاقتصادية، ويشمل الإيرادات والنفقات بالعملة الأجنبية، المرتبطة بخدمات النقل (الملاحة، الطيران، السكك الحديدية، وأنواع النقل الأخرى)، والخدمات السلكية واللاسلكية والخدمات المصرفية والتأمين والسياحة والسفر، كما تشمل أيضاً عوائد وأرباح الاستثمارات والقروض وإيرادات الحكومة والإنفاق والإدارة ما وراء البحار.

أما طريقة القيد، الخدمات التي قُدمت من مواطنين إلى الأجانب تسجل في الجانب الدائن، لأنه ينتج عنها دخول أموال أجنبية إلى الدولة، أما الخدمات التي قُدمت إلى المواطنين من أجانب فإنها تقيد في المدين لأنها تؤدي إلى زيادة مدفوعات الدولة إلى الخارج³.

3- ميزان التحويلات من جانب واحد

تعبّر التحويلات الجارية، أو حساب الدخل الثانوي، طبقاً لدليل ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقل الدولي، عن تدفقات مالية وعينية بين الدول، تتمثل الميزة الأساسية لهذه التحويلات في أنها تتم بدون أن يحصل مقدمها على أي مقابل، تمثل تحويلات جارية كل من الهبات والإعانات التي تقدمها

1- حنان لعروق، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي-دراسة حالة الجزائر،- مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2004-2005، ص05.

* **FOB: (Free On Board)** أي إدخال قيمة الخدمات المتعلقة بالنقل حتى الحدود الجمركية للاقتصاد المصنّر، ضمن قيمة البضاعة، وهذا من أجل فصل قيمة السلعة على الخدمات المتصلة بها، أما **CIF** فتتضمن بالإضافة إلى قيمة السلعة: رسوم الشحن، التأمين، الخدمات التوزيعية والنقل حتى ميناء الهبوط، بالإضافة للضرائب على الواردات في حالة الاستيراد.

2- حنان لعروق، مرجع سابق، ص06.

3- مصطفى يوسف كافي، مبادئ العلوم الاقتصادية، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2015، ص 410.

الدول فيما بينها، ويستثنى من هذا الحساب مجموع التحويلات الرأسمالية التي تسجل في حساب رأس المال، ويرجع ذلك إلى أن هذا النوع من التحويلات لا يؤثر في الدخل الشخصي¹.

ثانياً: حساب العمليات الرأسمالية (حساب رأس المال)

يحتوي هذا الحساب على التدفقات لرؤوس الأموال الدولية من قروض واستثمارات، وينقسم إلى قسمين: تدفقات رؤوس الأموال طويلة الأجل، وتدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل.

1- حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل

تشمل رؤوس الأموال المحولة من وإلى الخارج بقصد استثمارها لأجل طويل، أي لمدة تزيد عن سنة، والتي تحدث مثلاً بسبب ارتفاع أسعار الفائدة في هذا البلد مقارنة بالبلد الآخر، أو بسبب توقعات الربح الكبيرة، ومن مظاهر هذه التحويلات مثلاً تقديم قروض طويلة الأجل في الخارج أو تسديدها، شراء العقارات في الخارج أو بيعها... إلخ، فعندما يستثمر المقيمون في الخارج، فإنه يقال أن البلد يواجه تدفق رؤوس الأموال للخارج، ويقيد مدينا في حساب رأس المال لميزان المدفوعات، وبالعكس، عندما يستثمر الأجانب في البلد، فعندئذ نواجه تدفق رؤوس الأموال للداخل ويقيد دائنا في نفس الحساب.

1- حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل

تشمل رؤوس الأموال المحولة من وإلى الخارج بقصد استثمارها لأجل قصير، أي لمدة تقل عن سنة، وتتمثل هذه التحويلات في: ودائع البنوك، سندات، قروض قصيرة... إلخ. إن خروج رؤوس الأموال قصيرة الأجل يقيد في الجانب المدين من هذا الحساب في ميزان المدفوعات، ويؤدي إلى زيادة الطلب على الصرف الأجنبي، وكذلك فإن دخول رؤوس الأموال قصيرة الأجل يقيد في الجانب الدائن من نفس الحساب، ويؤدي إلى زيادة عرض العملات الأجنبية. ونميز بين نوعين من حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل:

- حركات رؤوس الأموال التلقائية؛ والتي تنتقل بغرض الاستفادة من الظروف الاقتصادية في البلد الذي انتقلت إليه.

- حركات رؤوس الأموال التي تنتقل بغرض التسويات في ميزان المدفوعات، وتسمى بحركات

الموازنة².

1- الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، مرجع سابق، ص 244.

2- بلقاسم منهم، مرجع سابق، ص ص 24، 25.

ثالثاً: حساب التسوية لميزان المدفوعات

1- صافي السهو والخطأ

هو إجراء لتسوية الوضعية الحسابية لعجز أو فائض في ميزان المدفوعات¹، باعتبار أن المبدأ الذي يقوم عليه هذا الأخير هو التكافؤ والتساوي حسابياً في النهاية، ويشمل هذا الميزان كل خطأ في تقييم السلع والخدمات المتبادلة نتيجة الاختلاف في أسعار صرف العملات، وهذا الحساب إجراء استراتيجي يهدف في ظل سياسة الأمن القومي إلى إدراج مشتريات عسكرية ضمن هذا الحساب لضرورة عدم الإفصاح عن هذه الصفقات.

2- صافي الاحتياطات الرسمية

يسجل في هذا البند من ميزان المدفوعات صافي التغيرات² في الاحتياطات الدولية السائلة في أي سنة من السنوات، وذلك بغرض إجراء التسوية الحسابية لصافي العجز أو الفائض، في ميزان المدفوعات، ويقصد بالعجز أو الفائض في ميزان المدفوعات - على وجه التحديد - النتيجة النهائية أو الرصيد الصافي للمعاملات الجارية والرأسمالية معاً .

وتضمّ الاحتياطات الدولية العناصر التالية³:

1- الذهب النقدي لدى السلطات النقدية: ينبغي معرفة أن الذهب غير النقدي يعتبر بمثابة سلعة

تجارية، حيث تتم معالجته في بنود الميزان التجاري.

2- رصيد العملات الأجنبية والودائع الجارية: تحتفظ بها السلطات النقدية والبنوك التجارية التي تقع

تحت رقابتها لدى البنوك الأجنبية.

3- الأصول الأجنبية قصيرة الأجل: تتمثل في أدوات الخزينة الأجنبية والأوراق التجارية الأجنبية،

وهي تتمثل التزامات على الحكومات الأجنبية والمواطنين الأجانب تجاه الدولة.

4- الأصول الوطنية قصيرة الأجل: تتمثل أدوات خزينة الدولة والأوراق التجارية التي تتمثل التزامات

على الحكومة والمواطنين المقيمين.

5- الودائع التي تحتفظ بها السلطات الأجنبية والبنوك الأجنبية لدى البنوك الوطنية.

6- مبيعات الأصول الأجنبية طويلة الأجل، التي تحتفظ بها السلطات النقدية، أو التي يحتفظ بها

المواطنون المقيمون، إذا أمكن للسلطات النقدية ضمّها إلى حيازتها.

1- كمال سي محمد، مدخل إلى الاقتصاد الدولي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ب ط ، الجزائر، 2015، ص 135.

2- الأخضر عزّي، إشكالية وأبعاد ميزان المدفوعات الجزائري - مقارنة وصفية -، دار الخلدونية، ط1، الجزائر، 2013، ص 23.

3- المرجع نفسه، ص 24.

7- موارد الصندوق النقدي الدولي المسموح للدولة باستخدامها، وفقاً للاتفاقات الرسمية المعروفة.

8- أية قروض تنظم خصيصاً بالاتفاق بين السلطات النقدية، والبلدان الأجنبية لتسوية العجز في

ميزان المدفوعات.

بعد هذا التقديم لميزان المدفوعات يمكن لنا ترتيب عناصره في الجدول التالي:

الجدول رقم 01: عناصر ميزان المدفوعات

البند	دائن (إيرادات)	مدين (مدفوعات)	الصافي (دائن - مدين)
<p>1 - السلع والخدمات:</p> <ul style="list-style-type: none"> - السلع - الذهب غير النقدي - السفر إلى الخارج - النقل - التأمين - دخول الاستثمارات - أعمال حكومية - متنوعات <p>2 - الهبات والتعويضات:</p> <ul style="list-style-type: none"> - الخاصة - العامة <p>3 - رأس المال والذهب النقدي:</p> <p>أ - القطاع الخاص:</p> <ul style="list-style-type: none"> - الالتزامات طويلة الأجل - الالتزامات قصيرة الأجل - الأصول طويلة الأجل - الأصول قصيرة الأجل <p>ب - القطاع الرسمي والبنوك:</p> <ul style="list-style-type: none"> - الالتزامات طويلة الأجل - الالتزامات قصيرة الأجل - الأصول طويلة الأجل - الأصول قصيرة الأجل <p>ج - الذهب النقدي</p> <p>د - السهو والخطأ</p>			

المصدر: نوري موسى شقيري وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع

والطباعة، ط2، عمان، الأردن، 2015، ص ص 189، 190.

الفرع الثاني: العوامل الاقتصادية المؤثرة في ميزان المدفوعات

هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على ميزان المدفوعات، وتتمثل فيما يلي¹:

1- التضخم: يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية التي تصبح نسبياً أعلى من الأسعار العالمية، فتتخفض الصادرات وتزداد الواردات، نظراً لأن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة محلياً.

2- معدل نمو الناتج المحلي: تؤدي الزيادة في دخل الدولة المعينة إلى زيادة الطلب على الواردات، وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض الدخل إلى انخفاض الطلب على الواردات.

3- الاختلاف في أسعار الفائدة: يؤدي التغيير في سعر الفائدة أثراً على حركة رؤوس الأموال، ويؤدي ارتفاع سعر الفائدة في الداخل إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل، بهدف استثمارها في تملك سندات ذات عائد مرتفع، وعلى العكس من ذلك، يؤدي انخفاض سعر الفائدة في الداخل إلى تدفق أو خروج رؤوس الأموال إلى الخارج، ويعود السبب في ذلك أن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين، ينتقل رأس المال إلى المراكز المالية التي ارتفع فيها سعر الفائدة على المستوى العالمي للاستفادة من الفرق بين السعيرين.

4- سعر الصرف: تبدي التغييرات في سعر الصرف أثراً على ميزان المدفوعات، ويؤدي ارتفاع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محلياً، وتصبح أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، وعلى العكس من ذلك، يؤدي تخفيض سعر الصرف إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات، وتجعل أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين.

المطلب الثالث: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات

يستعمل الكثير مصطلحات التوازن الخارجي والاختلال الخارجي دون العلم بما يعنيه المصطلح، وسوف نتحدث عن التوازن في ميزان المدفوعات بالمعنى الحقيقي، فما هو كل من التوازن والاختلال الخارجي؟

الفرع الأول: التوازن في ميزان المدفوعات

ينطلب ميزان المدفوعات تسوية تتمثل في تعديل وضعيته، بمعرفة أسباب وأنواع الاختلال الموجودة فيه وكيفية معالجتها، وقبل ذلك لا بد من فهم المعنى الحقيقي للتوازن، فنجد مفهومين مختلفين، هما التوازن المحاسبي، والتوازن الاقتصادي.

1- عمر حميدات، مرجع سابق، ص 31.

أولاً: التوازن المحاسبي

ويطلق عليه أيضاً التوازن الدفترى¹، لأنه يظهر في الدفاتر المحاسبية، من خلال تساوي جملة الإيرادات الخارجية مع المدفوعات الخارجية أيضاً، أي تساوي الجانبين الدائن والمدين بعد إجراء التسويات، ويكون من الخطأ الحكم على المركز الخارجي للدولة من خلال التوازن المحاسبي، لأنه توازن ظاهري ليس له أهمية من الناحية الاقتصادية، ولأنه لا يدوم في الأجل الطويل، ويخفي وراءه اختلالاً أكيداً في النشاط الاقتصادي للدولة.

ثانياً: التوازن الاقتصادي

إن التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات لا يغطي جميع بنود الأصول والالتزامات كما هو الحال في التوازن المحاسبي²، وإنما يتعلق ببنود معينة في هذه الأصول والالتزامات ذات الطبيعة الخاصة، ومن هذه الزاوية، فإن التوازن بالمعنى الاقتصادي قد يتحقق وقد لا يتحقق، ويتحقق التوازن إذا تعادل مفعول القوى، بحيث لا يمكن تغييره في أي اتجاه كان.

ومن هنا فإن التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات يتعلق بكيفية تحديد عناصر ميزان المدفوعات، التي يمكن اتخاذها كمعيار لقياس حالة التوازن الاقتصادي من عدمه.

* والسؤال هو كيف يتحقق التوازن الاقتصادي؟

وللإجابة على هذا السؤال يتم تقسيم ميزان المدفوعات أفقياً إلى قسمين هما:

1- معاملات اقتصادية فوق الخط.

2- معاملات اقتصادية تحت الخط.

فالنوع الأول يعرف بالعمليات المستقلة (العمليات ما فوق الخط)، وهي تلك التي تتم لذاتها بغض النظر عن وضع ميزان المدفوعات، تتمثل في عمليات الحساب الجاري وحساب رأس المال طويل الأجل وحركة رأس المال قصير الأجل بغرض المضاربة وحساب الذهب للأغراض التجارية فقط. أما النوع الثاني فيعرف بعمليات الموازنة أو العمليات التعويضية (العمليات تحت الخط) وتتم بالنظر إلى حالة أو وضع ميزان المدفوعات، تتمثل في حركة رأس المال قصير الأجل في شكل قروض أو تغيير في طبيعة الأرصدة الأجنبية وفي حركة حساب الذهب للأغراض النقدية.

1- حنان لعروق، مرجع سابق، ص 29.

2- نوري موسى شقيري وآخرون، مرجع سابق، ص 202.

يمكن القول بأن المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط تعد مصدر الخلل في ميزان المدفوعات سواء كان في صورة عجز أو فائض، أما المعاملات الواقعة تحت الخط فإنها تعد بمثابة الإجراءات التي تتخذها السلطات لمعرفة حالة المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط من حيث حالة الفائض أو العجز¹.

الفرع الثاني: الاختلال في ميزان المدفوعات

يعتبر تشخيص الاختلال أحد أهم المراحل خطوة في معالجة اللاتوازن الخارجي²، نظراً للعلاقة المتلازمة بين طبيعة الاختلال والسياسات المتابعة لمعالجة هذا الخلل، وترتبط طبيعة الاختلال بعدة متغيرات اقتصادية تخص البلد المعني، أهمها: الهيكل الاقتصادي، درجة تنافسية مخرجات العملية الإنتاجية، معدّل التبادل الخارجي، نظام الصرف المتبع... إلخ، ولذلك تنطلق معالجة الاختلال لميزان المدفوعات من قاعدتين أساسيتين: الأولى فهم الأبعاد الحقيقية التي أدت إلى هذا الوضع، أما الثانية فتتمثل اعتماد الأدوات المالية والنقدية الملائمة لظروف الاقتصاد وهيكله مع مراعاة زمن التدخل.

وتجدر الإشارة إلى أن جميع أنواع الاختلالات الاقتصادية قد تكون إيجابية (بالزيادة) أو سلبية (بالنقصان) في تأثيرها على الميزان، يرجع هذا إلى نوع المسبب للخلل الاقتصادي.

الجدول رقم (02) يوضح أنواع الاختلالات الاقتصادية لميزان المدفوعات:

الاختلال	الاختلال العارض أو العشوائي	الاختلال الموسمي	الاختلال الدوري	الاختلال المزمّن أو الاتجاهي	الاختلال المتصل بالأسعار	الاختلال الهيكلي
أسبابه	يحدث نتيجة ظروف عارضة، مؤقتة، طارئة، مثل الكوارث الطبيعية، آفات زراعية، انتشار أوبئة (مثل مرض الحمى القلاعية وجنون البقر عام 2000، وكيف أثر على صادرات الدول المنتجة للأبقار، على الرغم من موسم الأعياد الإسلامية)	يحدث لتلك الدول التي تعتمد على المواسم في صادراتها مثل الدول الزراعية، وعادة لا يتجاوز السنة.	يحصل نتيجة الدورات الاقتصادية من رواج وكساد.	يحدث نتيجة انتقال الدولة من مرحلة الأقل نمواً إلى الأكثر نمواً.	نظراً لاختلاف أسعار السلع والخدمات من دولة لأخرى، الشيء الذي يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية لعملة دولة أسعار خدماتها وسلعها أعلى من باقي الدول، وهذا يؤثر على سعر صرف عملتها إذا أصرت الحكومة على الاحتفاظ بسعر صرف عملتها على ما هو عليه.	بسبب تغير في العرض أو الطلب.

1- حورية بن طرية، دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2014، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016-2017، ص 6-7.

2- أمين صيد، مرجع سابق، ص 108.

رفع الكفاءة الإنتاجية وتحسين الإدارة.	- تخفيض سعر صرف العملة المحلية. - إعادة الأسعار إلى ما كانت عليه عن طريق اتباع سياسة انكماشية مناسبة.	بواسطة حركات رؤوس الأموال الدولية طويلة الأجل.	بأستخدام السياسات النقدية والمالية المناسبة لصد الأسباب المؤدية للحالة السلبية للاقتصاد.	التعويض في حال كان الأثر سلبيا في مواسم أخرى قد تكون أفضل.	هذا الخلل قابل للزوال بمجرد زوال السبب عاجلا أو آجلا، دون الحاجة إلى تغيير أساسي في الهيكل أو السياسات الاقتصادية للدولة.	علاجه
---------------------------------------	--	--	--	--	---	-------

المصدر: أمين صيد، مرجع سابق، ص 109.

المبحث الرابع: أثر تغيرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات

سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى علاقة سعر الصرف بميزان المدفوعات وآلية تأثير أسعار الصرف على ميزان المدفوعات وأثر تغيرات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات.

المطلب الأول: علاقة سعر الصرف بميزان المدفوعات

من المعروف أن عرض الصرف الأجنبي إنما يستمد مصدره¹ من مختلف المعاملات، سواء الجارية أو الرأسمالية، التي تظهر في الجانب الدائن، أو جانب المتحصلات في ميزان المدفوعات والذي يمثل في نفس الوقت طلب غير المقيمين على العملة الوطنية، وبالمثل فإن الطلب على العملة الأجنبية إنما يمثل في المقابل عرض المواطنين للعملة الوطنية الذي يستمد مصدره من مختلف المعاملات التي تظهر في الجانب المدين أو جانب المدفوعات وعليه فإن التوازن في سوق الصرف الحرة إنما يرتبط بتوازن ميزان المدفوعات وفقا لما يعرف بالتوازن السوقي Market Balance حيث تعمل التغيرات في سعر الصرف على تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات بصورة تلقائية دون الحاجة للاحتفاظ بأرصدة دولية، حيث يمثل العجز فائض عرض من العملة المحلية في سوق الصرف، مما يعمل على انخفاض القيمة الخارجية لها Depreciation ويعطي بدوره ميزة تنافسية للسلع والخدمات "والأصول المالية" التي تصبح أرخص نسبيا فيشجع ذلك الصادرات ويقلل من الواردات، ويفترض استمرار انخفاض القيمة الخارجية للعملة الوطنية حتى يختفي العجز.

وبالمثل في حالة الفائض الذي يمثل فائض طلب على العملة الوطنية. حيث يفترض استمرار ارتفاع القيمة الخارجية للعملة الوطنية Appreciation الذي يعطي ميزة تنافسية للسلع والخدمات والأصول المالية الأجنبية، حتى يختفي الفائض ويستعيد الميزان توازنه².

1- عبد المجيد عبود: "أثر تغيرات سعر الصرف على أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري- دراسة قياسية للفترة 1990-2015"-مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE، المجلد 01 العدد 04، 2017/12/30، المركز الجامعي ميلة، الجزائر، ديسمبر 2017، ص180.

2- ميراندا زغلول رزق، التجارة الدولية، ، بدون دار نشر، جامعة الزقازيق، مصر، 2010، ص136.

ويمكن توضيح هذه الآلية بالرجوع إلى الرسم التوضيحي التالي:

الشكل رقم (01) علاقة سعر الصرف بميزان المدفوعات



المطلب الثاني: أثر تغيرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات

يلعب سعر الصرف دوراً مهماً في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات¹، ففي حالة العجز يندفع البلد باتجاه زيادة الطلب على العملات الأجنبية، مقابل انخفاض طلب الأجانب على عملته وهذا يعني انخفاض قيمة عملة هذا البلد وبالتالي زيادة سعر الصرف الأجنبي، الذي يؤدي إلى أن تصبح السلع المحلية رخيصة

1- عبد الحسن جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، مرجع سابق، ص 71.

للأجانب مقارنة بالسلع في الخارج مما يشجع على زيادة التصدير وفي الوقت نفسه تصبح السلع الأجنبية أكثر غلاء من السلع المحلية من وجهة نظر المقيمين، مما يؤدي إلى تخفيض الواردات وعليه فإن زيادة الصادرات وتخفيض الواردات تؤدي إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، ولكي يتمكن سعر الصرف من إعادة التوازن لميزان المدفوعات يجب ألا تتغير الأسعار الداخلية بنفس نسبة تغير أسعار الصرف أي عدم تغير أسعار الصادرات بالعملة المحلية لأن تغير سعرها لا يشجع الأجانب على زيادة استيرادها.

ويتوقف أيضا تأثير سعر الصرف في ميزان المدفوعات وبدرجة مهمة على مرونة الطلب المحلية على السلع والخدمات المستوردة وكذلك على مرونة الطلب الأجنبي على صادرات القطر من السلع والخدمات، فكلما كانت أكثر مرونة، كان أثر تغير معين في سعر الصرف على ميزان المدفوعات أكبر، وكلما انخفضت هذه المرونة سيكون معدل التغير المطلوب في سعر الصرف للقضاء على ذلك الاختلال في ميزان المدفوعات أكبر.

وفضلا عما تقدم وانطلاقا من فكرة أن أسعار الصرف تتحرك لتوازن المعروض والمطلوب من العملات¹ أو أن أسعار الصرف تتحرك نتيجة لاختلال التوازن في المعروض والمطلوب من العملات، لا بد من الانطلاق نحو أسواق الموجودات والدخول في حركات رؤوس الأموال وأثارها على سعر الصرف وعدم التوقف عند تأثير الحساب الجاري أو الميزان التجاري فقط.

إن مفهوم رأس المال الذي يؤثر على ميزان المدفوعات هو القوة الشرائية النقدية التي تنتقل إلى الخارج وبالعكس دون أن تخصص للحصول على سلع استهلاكية فانتقال مثل هذه القوة الشرائية يعتبر فقط انتقالا لرأس المال. وعملية الانتقال هذه تقتزن بالتوظيف والحصول على دخل مقابل هذا الانتقال أو تلافي بعض المخاطر كإنخفاض وتدهور قيمة الوحدة النقدية أو الاضطرابات السياسية والاجتماعية أو المصادرة أو التأميم، وينتقل رأس المال لأسباب متعددة أهمها:

- 1- الاختلاف بين أسعار الفائدة (كعملية الاقتراض .. إلخ) حيث ينتقل رأس المال من البلاد ذات الفائدة المنخفضة إلى المرتفعة، ومن الطبيعي أن سعر الفائدة يكون منخفضا في البلد الغني برأس المال لأن عرضه يفوق الطلب عليه، وأيضا التفاوت في معدل الأرباح يؤدي إلى انتقال رأس المال للاستفادة من فرص الربح كالمؤسسات الصناعية التي تعتمد إلى إنشاء فروع لها في الخارج واصطلاح على تسمية هذا النوع من رأس المال اسم الاستثمار المباشر (Direct Investment).
- 2- تقادي المخاطر تدفع رأس المال إلى التحرك أيضا.

1- عبد الحسن جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، مرجع سابق، ص 73.

3- الأهداف السياسية قد تؤدي إلى تحريك رأس المال الحكومي.

4- وأيضا لابد من الإشارة إلى الحركة السريعة لرأس المال الساخن أو العائم والساعي وراء الأرباح والمضاربة أو الاستفادة من فرض إعادة تقويم عملة (Evaluation) أو هربا من تخفيض (Devaluation) ولا يمكن أن ينحصر فقط الاختلال في ميزان المدفوعات عن الاختلال الناجم في الحساب الجاري فحسب بل يمكن أن ينتج عن الاختلال في حساب رأس المال وقد يتحفز الحساب الجاري نتيجة العجز في حساب رأس المال ويتولد فيه فائض بفعل أثر الدخل وقد لا يكفي رد الفعل في الحساب الجاري لتعويض ذلك العجز¹.

المطلب الثالث: منهج المرونات لتعديل ميزان المدفوعات

ترتكز صياغة المؤسسات النقدية الدولية التي تدعو بموجبها الدول الطالبة لبرامج التعديل الهيكلي في اقتصادياتها إلى تخفيض قيمة العملة² لإحداث التوازن في موازين مدفوعاتها على عدة مرتكزات من بينها نظرية أسلوب المرونات. وأسلوب المرونات هو أحد سياسات تسوية الاختلال الخارجي، التي تتضمن أيضا أسلوب الاستيعاب الذي يركز أساسا على دور السياسة المالية والأسلوب النقدي، الذي يركز أساسا على العرض والطلب المرتبط بالكتلة النقدية، وسنحاول فيما يلي التطرق إلى أسلوب المرونات باعتباره يركز على أهمية تغير قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية في إحداث التغير والتعديل في رصيد ميزان المدفوعات.

مميزات نظرية أسلوب المرونات:

يتميز هذا الأسلوب بما يلي³:

- أ- يعتمد على طريقة تحويل الإنفاق عن طريق تغيرات سعر الصرف، وجوهر هذه الفكرة هو تحويل الإنفاق إما من السلع المحلية إلى الإنفاق على السلع الأجنبية من طرف المقيمين وبالتالي زيادة الواردات أو من الإنفاق على السلع الأجنبية إلى السلع المحلية من طرف غير المقيمين وبالتالي زيادة الصادرات.
- ب- لا يهتم هذا الأسلوب بجميع عناصر ميزان المدفوعات إذا أنه يركز فقط على صادرات وواردات السلع والخدمات.

1- عبد الحسن جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، مرجع سابق، ص74.

2- محمد راتول، "الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقييم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04، الجزائر، جوان 2006، ص234.

3- المرجع نفسه، ص235.

صياغة النظرية: تعتمد هذه النظرية على صياغة مارشال - ليرنر، وإظهار مرونة كل من الصادرات والواردات بالنسبة لسعر الصرف في توجيه ميزان المدفوعات.

ولاشتقاق النظرية فإنه يتم انطلاق التحليل من ميزان متوازن، بافتراض ما يلي¹:

X: قيمة الصادرات بالعملة الوطنية.

M: قيمة الواردات بالعملة الأجنبية.

P: سعر الصرف.

B: الميزان التجاري وهو عبارة عن الفرق بين الصادرات والواردات بالعملة الوطنية.

e_x : مرونة الصادرات بالنسبة لسعر الصرف، وتعطى كما يلي:

$$e_x = (\Delta X/X) / (\Delta P/P) = \frac{\Delta X}{\Delta P} \times \frac{P}{X} \quad \dots\dots 1$$

حيث ΔX التغير في الصادرات، ΔP التغير في سعر الصرف.

وتعني القيمة e_x : قيمة التغير الذي يحصل في الصادرات عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة، وكلما كانت هذه القيمة كبيرة كلما دل ذلك على أن الصادرات ذات درجة عالية من المرونة بالنسبة لسعر الصرف. وإذا ما اعتبرنا الصادرات في شكل دالة فإن مرونتها بالنسبة لسعر الصرف تكتب كما يلي:

$$e_x = \frac{\partial X}{\partial P} \times \frac{P}{X} \quad \dots\dots 2$$

e_m : مرونة الواردات بالنسبة لسعر الصرف، وتعطى كما يلي:

$$e_m = (\Delta M/M) / (\Delta P/P) = \frac{\Delta M}{\Delta P} \times \frac{P}{M} \quad \dots\dots 3$$

حيث ΔM التغير في الواردات، ΔP التغير في سعر الصرف.

وتعني القيمة e_m : قيمة التغير الذي يحصل في الواردات عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة، وكلما كانت هذه القيمة كبيرة كلما دل ذلك على أن الواردات ذات درجة عالية من المرونة بالنسبة لسعر الصرف. وإذا ما اعتبرنا الواردات في شكل دالة فإن مرونتها بالنسبة لسعر الصرف تكتب كما يلي:

$$e_m = \frac{\partial M}{\partial P} \times \frac{P}{M} \quad \dots\dots 4$$

بما أننا افترضنا أن M مقيمة بالعملة الأجنبية فإنه لتحويلها إلى العملة الوطنية يجب ضربها في سعر الصرف P لتصبح قيمة الواردات بالعملة الوطنية هي MP وبالتالي فالميزان التجاري بالعملة الوطنية يكتب كما يلي:

$$B = X - MP \quad \dots\dots 5$$

وتسمى بمعادلة رصيد الميزان التجاري.

لمعرفة أثر التغير في سعر الصرف P على الميزان التجاري B

$$\frac{\partial B}{\partial P} = \frac{\partial X}{\partial P} - \left(\frac{\partial M}{\partial P} P + M \right)$$

أو

$$\frac{\partial B}{\partial P} = \frac{\partial X}{\partial P} - \left(M + \frac{\partial M}{\partial P} P \right)$$

بإخراج M عامل مشترك نجد:

$$\frac{\partial B}{\partial P} = M \left(\frac{\partial X}{\partial P} \frac{1}{M} - \left(1 + \frac{\partial M}{\partial P} \frac{P}{M} \right) \right)$$

أو :

$$\frac{\partial B}{\partial P} = M \left(\frac{\partial X}{\partial P} \frac{1}{M} \frac{P}{P} - \left(1 + \frac{\partial M}{\partial P} \frac{P}{M} \right) \right) \dots\dots 6$$

وحيث أنه تم الانطلاق من ميزان متوازن أي $B=X-MP=0$ أو $X=MP$

لذلك يمكن كتابة المعادلة 6 كما يلي:

$$\frac{\partial B}{\partial P} = M \left(\frac{\partial X}{\partial P} \frac{P}{X} - \left(1 + \frac{\partial M}{\partial P} \frac{P}{M} \right) \right) \dots\dots 7$$

وبتعويض 2 و 4 في المعادلة 7 مع مراعاة أن مرونة الواردات سالبة نجد:

$$\frac{\partial B}{\partial P} = M(e_x - (1 - e_m)) = M(e_x + e_m - 1) \dots\dots 8$$

وتعني المعادلة 8 أنه عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة فإن الميزان التجاري يتغير بالمقدار¹:

$$\boxed{M(e_x + e_m - 1) \dots\dots 9}$$

ولكي يكون هذا التغير موجبا أي حصول زيادة في الميزان التجاري ينبغي أن يكون:

$$e_x + e_m > 1$$

أي مجموع مرونتي الصادرات والواردات بالنسبة لسعر الصرف يجب أن يكون أكبر من الواحد وهو

الشرط المعروف بشرط مارشال ليرنر .

فإن التغير الذي يحصل في الميزان نتيجة تغير سعر الصرف

$$e_x + e_m = 1$$

يكون معدوما.

وفي حالة: $e_x + e_m < 1$ فإن التغير في سعر الصرف يؤدي إلى تدهور الميزان.

1- محمد راتول، مرجع سابق، ص 237.

وعليه فالصيغة الوحيدة التي تؤدي إلى تحسن الميزان هي الصيغة الأولى أي يكون مجموع المرونتين أكبر من الواحد الصحيح وهو الشرط الأساسي لمارشال-ليرنر، وهو الشرط الذي يحدد الكيفية التي يتحسن بها الميزان التجاري على إثر انتهاء سياسة معينة لسعر الصرف حسب حالات العجز أو الفائض.

* **ميكانيزمات التأثير** : يتم التأثير على الميزان في الحالتين وفق الأطروحة التالية¹:

أ- **حالة العجز**: بإحداث تخفيض في قيمة العملة الوطنية فإن ذلك يؤدي إلى إحداث تغيرات أسعار كل من الصادرات والواردات، بحيث أن أسعار الصادرات تبدو منخفضة من وجهة نظر غير المقيمين فيزداد الطلب عليها، وتزداد الصادرات نتيجة لذلك، في حين أن أسعار الواردات تبدو مرتفعة من وجهة نظر المقيمين فينخفض طلبهم عليها وبالتالي فإن تخفيض سعر العملة يؤدي إلى زيادة الصادرات وانخفاض الواردات وهو ما ينجر عنه تلاشي العجز في الميزان.

ب- **حالة الفائض**: بإحداث رفع في قيمة العملة الوطنية، فإن ذلك يؤدي إلى إحداث تغيرات مناظرة أيضا على أسعار كل من الصادرات والواردات، بحيث أن أسعار الصادرات تبدو مرتفعة بالنسبة لغير المقيمين فينخفض طلبهم عليها، بينما أسعار الواردات تبدو منخفضة بالنسبة للمقيمين فيزداد طلبهم عليها، أي أن الرفع في قيمة العملة يؤدي في النهاية إلى زيادة الواردات وانخفاض الصادرات الشيء الذي يؤدي تدريجيا إلى تلاشي الفائض.

ولا شك انه في الحالتين لا يؤدي تغيير سعر الصرف دوره إذا لم تتوفر المرونة الكافية لكل من الصادرات والواردات بالنسبة لسعر الصرف.

فرضيات النظرية:

يعمل أسلوب المرونات في ضوء جملة من الفرضيات منها:

- نقطة انطلاق اشتقاق شرط مارشال ليرنر هي : $B=0$.

- وجود مرونة لا نهائية بالنسبة لصادرات الدول الداخلة في التبادل، أي أن منحنى عرض الصادرات لكل دولة يكون أفقيا وهو ما يعني عدم تغير أسعار الصادرات نتيجة لتغير حجمها ويعني ذلك خضوع الإنتاج لظروف التكلفة الثابتة.

- استقرار سوق الصرف الأجنبي.

- وجود حالة التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج وبالتالي ثبات المداخيل.

1- محمد راتول، مرجع سابق، ص 238.

- عدم استخدام بقية الدول الداخلة في نظام التبادل لأية إجراءات أخرى تؤدي إلى إبطال مفعول سياسة تغيير أسعار الصرف.

إن شرط مارشال- ليرنر هو شرط كاف لكي يترتب على تخفيض قيمة العملة المحلية تحسن في ميزان مدفوعات الدولة، لذا يعرف هذا الشرط بأنه الشرط الكافي لاستقرار ميزان المدفوعات. ويكون ميزان المدفوعات في حالة توازن مستقر عند إتباع نظام الصرف المتغير وهذه هي الحجة العملية من وراء القول بضرورة تخفيض سعر العملة لإعادة التوازن في ميزان المدفوعات¹.

خلاصة الفصل الأول:

تقوم كل دولة من خلال هيكلها المختلفة (وزارة المالية، وزارة التجارة، البنك المركزي) بإعداد بيان رسمي بجميع المعاملات الدولية التي تتم خلال فترة معينة تكون عادة سنة واحدة، كالصادرات والواردات السلعية والخدمية ورؤوس الأموال المفترضة وحركات الذهب النقدي التي تتحصل عليها أو تدفعها للخارج بصفة دقيقة ودورية، ويعرف هذا البيان بميزان المدفوعات، والذي يعتبر من أهم المؤشرات الاقتصادية وأداة أساسية في التحليل الاقتصادي، وشيمة هذا الميزان الطبيعية هي التوازن العام، وهو الوضع الذي نادرا ما يتحقق في الحياة العملية، أي أن الوضع الذي قد تواجهه الكثير من الدول من خلال علاقاتها الاقتصادية هو أن يكون هناك فروق جوهرية بين جانبي ميزان المدفوعات (الصادرات والواردات) وبالتالي فهو يضعنا أمام حتمية اختلال التوازن في هذا الميزان (سواء بالعجز أو الفائض)

يعتبر سعر الصرف أحد أهم الأدوات التي يمكن عن طريقها إعادة التوازن في ميزان هذا عن طريق انتهاج سياسة صرف مناسبة، حيث يجب على الدولة المتبعة للسياسة السابقة الذكر تبني سياسة اقتصادية صارمة تحاشيا لما لها من آثار سلبية قد تآزم وضع ميزان المدفوعات.

سياسة تخفيض قيمة العملة من أهم سياسات سعر الصرف وأكثرها استعمالا بين الدول النامية، وأحد أهم الركائز التي تبنى عليها وصفات المؤسسات النقدية الدولية والتي تدعو بموجبها الدول الطالبة لبرامج التعديل الهيكلي لتطبيقها للخروج من دائرة الاختلالات الاقتصادية الكلية وخاصة فيما يتعلق بالعجز في ميزان المدفوعات.

1- محمد راتول، مرجع سابق، ص 239.

الفصل الثاني :

أثر سعر الصرف في تعديل

ميزان المدفوعات الجزائري

تمهيد

تعد سياسات سعر الصرف من بين السياسات الهامة في صنع القرارات الاقتصادية، خصوصا بعد الموجة العارمة من الانفتاح التجاري الذي شهده العالم في السنوات الأخيرة ففي الدول المتقدمة التي تتبع نظام الصرف المرن، تعتمد على سياسة سعر الصرف للتصدي لمختلف الصدمات التي تواجهها بينما استخدمت هذه السياسة في الدول النامية ضمن برنامج التكيف الهيكلي التي تتم عادة بإشراف المؤسسات المالية والنقدية الدولية، وذلك لاستعادة التوازنات المالية لهذه الدول.

ولقد لعبت سياسة سعر الصرف والتجارة الخارجية دورا هاما في هذه الإصلاحات، وذلك بتحرير الدينار الجزائري من القيود الإدارية، واعتماد سياسة تخفيض قيمة العملة لاسترجاع التوازن الخارجي و تحرير التجارة الخارجية، في ظل اقتصاد ريعي يعتمد أساسا على المحروقات في صادراته.

ويعتبر الاقتصاد الجزائري نموذجا، لاقتصاد في طور التحول من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد السوق بعد المشاكل التي صادفته جراء انهيار أسعار النفط في السوق العالمي، بداية من منتصف الثمانينيات وهذا ما دفع لطلب المساعدة من طرف المؤسسات المالية والنقدية الدولية، وتطبيقا ما يعرف ببرنامج التثبيت والتعديل الهيكلي للخروج من النفق المظلم للاقتصاد الوطني.

وسوف نتطرق في هذا الفصل إلى الدراسة التحليلية لتطور سعر الصرف الدينار الجزائري و كذا ميزان المدفوعات ومختلف المراحل التي مرت بهما، ولذلك سيكون هذا الفصل عبارة عن دراسة حالة الجزائر للفترة 2010-2017 من خلال التطرق إلى المباحث التالية :

المبحث الأول: تطور سعر الصرف في الجزائر

المبحث الثاني: تطور وضعية ميزان المدفوعات

المبحث الثالث: أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2010-2017

المبحث الأول: تطور سعر الصرف في الجزائر

ظلت الجزائر بعد الاستقلال تتعامل بالفرنك الفرنسي¹ الذي ورثته من فرنسا والذي كان محددًا بـ 01 فرنك فرنسي يساوي 180 ملغ من الذهب وهذا كله في إطار النظام النقدي لبريتون وودز الذي كان يقوم على أساس ربط عملات العالم بالذهب أو بالدولار وما كانت الجزائر آنذاك لتتقص من سيادتها في ظل غياب عملة تعبر عن سيادتها من جهة، وفي ظل تواصل هروب الأموال نحو الخارج فكان ذلك مع 900000 معمر الجزائر بما فيهم 300000 إطارا كانوا يقودون التنظيم الإداري والاقتصادي للجزائر، وتهرب رؤوس الأموال حيث قدرت الأموال المحولة للخارج بـ 180 مليون فرنك فرنسي شهريا في سنة 1962 وفي شهر جوان من نفس السنة تم تحويل ما قيمته 750 مليون فرنك فرنسي من الجزائر إلى فرنسا عبر القنوات البنكية ناهيك عن التمويلات غير البنكية.

ولقد عرف الاقتصاد الجزائري تطبيق عدة نظم لسعر الصرف ارتبطت ارتباطا وثيقا بكل مرحلة من مراحل التنمية، بداية من سعر الصرف الثابت وصولا إلى سعر الصرف المرن (المعوم).

المطلب الأول: نظام سعر الصرف الثابت 1964-1987

منذ إصدار العملة الوطنية سنة 1964، سُير سعر الصرف إداريا²، وتميز بالاستقرار والثبات خلال مدة طويلة تفوق العشرين، وبيرر هذا التثبيت ضمن النظام السائد الذي يقضي بتسخير كل الأدوات الاقتصادية لهدف تحقيق المخططات التنموية من طرف السلطات المركزية.

وقد أدى تسيير سعر الصرف بهذه الكيفية إلى تحديد تكلفة إدارية وليست اقتصادية للعملة الصعبة، بمعنى أن سعر العملة الصعبة والدينار لا تربطهما أي علاقة، كما كان من المفروض أن تكون، بأداء وكفاءة الاقتصاد الوطني، وهكذا انفصل سعر صرف الدينار عن الواقع الاقتصادي، كما نتج عن ذلك سلوك غير عقلاني في استخدام الموارد الأكثر ندرة والمتمثلة في العملة الصعبة، أضف إلى ذلك أن هذا الأسلوب قد أعطى لسعر الصرف وقتها قيمتين:

الأولى: تحدها السلطات النقدية إداريا، أما الثانية: فتحدد في السوق الموازية (السوق السوداء).

1- كمال سي محمد، قضايا في الاقتصاد الجزائري خلال نصف قرن، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017، ص157.

2- بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017، صص 217، 216.

الفرع الأول: التثبيت بالنسبة لعملة واحدة (1964-1973) :

تم إنشاء عملة وطنية مستقلة (الدينار الجزائري) في 10 أبريل 1964 معرفة بالتعادل الثابت مع الفرنك الفرنسي، يعني 01 دينار جزائري يساوي 01 فرنك فرنسي، وبقيمة ذهبية تقدر بـ 180 ملغ، أما قيم العملات الأخرى فيقاس بتعادلها مع الفرنك الفرنسي وهذا في إطار نظام بريتون وودز¹. واستمر هذا التكافؤ إلى غاية 1969، إلى الوقت الذي لجأت فيه السلطات النقدية الفرنسية إلى تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي أمام الدولار الأمريكي، ولم يتبعه الدينار الجزائري في التخفيض، وأصبح 1دج=1.25 فرنك فرنسي، في الفترة (أوت 1969 - ديسمبر 1973) ولقد رافق تدهور العملة الفرنسية تراجع الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية تسديدا لقيمة الواردات الجزائرية².

الفرع الثاني: التثبيت بالنسبة لسلة عملات (1974-1987)

بعد انهيار نظام بريتون وودز، وتعميم تعويم الصرف على المستوى الدولي، لجأت الجزائر إلى ربط عملتها إلى سلة تتكون من 14 عملة دولية³، حيث تعطى كل عملة وزنا محددًا داخل السلة يُعتمد في تحديده على نسبة الواردات مع الشركاء التجاريين الرئيسيين إلى إجمالي التجارة، حيث يقوم البنك المركزي بمراجعتها دوريًا، والهدف من هذا النظام هو ضمان استقرار الدينار، فارتفاع قيمة عملة معينة داخل السلة يعني انخفاض العملات الأخرى بالنسبة لتلك العملة والعكس، ويلعب الدولار الأمريكي دور العملة الوسيطة باعتباره العملة الرئيسية التي يتمحور حولها هذا النظام، بحيث تسمح تسعيرته على مستوى سوق صرف باريس بتحديد تسعيرة بقيمة العملات المكونة للسلة، ومنه تحديد القيمة الخارجية للدينار. يتم حساب سعر صرف الدينار بالنسبة للعملات كما يلي⁴:

1- حساب التغيرات النسبية للعملات المكونة لسلة الدينار الجزائري، بالنسبة للدولار الأمريكي، حيث يحسب التغير النسبي لكل عملة بالنسبة للدولار الأمريكي كما يلي:

$$\left[\left(\frac{S}{j i 0} \right) - \left(\frac{S}{j i n} \right) \right] / \frac{S}{j i n}$$

S: الدولار الأمريكي.

1- رضوان عامري، العلاقة بين النمو وسعر الصرف -حالة الدول النامية-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد مالي، جامعة الجبالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2016/2017، ص 93.

2- سلمى دوحه، مرجع سابق، ص 161.

3- محمد أمين بريري، "مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية -دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 05، العدد 07، 2009/06/01، جامعة الشلف، الجزائر، ص 155.

4- بلقاسم منهوم، مرجع سابق، ص 118.

: كل عملة من العملات الصعبة الثلاثة عشر التي تكون سلة الدينار. $\left(\frac{S}{jio}\right)$

: سعر الدولار بالنسبة لكل عملة من العملات الأخرى التي تتكون منها سلة الدينار السائد في $\left(\frac{S}{jin}\right)$

يوم التسعير .

0 : سنة الأساس 1974.

n : يوم التسعير .

2- حساب المتوسط المرجح للتغيرات النسبية للعملات المكونة لسلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي.

3- حساب سعر الصرف اليومي للدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري.

4- حساب سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للعملات الأخرى بطريقة أسعار الصرف القطاعية

ولنأخذ على سبيل المثال المارك الألماني¹:

$$\left(\frac{S}{DA}\right) \left(\frac{S}{DM}\right) / \frac{DM}{DA}$$

وبهذه الطريقة نحصل على قيم الدينار الجزائري بالنسبة لجميع العملات التي تتضمنها السلة.

الجدول رقم (03) العملات المشكلة للسلة ونسب توازنها

العملة	اتزان (%)
الدولار الأمريكي	40.15
الفرنك الفرنسي	29.2
المارك الألماني	11.5
الليرة الإيطالية	4
الجنيه الإسترليني	3.85
الفرنك البلجيكي	2.5
الفرنك السويسري	2.25
البيزيتا الاسبانية	2
الفلوغين الهولندي	1.5
الدولار الكندي	0.75
الكورونة الدانمركية	0.2
الكورونة النرويجية	0.1
الشيلينق النمساوي	0.5
الكورونة السويدية	1.5

المصدر: رضوان عامري، مرجع سابق، ص 98.

من الجدول نجد أن أكبر نسبة في سلة العملات تعود إلى الدولار الأمريكي، وذلك لاعتماد الاقتصاد الجزائري الكبير على عائدات البترول، وتليه عملات الاتحاد الأوربي قبل توحيد العملة، من منطلق أن معظم التعاملات الجزائرية من استيراد وتصدير تتم مع الاتحاد الأوربي فنجد عملات فرنسا، إيطاليا، ألمانيا، بريطانيا، بلجيكا، سويسرا، إسبانيا.. إلخ فنجد ما عدا الدولار الكندي خارج القارة الأوربية، وبنسبة قليلة نسبيا. إن تسيير سعر الصرف بهذه الطريقة أدى إلى سوء استعمال العملات الصعبة ذات الندرة، زيادة المداخيل وصعوبة الوصول إلى سوق الصرف، الحد من الواردات وحرية الاستثمار، مما تسبب في سوق الصرف الموازي والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم (04) سعر صرف الفرنك الفرنسي مقابل الدينار الجزائري في سوق الصرف الرسمي والموازي

السنة	1970	1974	1977	1980	1987
السوق الرسمي	1.0	1.0	1.3	0.62	0.80
السوق الموازي	1.0	1.1	1.5	2.0	4.0

المصدر: بلقاسم منهوم، مرجع سابق، ص 119.

نلاحظ من خلال الجدول بقاء سعر صرف الفرنك الفرنسي مقابل الدينار الجزائري منخفضا ثم ارتفاع في سعر صرف الفرنك الفرنسي مقابل الدينار في السوق الموازية ما بين سنة 1980 إلى 1987، إلا أن التدهور المفاجئ لأسعار البترول سنة 1986 أدى إلى وقوع أزمة حادة للاقتصاد الوطني مما استوجب القيام بإصلاحات نقدية ومالية جذرية تهدف إلى إعادة الاعتبار لوظيفة تخصيص الموارد على الصعيدين الداخلي والخارجي، كما قامت بتخفيض الدينار الجزائري مقابل سلة العملات بنسبة 31% بين عامي 1986-1988.

المطلب الثاني: تخفيض العملة (1987 - 1994)

نتيجة الانخفاض الحاد لأسعار البترول سنة 1986 وتدهور قيمة الدولار الأمريكي باعتباره الأداة الأساسية للمعاملات مع الخارج، فإن الدينار الجزائري بدأ يعرف انخفاضات متتالية وبدأت تتخذ إجراءات أخرى تصب في الاتجاه العام الذي سرع فيه التوجه نحو اقتصاد السوق وبموجب نظام البنوك والقرض لسنة 1986 أصبح للبنوك التجارة والبنك المركزي دور في مجال الصرف وإعداد التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالصرف والتجارة¹.

وقد تمت عملية تعديل سعر صرف الدينار وفقا لطريقتين: الانزلاق التدريجي والتخفيض الصريح.

1 - بلقاسم منهوم، مرجع سابق، ص 120.

الفرع الأول: الانزلاق التدريجي

قامت هذه الطريقة على تنظيم انزلاق تدريجي ومراقب¹، وامتدت هذه المرحلة من 1987 إلى مارس 1991، حيث انخفض الدينار الجزائري من 4.947 دج/1 دولار في نهاية سنة 1987 إلى 17.142 دج/دولار في نهاية مارس 1991 ويعود سبب هذا الانزلاق إلى:

- ضعف احتياطات الصرف المتاحة.
- زيادة ثقل خدمة الدين.

الجدول رقم (05) تطور سعر صرف الدينار بالدولار في الفترة (1987-1991)

الملاحظة	سعر الدينار بالدولار	تاريخ عملية الانزلاق
بداية عملية الانزلاق التدريجي	4.809	ديسمبر 1986
	4.947	ديسمبر 1987
	6.636	ديسمبر 1988
	8.112	ديسمبر 1989
تسريع عملية الانزلاق تماشيا مع تطبيق الإصلاحات الهيكلية.	9.3	سبتمبر 1990
	9.5	أكتوبر 1990
	10.1	نوفمبر 1990
	13.581	جانفي 1991
استمرار الانزلاق بهدف استقرار الدينار وتحرير التجارة الخارجية	16.330	فيفري 1991
	17.142	مارس 1991
استقراره عند هذا المستوى لمدة 06 أشهر، تخفيض الدينار بمقدار 22% بموجب اتفاق IMF واستمرار التخفيض إلى غاية سنة 1994	22.64	أكتوبر 1991

المصدر: علي بن قنور، مرجع سابق، ص 129.

1- بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 218.

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول (05) أعلاه، أن عملية الانزلاق التدريجي عرفت تسارعا معتبرا بداية من شهر نوفمبر 1990، وهي مرحلة رافقتها إصلاحات اقتصادية مكثفة وسريعة، الهدف منها هو الوصول إلى مستوى مقبول لاستقرار الدينار.

الفرع الثاني: التخفيض الصريح (1991-1994)

طبقت هذه الطريقة بعد أن اتخذ مجلس النقد والقرض في نهاية سبتمبر 1991 قرار التخفيض بنسبة 22% بالنسبة للدولار وهذا ليصل إلى 22.5% للدولار الواحد، وقد تميز سعر صرف الدينار بالثبات والاستقرار إلى غاية مارس 1994 قبل إبرام الاتفاق الجديد مع صندوق النقد الدولي حيث أجري تعديل طفيف لم يتعد 10% وكان هذا القرار تهيئة لقرار التخفيض الذي اتخذه مجلس النقد والقرض بتاريخ 10/04/1994 بتخفيض نسبة 40.17%¹ وعلى ضوء هذا أصبح سعر صرف الدينار 36 دج/دولار.

والجدول (06) يوضح مراحل انزلاق الدينار تدريجيا من سنة 1988-1994.

الفترة	1988	1989	1990	1991/03	1991/09	1993	1994
1 دولار مقابل 1 دج	6.73	8.03	12.2	17.8	22.5	22.5	36

المصدر : بلقاسم منهوم، مرجع سابق، ص 120.

من خلال الجدول نلاحظ تدريجية التخفيض ما بين 1988 و1989، وترتفع القيمة في 1990 لتصل إلى الضعف تقريبا مقارنة مع سنة 1988، ويتواصل التخفيض التدريجي ما بين 1990 وشهر سبتمبر 1991، لكن نسب التخفيض أصبحت معتبرة، ونلاحظ ثبات سعر صرف الدينار من 1991 إلى 1993 بقيمة 22.5 دج/دولار، وأخيرا تبدأ مرحلة التخفيض الصريح سنة 1994 بقيمة 36 دينار جزائري للدولار الواحد.

انحصرت الأهداف الفورية في بداية التصحيح عام 1994 على تصحيح القيمة المغالى فيها للدينار الجزائري²، حتى يسمح له بأن يتحدد حسب قوى السوق، وجعل نظام الصرف أكثر شفافية ليصل سعر الصرف في نهاية سبتمبر إلى 41 دينار للدولار الواحد، وقد انخفض سعر الصرف في السوق الموازية ليصل إلى حوالي ضعف السعر الرسمي وكما تم العمل على تطبيق قابلية تحويل الدينار بشكل جزئي ومشروط حسب الصيغة التالية:

1- الأخضر أبو علاء عزي، سعر صرف الدينار الجزائري بين واقعية السوق والتعديل الهيكلي (مقاربة توقعية واحتياطية)، دار الخلدونية، ط1، الجزائر، 2010، ص75.

2- فايزة يوب، أثر تغيرات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري دراسة قياسية للفترة 1970-2014، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 03، العدد 02، 2017/10/20، المركز الجامعي ميلة، الجزائر، ص223.

1- قابلية التحويل الجزئي للدينار بالنسبة للإيرادات الناتجة عن الصادرات من غير المحروقات والمواد المنجمية بهدف تشجيع الصادرات، ومنح المصدرين حق الحياة والتصرف في إيراداتهم، على شكل عملات أجنبية، وتتراوح النسب المحتفظ بها من هذه الإيرادات بين 10% و 100% حسب طبيعة السلعة أو الخدمة المصدرة.

- المساهمة في تخفيف وتصحيح اختلالات التوازن النقدي الداخلي.

- تضيق الخناق على السوق الموازية للعملات الأجنبية.

- تمكين الأعوان الاقتصاديين من الحصول على وسائل الدفع الأجنبية الحرة.

الهدف الرئيسي من هذه الإجراءات هو محاولة التوصل إلى وضعية تمكن من جعل الدينار قابلا للتحويل بعد تكوين احتياطات صرف كافية للتدخل الظرفي لحماية معدل الصرف المرغوب فيه ومحاربة هجمات المضاربة على العملة¹.

الجدول رقم (07) معدل صرف الدينار الجزائري بالنسبة للفرنك الفرنسي للمرحلة (1987-1994)

السنوات	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994
الفرنك الفرنسي	0.80	1.2	1.5	1.8	3.75	4.36	4.2	10.5

المصدر : هاجر بن زاوي، أثر تقلبات أسعار الصرف على التوازن الخارجي في الجزائر خلال

الفترة (2000-2016)، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2016/2017، ص34.

الفرع الثالث: مرحلة ما بعد 1994

تم تغيير سياسة التخفيضات نحو منهجية مبررة² تكمن في انتهاج تقنية جلسات التسعير بالمزاد العلني في أكتوبر 1994 وإلى نهاية السنة الجارية في 1995، حيث يجتمع بمقر البنك المركزي يوميا بعدما كان أسبوعيا، في بداية هذه التقنية كل من ممثلي البنوك التجارية والبنك المركزي العارض للعملة الصعبة، ويتم من خلال هذه الجلسات تحديد سعر صرف الدينار الجزائري أمام الدولار باعتباره عملة ارتكازي، ونظرا لأهمية سوق الصرف الأجنبي في تحديد أسعار الصرف تم تأسيس سوق ما بين البنوك في 02/01/1996، كبداية لتبني نظام التعويم الموجه والذي من خلاله أصبح الدينار خاضعا لقوى العرض والطلب في السوق بين كل من البنوك التجارية والبنك المركزي والمؤسسات المالية، مع الحفاظ على حق البنك المركزي في التدخل من أجل حماية الدينار من التدهور. فبين 1995 و1998 ارتفع سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري بأكثر من 20%، وتبعه انخفاض يقدر بـ 13% بين 1998 و2001 وتواصل هذا الانخفاض إلى 2002.

1- يريري محمد أمين، مرجع سابق، ص ص56، 57.

2- عبود عبد المجيد، مرجع سابق، ص181.

الجدول رقم (08) تطور معدل صرف الدولار مقابل الدينار (1993-1998).

الفترة	1993	1994	1995	1996	1997	1998
01 دولار مقابل 01 دج	24.1	42.9	52.2	56.2	58.4	60.6

المصدر : منهوم بلقاسم، مرجع سابق، ص122.

نلاحظ في الجدول رقم (08) الارتفاع الكبير لسعر صرف الدينار مقابل الدولار ما بين 1993 و 1994 حيث وصل إلى 42.9 دج/دولار بعد أن كان 24.1 دينار جزائري للدولار، ومن تلك النقطة واصل الارتفاع التدريجي سنويا حتى وصل 60.6 دينار جزائري للدولار الواحد سنة 1998.

المطلب الثالث: تطور سعر الصرف من 2010 إلى 2017

إن أسعار صرف الدينار مقارنة بالعملات الرئيسية تتحدد بطريقة مرنة على مستوى السوق البيئية (سوق ما بين البنوك) للصرف على أساس ظروف العرض والطلب وفقا للقواعد الدولية المعمول بها في هذا المجال، ولكن من ناحية عرض العملات الصعبة على مستوى السوق البيئية فإن بنك الجزائر يبقى المصدر الأساسي للعملات الصعبة المعروضة في هذه السوق أين تتحدد أسعار الصرف المطبقة على العمليات المبرمة لميكانيزمات السوق وعليه، فإن القيمة الخارجية للدينار تتمثل في سعر الصرف المحدد على مستوى السوق البيئية للصرف أين يتدخل 19 مصرفا إلى جانب بنك الجزائر.

الجدول رقم (09) يوضح تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2000-2017)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
1 دينار مقابل 1 دولار	75.31	77.26	79.68	77.37	72.06	73.36	72.64	66.82	71.18
1 دينار مقابل 1 أورو	69.43	69.2	75.34	87.47	89.64	91.30	91.24	94.99	95.86
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
1 دينار مقابل 1 دولار	72.64	74.4	72.85	77.55	79.38	80.56	93.24	110.52	109.50
1 دينار مقابل 1 أورو	101.29	99.19	102.61	102.16	105.43	106.30	105	116.37	118.57

المصدر: من انجاز الطالبين بالاعتماد على النشرات الثلاثية لبنك الجزائر: 2007، 2011، 2017.

من الجدول السابق يمكن ملاحظة عدة تغيرات في سعر صرف الدينار يمكن ذكرها في النقاط التالية:

1- الفترة من 2000-2002: استمرت قيمة الدينار بالانخفاض بمعدلات مستقرة تماشيا مع تراجع

قيمة الدينار مقابل اليورو، ويرجع السبب الرئيسي إلى ذلك أحداث 11 سبتمبر 2001 (انهيار برج التجارة العالمي)، حيث انخفضت قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الواحد من 75.31 دج سنة 2000 إلى 79.68 دج سنة 2002، أما الدينار مقابل اليورو فانخفضت من 69.43 دج سنة 2000 إلى 75.34 دج سنة 2002.

2- الفترة من 2003-2004: ارتفاع قيمة الدينار مقابل الدولار من 77.37 دج سنة 2003 إلى 72.06 دج سنة 2004 وهذا نتيجة تحسن أسعار البترول والذي أدى إلى زيادة الصادرات البترولية الجزائرية، ولقد استمر هذا الارتفاع أيضا في الفترة 2005-2007، أما قيمة الدينار مقابل اليورو فانخفضت لتصل إلى 94.99 دج في سنة 2007، بعدما كانت 91.3 دج سنة 2005 بسبب انخفاض قيمة الدولار مقابل اليورو¹.

3- الفترة من 2008-2010: أثرت الأزمة العالمية التي شهدتها العالم على الدينار الجزائري حيث شهدت فيها أسواق النفط تقلبات حادة فانخفضت قيمة الدينار مقابل الدولار من 66.82 دج سنة 2007 إلى 74.4 سنة 2010.

4- الفترة من 2010-2017: يمكن ملاحظة تدهور قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار واليورو بسبب الركود في قطاع المحروقات الذي كانت من أسبابه أزمة منطقة اليورو، وأيضا سعي السلطة النقدية إلى تقليص الفارق بين سعر صرف الدينار في السوق الرسمية والسوق الموازية.

* مما سبق يمكن أن نستنتج أن سعر صرف الدولار ورغم تعلقه الكبير بأسعار البترول لكنه لا يعد العامل الوحيد المؤثر في سعر صرف الدينار، فبحكم ارتباط الجزائر مع العالم الخارجي توجد عدة عوامل خارجية تؤثر في قيمة الدينار مثل الأزمة المالية العالمية، أزمة اليورو، إضافة إلى عدة عوامل داخلية منها ارتفاع حصيلة الواردات بسبب ارتفاع الطلب عليها، وإتباع الجزائر خلال هذه الفترة سياسة اقتصادية توسعية من أجل برامجها التنموية.

كما نستنتج مما سبق أن نظام الصرف في الجزائر لا يزال في أدنى مستوياته، وأن السياسة النقدية بالجزائر اعتمدت على نظام صرف ثابت خفي، رغم إعلانها الرسمي لصندوق النقد الدولي على اعتمادها نظام صرف عائِم مدار، وهذا يعني أن الدينار الجزائري يتميز بظاهرة الخوف من التعويم، وأن التصريح المقدم لصندوق النقد الدولي عن اعتمادها على نظام الصرف العائِم المدار راجع للضغوطات المطبقة من طرف الصندوق وذلك ابتداء من سنة 1996 في إطار ما يسمى بالتعديل الهيكلي².

المبحث الثاني: تطور ميزان المدفوعات الجزائري

قبل تحليل تطور ميزان المدفوعات في الجزائر، سنتعرف أولا على خصائصه.

المطلب الأول: خصائص ميزان المدفوعات الجزائري

الفرع الأول: عدم استقرار أسعار الصادرات

1- زيان بغداد، تغيرات سعر صرف اليورو والدولار وأثرهما على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد تخصص: مالية دولية، جامعة وهران، الجزائر، 2012-2013، ص133.

2- سلمى بوحدة، مرجع سابق، 173.

تعتبر الجزائر من الدول أحادية التصدير¹، حيث تمثل المحروقات ما نسبته 96-98% من إجمالي صادراتها. وبالتالي تخلق خصائص العرض والطلب على هذه المنتجات مشكلة خاصة فيما يتعلق بعدم استقرار أسعارها، فكلما كانت أسعار المحروقات أكثر تقلبا، كلما زاد احتمال تعرض ميزان المدفوعات للعجز، مما يستوجب على الدولة تكوين احتياطات دولية أكبر، وذلك لمواجهة العجز المحتمل في ميزان المدفوعات. لا تقف خطورة تقلبات أسعار الصادرات على ظهور العجز في ميزان المدفوعات فحسب، بل تمتد إلى عدة متغيرات اقتصادية هامة كمستوى الدخل، مستوى التشغيل، الاستهلاك، الادخار والاستثمار، وعلى حصيللة الضرائب، ناهيك عن تأثير ذلك على قدرة الدولة على الاستيراد، إذ تتوقف قدرة الدولة على الاستيراد - في المدى الطويل - على قدرتها على التصدير. كما يؤثر تذبذب حصيللة الصادرات على ميزان المدفوعات تأثيرا سلبيا حيث ينتقل هذا التأثير من خلال أثر تذبذب حصيللة الصادرات على العملات الأجنبية المتاحة للدولة، وذلك باعتبار أن تيارات دخول وخروج رؤوس الأموال وعوائدها تؤثر على ميزان المدفوعات، فلما يفوق تيار خروج الأموال للاستثمار في الخارج، في فترة ما، تيار دخول عوائد الاستثمار بالخارج، فإن هذا يشكل ضغطا عليه.

تؤدي زيادة حصيللة الصادرات إلى زيادة الواردات، وذلك استجابة للضرورة التنموية ولإشباع حاجيات الاستهلاك المتزايد، ويتم هذا عن طريق زيادة الدخل الوطني الناتج عن ازدياد حصيللة الصادرات، وبما أن الواردات دالة تابعة للدخل فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الواردات. أما الانخفاض المفاجئ في حصيللة الصادرات الناتجة عن تدهور الأسعار الدولية فيؤدي إلى انخفاض أقل من انخفاض حصيللة الصادرات الناتج عن حجم الصادرات، وهذا راجع إلى ارتفاع الميل الحدي للاستيراد وهكذا فإن انخفاض حصيللة الصادرات تؤدي إلى العجز في ميزان المدفوعات.

الفرع الثاني: انخفاض معدل التبادل الدولي

يعرف معدل التبادل الدولي² على أنه النسبة بين أسعار الصادرات وأسعار الواردات (أي P_X/P_M) ويمكن تلخيص أسباب تدهور معدل التبادل الدولي للجزائر فيما يلي:

- مرونة الطلب على السلع الأولية (صادرات الجزائر).
- المنافسة الشديدة بين صادرات الدول النامية نتيجة تماثلها، مما يؤدي بالضرورة إلى انخفاض أسعارها.

1- جميلة الجوزي، ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، عدد 2012/11، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص 229.

2- المرجع نفسه، ص 230.

- اختلاف هيكل السوق الدولي للسلع الأولية والسلع الصناعية، حيث أن سوق السلع الأولية عال المنافسة، مما يؤدي في الحال إلى انخفاض الأسعار، بخلاف سوق السلع الصناعية الأقل تنافسية ومن ثمة يكون بمقدور المنتجين مقرري الأسعار مقاومة ذلك الضغط التنافسي للأسعار.

الفرع الثالث: ضعف القاعدة الإنتاجية:

تتم القاعدة الإنتاجية في الجزائر بعدم التنوع والأحادية، مما يجعلها عرضة لتقلبات أسعار صادراتها، وبالتالي ضعف قدراتها التنافسية سواء في السوق الداخلي أو الدولي.

ويترجم ضعف أداء القطاع الصناعي عدة أمور، منها هيمنة الصناعات الاستخراجية عليه، وهي صناعات تركز على المواد الأولية، مما يجعل أداء هذا القطاع مرتبط بالتطورات في الأسعار والطلب العالميين على هذه المواد. كما أن الصناعات التحويلية غير البتروكيمياوية تركز على الصناعة الخفيفة، وهكذا فإن إنتاجية الجزائر تعتبر ضعيفة.

أما بالنسبة للقطاع الزراعي فهو يشبه القطاع الصناعي في تذبذب أدائه والانخفاض الكبير في معدلات الإنتاجية فيه مقارنة بالمعدلات العالمية، ففي مجال إنتاج الزراعة المطرية، على سبيل المثال، تبلغ الإنتاجية في الجزائر نصف الإنتاجية على مستوى العالم في بعض الحبوب ونقل عن ذلك في البعض الآخر، وهذا يعود إلى ضآلة رقعة الأراضي المزروعة، حيث لا تتعدى ثلث الأراضي القابلة للزراعة، كما أن الاعتماد الكبير على الزراعة المطرية يركز على الأساليب التقليدية في الإنتاج والتي تتسم بضعف مرافقها، بالإضافة إلى افتقارها لوسائل الإنتاج الحديثة¹.

المطلب الثاني: تطور الهيكل السلعي لواردات وصادرات الجزائر وأهم المتعاملين معها

لا يختلف ميزان المدفوعات في هيكله عن باقي الدول الأخرى إلا من حيث الوضع الاقتصادي الخاص بالجزائر الذي يبين المعاملات الدولية، كما تتميز الصادرات الجزائرية بعدم التنوع والتوازن وهيمنة قطاع واحد على الصادرات وهو قطاع المحروقات، حيث يمثل مصدر الإيرادات الأساسي للاقتصاد الوطني. بينما نجد في المقابل أنها تستورد بكميات كبيرة المواد الغذائية والمواد الخام والسلع النصف مصنعة وسلع التجهيز.

الفرع الأول: الهيكل السلعي للواردات والصادرات

أولاً: الهيكل السلعي للواردات: من خلال الجدول التالي، سنحاول التطرق إلى أهم السلع المكونة للواردات الجزائرية خلال الفترة (2010-2017).

1 - جميلة الجوزي، ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مرجع سابق، ص 230.

الوحدة: مليون دولار

الجدول رقم (10) هيكل الواردات الجزائرية (2010-2017)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الطاقة	945	1164	4955	4356	2851	2352	1292	1651
المواد الغذائية	6027	9805	9023	9572	11005	9329	8224	8573
المواد الأولية	1406	1776	1839	1766	1884	1508	1559	1354
منتجات نصف مصنعة	9944	10431	10629	10810	12740	11512	11482	10628
تجهيزات فلاحية	330	229	329	449	657	579	501	602
تجهيزات صناعية	15573	15951	13604	15745	18906	16593	15394	13577
سلع استهلاكية	5987	7944	9997	12205	10287	9773	8275	8481
المجموع	40212	47300	50376	54903	58330	51646	46727	44866

المصدر: - من 2010 إلى 2013: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، الجزائر، نوفمبر 2014، ص155.

- من 2013 إلى 2017: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، الجزائر، جويلية 2018، ص230.

من خلال الجدول (10) أعلاه، نلاحظ أن أربعة من سبعة مجموعات من السلع تمثل الحصة الأكبر من إجمالي الواردات الجزائرية وهي المنتجات الغذائية، منتجات التجهيز الصناعية، المنتجات نصف المصنعة والمنتجات الاستهلاكية. حيث تمثل سلع التجهيز الصناعي المرتبة الأولى خلال فترة الدراسة، فقد سجلت أعلى قيمة لها سنة 2014 بقيمة 18906 مليون دولار إلا أنها تراجعت لتقدر قيمتها سنة 2017 بـ 13577 مليون دولار.

بينما تحتل المنتجات نصف المصنعة المرتبة الثانية حيث قدرت أعلى قيمة لها سنة 2014 بـ 12740 مليون دولار لتتراجع هي أيضا إلى 10628 مليون دولار سنة 2017. في حين انخفضت الواردات من المنتجات الغذائية التي تحتل المرتبة الثالثة من 11005 مليون دولار سنة 2014 إلى 8573 مليون دولار سنة 2017، أما المنتجات الاستهلاكية غير الغذائية فقد احتلت المرتبة الرابعة والتي بلغت وارداتها 10287 مليون دولار سنة 2014 مقابل 8481 مليون دولار سنة 2017. ويرجع سبب هذه الانخفاضات إلى تراجع إجمالي الواردات من هذه السلع.

ثانيا: الهيكل السلعي للصادرات

من خلال الجدول التالي، سنحاول التطرق إلى أهم السلع المكونة للواردات الجزائرية خلال الفترة (2010-2017).

الجدول رقم (11) هيكل الصادرات الجزائرية (2010-2017) الوحدة: مليون دولار

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الطاقة	56143	71662	70571	63662	58362	33081	27917	31402
المواد الغذائية	305	357	314	402	323	239	327	379
المواد الأولية	165	161	167	108	110	105	84	66
منتجات نصف مصنعة	1089	1495	1519	1608	2350	1685	1299	1238
تجهيزات فلاحية	-	-	-	-	2	-	-	-
تجهيزات صناعية	27	36	30	25	15	17	53	77
سلع استهلاكية	33	16	18	18	10	11	18	21
المجموع	57762	73727	72619	65823	61172	35138	29698	33183

المصدر: - من 2010 إلى 2013: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، الجزائر، نوفمبر 2014، ص155.

- من 2013 إلى 2017: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، الجزائر، جويلية 2018، ص230.

نلاحظ من الجدول أعلاه بأن صادرات المحروقات هي التي تشكل الحصة الأكبر حيث تتزايد وتتناقص بنسب متفاوتة، وهي معرضة لأخطار تذبذبات وهزات الأسواق العالمية بفعل الأزمات التي تحدث من حين لآخر وما لها من انعكاسات سلبية على سعر النفط كما هو الحال سنة 2014 أين كان لصدمة أسعار النفط الحادة أثر كبير على تراجع إيرادات المحروقات من 58362 مليون دولار سنة 2014 إلى 31402 مليون دولار سنة 2017، أما الصادرات خارج المحروقات فمازالت لا تشكل نسبة مهمة من إجمالي الصادرات فتبقي مستوياتها ضعيفة هيكلية وبعيدة عن القوة الكامنة للاقتصاد الوطني في هذا المجال. وكخلاصة، وصلنا إلى نقطة مهمة وهي عدم مرونة الصادرات الجزائرية بالنسبة للأسعار، حيث أن أي تغير في أسعار النفط يؤثر على القيمة الإجمالية للصادرات الجزائرية بالإضافة إلى عدم قدرة المنتج الجزائري على منافسة المنتجات الأجنبية.

الفرع الثاني: أهم المتعاملين الاقتصاديين مع الجزائر

سنحاول في هذا الفرع معرفة أهم الشركاء التجاريين للجزائريين وحصة كل دولة من الصادرات والواردات الجزائرية وذلك حسب أهمية العلاقة الاقتصادية بين الجزائر وباقي الدول.

أولاً: أهم المصدرين التجاريين للجزائر في الفترة (2010-2017)

فيما جدول يمثل أهم المصدرين للجزائر في الفترة (2010-2017):

الجدول رقم (12) يمثل أهم المصدرين التجاريين للجزائر في الفترة (2010-2017) الوحدة : مليون دينار

الدولة	2010	%	الدولة	2011	%	الدولة	2012	%	الدولة	2013	%
فرنسا	453909.2	15.1	فرنسا	518702.3	15.1	فرنسا	498960.4	12.8	الصين	542643.7	12.4
الصين	330481.9	11.0	الصين	345352.7	10.2	الصين	462633.3	11.8	فرنسا	496358.9	11.4
إيطاليا	301546.5	10.0	إيطاليا	340914.2	9.9	إيطاليا	402796.4	10.3	إيطاليا	450891.9	10.3
إسبانيا	196261.8	6.5	إسبانيا	249843.0	7.3	إسبانيا	336860.0	8.6	إسبانيا	406409	9.3
ألمانيا	174255.1	5.8	ألمانيا	186513.2	5.4	ألمانيا	201254.6	5.2	ألمانيا	227635.6	5.2
وم أ	155451.2	5.2	وم أ	157802.5	4.6	أرجنتين	139815.4	3.6	وم أ	187481.9	4.3
كوريا	146991.6	4.9	أرجنتين	129939.5	3.8	تركيا	139477.4	3.6	تركيا	164707.2	3.8
تركيا	112754.5	3.7	البرازيل	128218.2	3.7	وم أ	134677.0	3.4	أرجنتين	137621.5	3.2
اليابان	112320.7	3.7	كوريا	117743.8	3.4	البرازيل	104222.1	2.7	البرازيل	104870.1	2.4
أرجنتين	90468.9	3.0	تركيا	101946.4	3.0	كوريا	100125.9	3.6	الهند	103808.1	2.4

الدولة	2014	%	الدولة	2015	%	الدولة	2016	%	الدولة	2017	%
الصين	66.3702.9	14.1	الصين	827920.1	15.9	الصين	920449.8	17.9	الصين	607627.28	19.4
فرنسا	510135.6	10.8	فرنسا	545187.8	10.5	فرنسا	522497.9	10.1	فرنسا	274731.92	8.77
إيطاليا	406090.6	8.6	إيطاليا	487139.4	9.4	إيطاليا	508461.8	9.9	إيطاليا	230788.8	7.37
إسبانيا	405050.8	8.6	إسبانيا	396695.2	7.6	إسبانيا	390658.3	7.6	ألمانيا	214586.96	6.85
ألمانيا	306255.6	6.5	ألمانيا	344289.1	6.6	ألمانيا	331420.1	6.4	إسبانيا	204679.36	6.53
وم أ	230856.1	4.9	وم أ	272863.8	5.3	وم أ	251130.7	4.9	تركيا	142902.56	4.56
تركيا	171825.9	3.6	تركيا	204860.5	3.9	تركيا	211809	4.1	كوريا	132761.84	4.23
أرجنتين	155704.9	3.3	أرجنتين	128675.6	2.5	أرجنتين	146111.8	2.8	وم أ	128798.8	4.11
كوريا	131010.8	2.8	كوريا	117626.6	2.3	البرازيل	132338.2	2.6	أرجنتين	105253.68	3.35
بريطانيا	116517.1	2.5	البرازيل	115524.3	2.2	كوريا	119506.1	2.3	البرازيل	101990	3.25

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) نقلا عن : أمال باب وسعايدية صحراء، أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات - حالة الجزائر خلال الفترة (2010-2017)، جامعة 08 ماي 1945 بقالمة، الجزائر، 2017-2018، ص 85.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن فرنسا كانت تحتل المرتبة الأولى كأهم مورد للجزائر في الفترة 2010-2012 أما في الفترة 2013-2017 احتلت الصين الصدارة بقيمة صادرات : 6076278 مليون دينار جزائري تليها كل من فرنسا وإيطاليا وبقية الدول في الجدول.

ثانيا: أهم المستوردين التجاريين من الجزائر في الفترة (2010-2017)

فيما جدول يمثل أهم المستوردين من الجزائر في الفترة (2010-2017):

الجدول رقم (13) يمثل أهم المستوردين التجاريين للجزائر في الفترة (2010-2017)

الوحدة : مليون دينار

الدولة	2010	%	الدولة	2011	%	الدولة	2012	%	الدولة	2013	%
وم أ	1077795.6	24.2	وم أ	1107031.8	20.6	إيطاليا	911089.8	16.8	إسبانيا	818497.9	15.7
إيطاليا	684236.3	15.4	إيطاليا	764070	14.2	وم أ	852974.9	15.0	إيطاليا	705101.7	13.5
إسبانيا	460559.6	10.4	إسبانيا	525881.3	9.8	إسبانيا	618023.8	10.9	بريطانيا	561127.9	10.8
هولندا	324533.7	7.3	فرنسا	478132	8.9	فرنسا	484660	8.5	فرنسا	508398.9	9
فرنسا	294321.9	6.6	هولندا	359773.7	6.7	هولندا	416011.6	7.3	وم أ	480204.8	8.2
كندا	231567.1	5.2	كندا	326282	6.1	كندا	402188.8	7.1	هولندا	368858.9	7.1
تركيا	210738.8	4.7	البرازيل	236661.8	4.4	بريطانيا	290285.7	5.1	كندا	234871.0	4.5
البرازيل	188275.5	4.2	بريطانيا	208934.3	3.9	البرازيل	268713.9	4.7	البرازيل	230289.8	4.4
بلجيكا	149692.4	3.4	تركيا	184775.9	3.4	تركيا	207704.8	3.7	تركيا	188282.1	3.6
الهند	121998.4	2.7	الهند	163091.7	3.0	الصين	201356.7	3.5	الصين	188117.4	3.6

الدولة	2014	%	الدولة	2015	%	الدولة	2016	%	الدولة	2017	%
إسبانيا	745368.7	15.2	إسبانيا	626649.8	17.7	إيطاليا	569199.2	17.4	إيطاليا	4079600	16.9
إيطاليا	648042.9	13.2	إيطاليا	535074.1	15.1	إسبانيا	423938.3	12.9	فرنسا	302939.44	12.55
فرنسا	543223.6	11.0	فرنسا	465412.6	13.2	وم أ	422518.4	12.9	إسبانيا	271002.00	11.23
بريطانيا	431813.3	8.8	بريطانيا	247013.5	7.0	فرنسا	374183.8	11.4	وم أ	243960.08	10.11
هولندا	398870.6	8.1	وم أ	224723.4	5.7	البرازيل	176624.2	5.4	البرازيل	162601.20	6.74
وم أ	377289.2	7.7	هولندا	200281.3	5.7	هولندا	160741.8	4.9	هولندا	141736.96	5.87
البرازيل	216816.9	4.4	تركيا	183659.2	5.2	تركيا	146900.8	4.5	تركيا	112940.88	4.94
تركيا	206547.7	4.2	البرازيل	150636.0	4.3	كندا	142153	4.3	بريطانيا	97793.84	4.05
الصين	149223.2	3.0	بلجيكا	101603.3	3.9	بريطانيا	115984.4	3.5	بلجيكا	70518.80	2.92
بلجيكا	145805.1	3.0	البرتغال	92704.3	2.6	بلجيكا	107900.1	3.3	الهند	68770.4	2.84

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) نقلا عن : أمال باب وسعايدية صحراء، أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات - حالة الجزائر خلال الفترة (2010-2017)، جامعة 08 ماي 1945 بقالمة، الجزائر، 2017-2018، ص 85.

نلاحظ من الجدول (13) أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت في الصدارة سنتي 2010 و 2011 كأهم زبون للجزائر، لكن في السنوات الأخرى احتلت إيطاليا الصدارة بمبلغ 407960 مليون دينار جزائري سنة 2017 وتلتها كل من فرنسا وإسبانيا ثم باقي الدول الموضحة في الجدول.

المطلب الثالث: تطور وضعية ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2010-2017)

رغم الإصلاحات التي قامت بها الجزائر إلا أنها لم تستطع تغيير بنيتها الاقتصادية ولم تستطع التخلص من هيمنة المحروقات على مستوى بنية الناتج المحلي الخام، وهو ما انعكس على وضعية ميزان المدفوعات التي بقيت رهينة تقلبات السوق النفطية العالمية.

الجدول رقم (14) وضعية ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2010-2017) الوحدة: مليار دولار

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الرصيد الخارجي الجاري	12.149	17.766	12.418	0.831	9.277-	27.289-	26.217-	21.83-
الميزان التجاري	18.205	25.961	20.167	9.384	0.459	18.083-	20.127-	14.3-
الصادرات	57.090	72.888	71.736	64.377	60.129	34.565	27.918	23.9
المحروقات	56.121	71.661	70.583	63.327	58.462	33.081	26.311	31.6
أخرى	0.969	1.227	1.153	1.050	1.667	1.485	1.393	1.4
الواردات	38.885-	46.927-	51.569-	54.993-	59.670-	52.649-	49.437-	48.7-
خدمات، خارج الدخل العوامل، صافي	8.340-	8.805-	7.006-	6.825-	8.141-	7.524-	7.342-	7.96-
دائن	3.567	3.745	3.822	3.914	3.555	3.475	3.433	3.03
مدين	11.907-	12.550-	10.828-	10.739-	11.696-	10.999-	10.776-	11.02-
دخل العوامل الصافي	0.366-	2.039-	3.906-	4.514-	4.814-	4.453-	1.570-	2.55-
دائن	4.598	4.453	3.733	3.548	3.232	2.192	2.424	2.7
مدين	4.964-	6.492-	7.639-	8.062-	8.046-	6.645-	3.994-	5.26-
دفع الفوائد	0.110-	0.241-	0.134-	0.067-	0.045-	0.124-	0.027-	0.04-
أخرى	4.854-	6.251+	7.505-	7.995-	8.001-	6.521-	3.967-	5.22-
منها: حصة شركاء المؤسسة الوطنية للمحروقات	3.930-	4.970-	6.342-	5.911-	5.256-	3.721-	2.913-	-
تحويلات صافية	2.650	2.649	3.163	2.786	3.219	2.771	2.822	3.19
رصيد حساب رأس المال	3.177	2.375	0.361-	0.967-	3.396	0.247-	0.186	0.15
حساب رأس المال	-	-	0.009-	-	0.003-	0.000	0.001	0.00
الاستثمار المباشر (الصافي)	3.478	2.045	1.541	1.952	1.525	0.688-	1.589	1.1
رؤوس الأموال الرسمية (الصافية)	0.136	1.081-	0.587-	0.384-	0.517	0.459-	0.641	0.04
السحب	0.575	0.067	0.266	0.062	0.748	0.001	1.144	4.07
الإهلاك	0.439-	1.148-	0.853-	0.446-	0.231-	0.460-	0.503-	0.5-
الأخطاء والسهو، صافي	0.437-	1.411	1.306-	2.274-	1.357	0.899	2.044-	0.98-
الرصيد الإجمالي	15.326	20.141	12.057	0.134	5.881-	27.537-	26.031-	23.3-
التمويل	15.326-	20.141-	12.057-	0.134-	5.881	27.537	26.031	23.3
زيادة الاحتياطات الإجمالية (-) إعادة الشراء لدى صندوق النقد الدولي	14.996-	20.035-	12.216-	0.239-	5.556	27.242	25.557	-
حقوق أخرى للاستلام ناتجة عن التوظيف	0.078-	0.102	0.195	0.167	0.347	0.191	0.186	-
وضعية الاحتياطات لدى صندوق النقد الدولي	0.252-	0.308-	0.036-	0.062-	0.022-	1.104	0.288	-
الاحتياطات الإجمالية (بدون ذهب)	162.221	182.224	190.661	194.012	178.938	144.133	114.138	97.3
بعد أشهر استيراد السلع والخدمات من غير العوامل	38.326	36.765	36.667	35.419	30.088	27.174	22.747	-
سعر الوحدات لصادرات البترول الخام (دولار أمريكي للبترول)	80.150	112.943	111.045	109.550	100.234	53.066	45.005	53.97

المصدر:

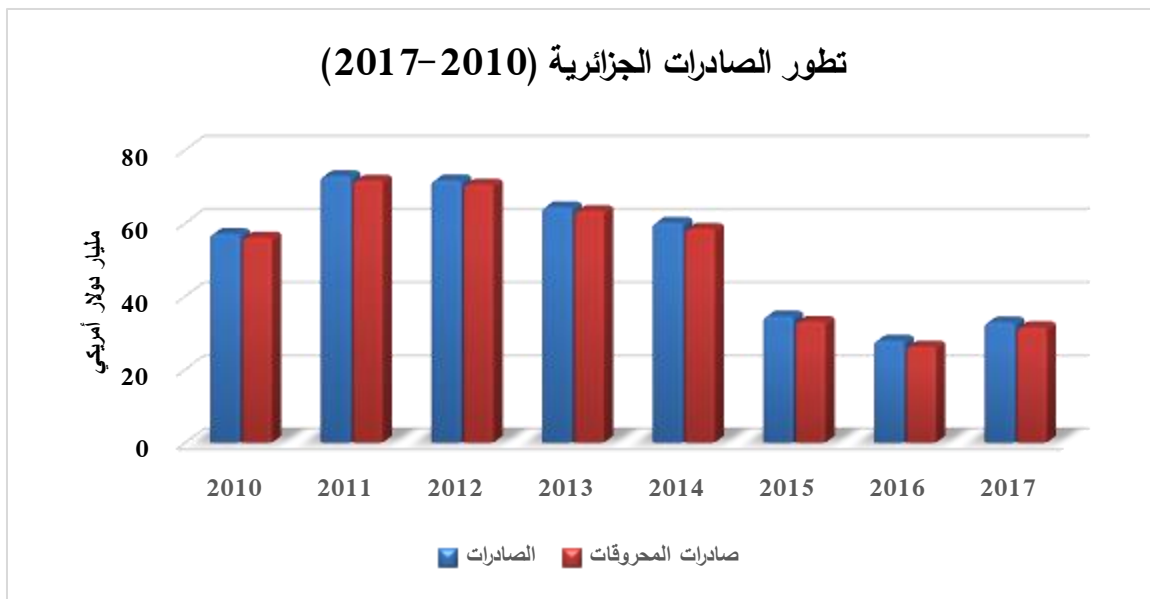
- من 2010 إلى 2013: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، الجزائر، نوفمبر 2014، ص 62.
- من 2013 إلى 2017: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، الجزائر، جويلية 2018، ص 47.

نسجل انطلاقا من سلسلة موازين المدفوعات المبينة في الجدول (14) ما يلي:

الفرع الأول: على مستوى الميزان التجاري

لقد حقق الميزان التجاري فائضا في الثلاث (03) سنوات الأولى لفترة الدراسة 2010-2012، وقد عرف هذا الرصيد انخفاضا مستمرا في باقي الفترة: 2013-2017، والذي نتج عن انخفاض صادرات المحروقات بسبب الانخفاض في أسعار البترول، والذي يعتبر الركيزة الأساسية للاقتصاد الجزائري بنسبة تقدر من 96% إلى 98% من إجمالي الصادرات، وهذا دليل على ارتباط الميزان التجاري بعوائد المحروقات، والشكل التالي يوضح تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2010-2017:

الشكل رقم (02) تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2010-2017)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول (14).

نلاحظ من التمثيل البياني أعلاه، أن وضعية الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2010 إلى غاية 2017، عرفت تركيزا كبيرا على صادرات المحروقات حيث وصلت نسبتها إلى 99.684% من إجمالي الصادرات لسنة 2011، ولعل هذا الارتفاع في هذه السنة راجع إلى ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية، أما فيما يخص الصادرات خارج المحروقات فتراوحت بين 1% و 4% وذلك رغم الجهود التي تبذلها الجزائر من أجل تشجيع الصادرات خارج نطاق المحروقات خاصة في القطاع الفلاحي.

وكما هو معلوم فإن نسبة المحروقات من الصادرات الإجمالية سوف تؤثر على الموارد الوطنية من العملة الصعبة، وعلى الاقتصاد ككل، وذلك باعتبار أن الدولار هو عملة الفوترة للنفط وما يعرفه من تقلبات أمام اليورو.

أما بالنسبة للواردات فقد عرفت ارتفاعا ملحوظا إلى غاية 2014، وهذا الاتجاه التصاعدي له علاقة بالتركيبية السلعية للواردات الجزائرية، وابتداء من سنة 2015 بدأت نسبة الواردات بالانخفاض.

الفرع الثاني: على مستوى رصيد حساب الخدمات والتحويلات الصافية

عرف ميزان الخدمات طيلة فترة الدراسة رسيدا سالبا، بمعنى عجز دائم ومستمر، وذلك بالرغم من ارتفاع قيمة الصادرات، إلا أن ذلك لم يمكن من تغطية الواردات من الخدمات، مما أدى إلى تحقيق العجز، حيث سجل أكبر عجز سنة 2011 بحوالي 8.80 مليار دولار، ولعل ما يفسر هذا العجز هو تدهور قطاع السياحة لكون الجزائريين يفضلون قضاء عطلتهم بالخارج، بالإضافة إلى حاجة البلد إلى الخدمات خاصة في مجال الشحن والتأمين، وهذا دليل على ضعف ومحدودية قطاع الخدمات الجزائري.

أما حساب الدخل فظل يعاني من رصيد سالب ومستمر من سنة لأخرى، حتى عرف تحسنا ابتداء من سنة 2014، ويمكن أن يرجع العجز في حساب الدخل إلى استمرار تحويل الأرباح من الشركات الأجنبية العاملة في الجزائر إلى الخارج.

لقد بقي رصيد التحويلات الصافية موجبا طوال فترة الدراسة، محققا أعلى مستوى له سنة 2014، وقد تميز بالتذبذب في قيمته، من 2.65 مليار دولار سنة 2010 إلى 3.21 مليار دولار سنة 2014، ولعل هذا التذبذب في رصيد التحويلات يعود إلى ضعف قيمة التحويلات من المهاجرين الجزائريين، بالإضافة إلى اعتمادهم على القنوات غير الرسمية (البنوك، الخزينة ومراكز البريد) وذلك بسبب الصعوبات التي تواجههم عند تحويل أموالهم، عكس ما توفره لهم الأسواق الموازية، وعليه فإن معطيات الجدول السابق لا تعبر عن القيمة الحقيقية للتحويلات الصافية وذلك لوجود تحويلات موازي قد تكون قيمتها أعلى من نظيرتها عبر القنوات الرسمية، ولهذا على الدولة اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من هذه الظاهرة، كتقديم تحفيزات للمهاجرين.

الفرع الثالث: على مستوى حساب رأس المال

يعتبر حساب رأس المال ثاني مكون لميزان المدفوعات، ويمثل صافي التحركات الرسمية والخاصة لرؤوس الأموال، ويتكون من الاستثمارات المباشرة، رؤوس الأموال الرسمية، القروض قصيرة الأجل، مضافا لها بند السهو والخطأ، وبالاعتماد على معطيات الجدول رقم (12) نلاحظ ما يلي:

- ضعف تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال فترة الدراسة، كما عرفت تذبذبا في قيمتها طوال الفترة بين الارتفاع والانخفاض، ففي سنة 2015 انخفضت إلى 0.68 مليار دولار بالمقارنة مع 2010 أين كانت 3.47 مليار دولار، ثم ارتفعت لتبلغ 1.58 مليار دولار في سنة 2016.

- رصيد رؤوس الأموال الرسمية متذبذب خلال فترة الدراسة، حيث كان الرصيد موجبا سنة 2010 بقيمة: 0.136 مليار دولار، ثم سالبا ما بين سنة 2011 إلى 2013 بـ 0.3 و 01 مليار دولار، ثم موجبا

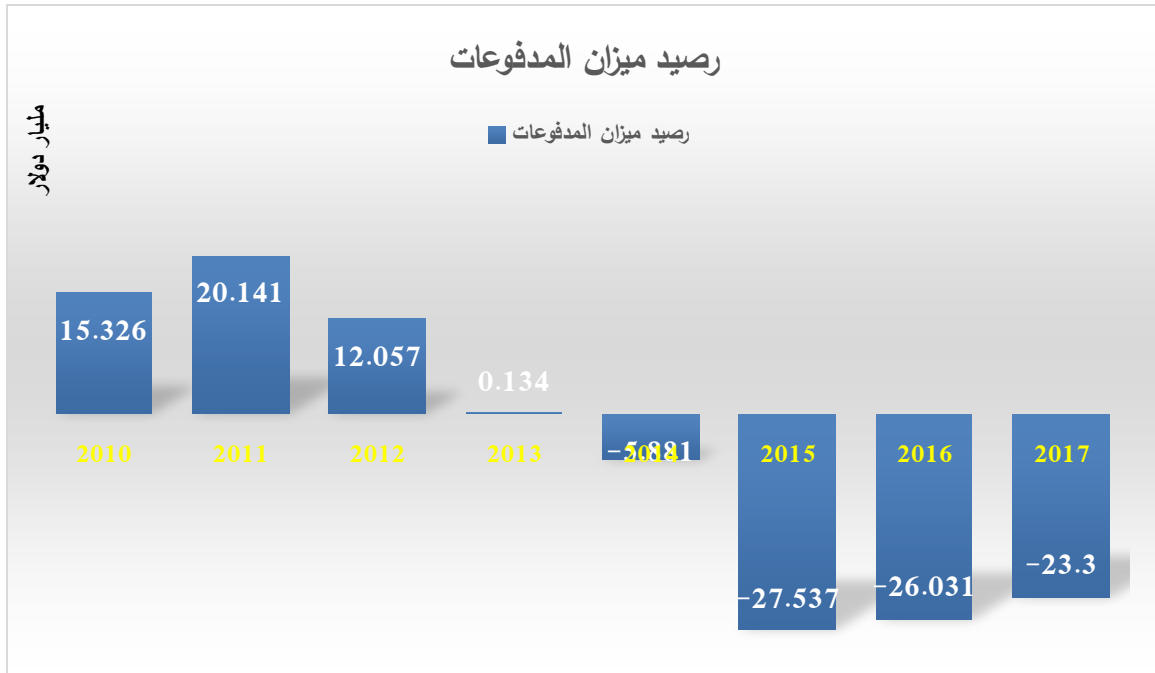
برصيد 0.517 مليار دولار سنة 2014، لتليها نتيجة سالبة سنة 2015 بـ 0.459 مليار دولار لتعاود الرجوع برصيد إيجابي سنتي 2016 و 2017.

- رصيد السهو والخطأ عرف قيمة سالبة في أعلي فترى الدراسة، كان أقصاها 2.274 مليار دولار سنة 2013 على غرار السنوات 2011، 2014، 2015 حيث حقق قيمة موجبة أفضلها سنة 2011 تقدر بـ 1.411 مليار دولار لتعاود الرجوع برصيد سالب متناقص في سنتي 2016 و 2017.

- هنالك تذبذب كبيرا في قيم الرصيد الإجمالي لحساب رأس المال، ففي سنتي 2010 و 2011 كان موجبا، وفي سنتي 2012 و 2013 أصبح سالبا، وبعدها سجل الرصيد أعلى قيمة له طوال فترة الدراسة بقيمة 3.396 مليار دولار سنة 2014، لينخفض مرة أخرى سنة 2015 بنسبة 1.07% ليصبح موجبا سنتي 2016 و 2017.

بعدها تم التطرق إلى تطورات كل مكونات ميزان المدفوعات الجزائري، فلا بد من التعرف على تطور الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات، وهذا ما سنحاول تبيان من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (03) تطور رصيد ميزان المدفوعات الجزائري (2010-2017)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (14).

يتبين لنا من الشكل أن ميزان المدفوعات الجزائري قد حقق فائضا خلال الفترة 2010-2013، نتيجة الفائض المحقق في الحساب الجاري، والذي غطي العجز المحقق في حساب رأس المال في سنتي 2012-2013، ومع بداية سنة 2014 إلى غاية 2016 حقق الميزان عجزا مستمرا ومنتزعا طوال هذه الفترة، وذلك بسبب الرصيد السالب على مستوى الحساب الجاري، والعجز المحقق في حساب رأس المال في هذه السنوات.

المبحث الثالث: أثر سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات الجزائري خلال

الفترة (2010-2017)

إن الجزائر ومباشرة بعد الأزمة البترولية التي هزت الاقتصاد الوطني في سنة 1986، استطاعت أن تكشف حقيقة ضعف اقتصادها، وهذا ما دفعها إلى استحداث العديد من التعديلات والإصلاحات الاقتصادية، بالإضافة إلى بناء اتصالات مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، مطبقة على إثرها برامج اقتصادية هامة، قصد تدارك التأخر والنقائص التي سجلها الاقتصاد الجزائري، فكان لموضوع سعر صرف الدينار الجزائري وزن قوي في ذلك، بهدف تحقيق نتائج إيجابية على الكثير من المؤثرات الاقتصادية وعلى رأسها تحسين وضعية ميزان المدفوعات، وعلى هذا الأساس سوف نقوم بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب وهي: أثر سعر صرف الدينار على الميزان التجاري، ميزان رأس المال وعلى تعديل ميزان المدفوعات أخيرا.

المطلب الأول: أثر تغيرات سعر صرف الدينار على الميزان التجاري الجزائري 2010-2017

من خلال هذا المطلب سنحاول تحليل أثر سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري وذلك من خلال تحليل البنود المكونة له (الصادرات، الواردات والرصيد الكلي لميزان المدفوعات) في الفترة 2010-2017.

يتكون الميزان التجاري من عنصرين مهمين هما : الصادرات والواردات، وعادة ما تكون هناك آثار تبادلية بين هذين العنصرين وسياسة سعر صرف الدينار الجزائري، فمن جهة تعتبر الصادرات السبب الرئيسي لتخفيض سعر صرف الدينار، مما ينتج عنه ارتفاع الطلب الخارجي على هذه الصادرات بسبب أن أسعارها تنافسية، ومن جهة أخرى تظهر الواردات مدى اعتماد الدولة على الخارج في تمويل احتياجاتها من السلع الأساسية، وبالتالي فإن تغير سعر صرف الدينار بالنسبة لعملة الشريك التجاري سيسبب اختلالا في حجم الواردات والصادرات على حد سواء، والجدول التالي يبرر التأثيرات المتبادلة بين كل مكونات الميزان التجاري وسعر صرف الدينار.

الجدول رقم (15) تطور حالة عناصر الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2010-2017)

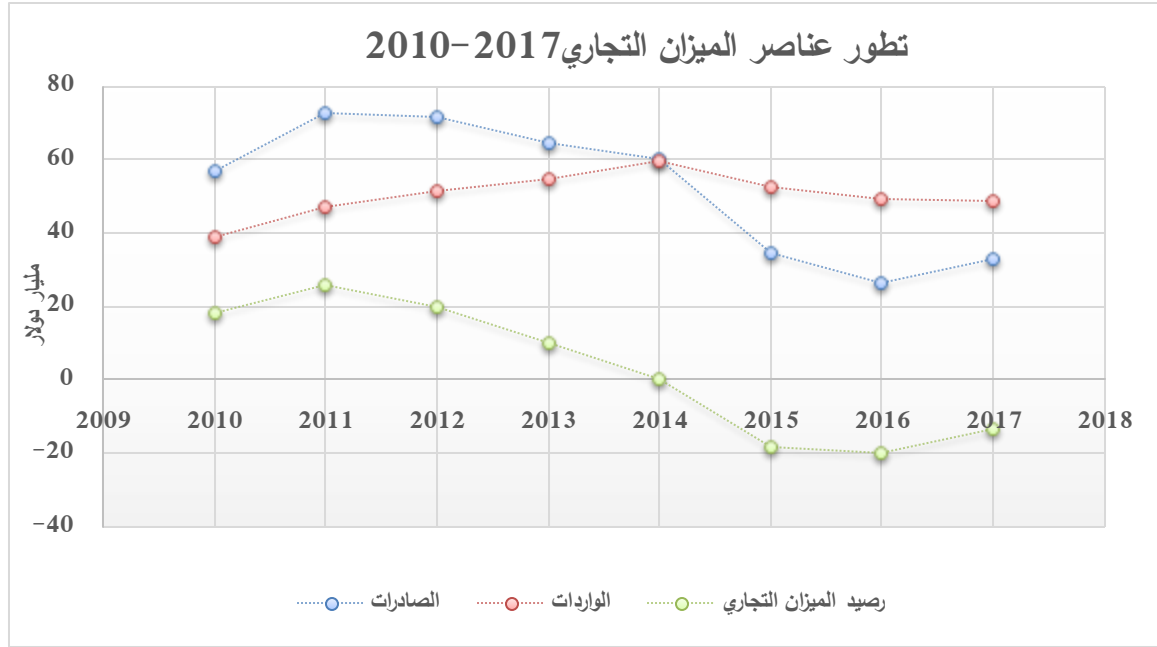
الوحدة: (مليار دولار، دولار للبرميل، سعر الصرف متوسط الفترة)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الصادرات الإجمالية	57.09	72.88	71.736	64.867	60.129	34.565	26.311	32.9
صادرات المحروقات	56.121	71.661	70.583	63.816	58.462	33.081	27.918	31.6
صادرات خارج المحروقات	0.969	1.227	1.153	1.051	1.667	1.485	1.393	1.4
واردات	38.88-	46.92-	51.56-	54.98-	59.67-	52.64-	49.43-	48.7-
رصيد الميزان التجاري	18.205	25.961	20.167	9.880	0.459	18.083-	20.127-	13.4-
أسعار البترول (برميل/\$)	80.2	112.9	111	109	100.2	53.1	45.00	53.97
سعر الصرف دج/ دولار	74.4	72.85	77.55	79.38	80.56	100.46	109.46	109.50

المصدر: - من 2010 إلى 2013: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، الجزائر، نوفمبر 2014، ص155.
- من 2013 إلى 2017: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، الجزائر، جويلية 2018، ص230.

ويمكن توضيح معطيات الجدول (15) بطريقة أخرى من خلال البياني التالي:

الشكل رقم (04) تطور حالة عناصر الميزان التجاري في الفترة (2010-2017)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول (15)

من خلال الجدول والبيان السابقين يمكن إبراز أهم التغيرات التي طرأت على الصادرات والواردات الجزائرية في النقاط التالية:

الفرع الأول: الصادرات

الملاحظ من الجدول أن قيمة الصادرات سنة 2010 تصل إلى 57.09 مليار دولار لتصل إلى 72.88 مليار سنة 2011 نتيجة عودة أسعار النفط إلى الارتفاع حيث وصل سعر البرميل 112.9 دولار، فهناك علاقة طردية بين أسعار البترول وقيمة الصادرات الجزائرية¹، فضلا عن استمرار التذبذب في قيمة الصادرات خارج المحروقات، فتارة تحقق زيارة وتارة تنخفض، وعموما بقيت نسبة مساهمتها في الصادرات الإجمالية ضعيفة جدا ولا تتجاوز 04%، لتعود الصادرات بعدها إلى الانخفاض التدريجي والمستمر إلى غاية سنة 2017 وذلك بسبب تراجع أسعار البترول.

الفرع الثاني: الواردات

في الفترة 2010-2014 عرفت الواردات الإجمالية تطورا ملموسا، حيث بلغت أقصى قيمة لها في سنة 2014 بـ 59.670 مليار دولار، وبعدها ذلك إلى ارتفاع العائدات من العملة الصعبة نتيجة للارتفاع الكبير في

1- الأخضر أبو علاء عزي، مرجع سابق، ص78.

أسعار البترول، فمع بداية سنة 2010 قدر سعر البرميل بـ 80.2 دولار ليصل إلى 112.9 دولار للبرميل سنة 2011، وبقيت أسعاره مستقرة إلى غاية 2014، لتعود للانخفاض من جديد سنة 2015، 2016 و 2017 حيث قدرت سنة 2015 بـ 52.649 مليار دولار و 46.727 مليار دولار سنة 2016 و 24.57 سنة 2017 ويعود السبب في ذلك لانخفاض العائدات من العملة الصعبة حيث قدر سعر البرميل بـ 53.1 دولار سنة 2015 و 49 دولار سنة 2016 والتي أدت إلى تدهور قيمة الدينار مقابل الدولار ونقص احتياطي الصرف الأجنبي، وكذا نتيجة للقيود الأخيرة التي فرضها البنك المركزي على عمليات الاستيراد، وحظر استيراد قائمة من السلع بعد شح الموارد المالية إتباعا لسياسية التقشف.

الفرع الثالث : الميزان التجاري

يمكن تحليل تطور الميزان التجاري الجزائري من الشكل البياني السابق حيث يمكن إبراز أهم التغيرات التي طرأت على رصيد الميزان التجاري في النقاط التالية:

- سجل الميزان التجاري طوال فترة 2000-2014 فائضا حيث حقق 21.6 مليار دولار لسنة 2000 وبدأ هذا الفائض بالتدهور تدريجيا خلال الفترة الممتدة من 2012-2014 إلى أن حقق أقل فائض سنة 2014 بقيمة 0.32 مليار دولار، وهذا راجع إلى انخفاض الإيرادات البترولية التي نشأت عن تدهور أسعار البترول في الأسواق العالمية.

- أما سنة 2015 فقد عرف الميزان التجاري رسيدا سالبا حيث سجل عجزا بقيمة 18.083 مليار دولار سنة 2015 ليستمر العجز ليستمر العجز إلى سنتي 2016 و 2017 حيث سجل رسيدا سالبا أيضا قدر بـ 20.127 و 7.81 مليار دولار على الترتيب، حيث تراجعت صادرات المحروقات وذلك أساسا بسبب تراجع أسعار البترول الخام بـ 53.1 دولار للبرميل سنة 2015 منتقلا بذلك إلى 49 دولار للبرميل سنة 2016 في السوق الدولية، مع استقرار في الصادرات خارج المحروقات والتي بقيت قيمتها ضئيلة جدا وهذا ما جعل الدولة الجزائرية تلجأ إلى تخفيض قيمة عملتها وزيادة الإصدار النقدي والاقتراض من الجهاز المصرفي لسد احتياجاتها.

* ويتضح أيضا من خلال الشكل البياني بأن انخفاض قيمة الدينار الجزائري جاءت بالنتائج التالية:

- عدم استجابة الصادرات بسبب عدم مرونة الطلب على صادرات الجزائر من المحروقات وهذا ما نلاحظه طوال فترة الدراسة، ورغم إتباع الجزائر سياسة التخفيض لقيمة العملة حسب نظرية المرونات، لكننا نلاحظ أن صادرات الجزائر النفطية وغير النفطية تتراجع عشوائيا، وعليه فإن سياسة سعر صرف الدينار ليس لها أي تأثير على صادرات الجزائر بسبب هيكلها الريعي، الذي يستجيب فقط للسوق البترولية، ونلاحظ أيضا ضعفا شديدا في صادرات الجزائر غير البترولية بسبب (أزمة الإنتاج) فهي شبه منعقدة.

- إن عملية التدهور التي عرفها الدينار الجزائري فشلت في تحقيق مبتغاها حيث أن قيمة الواردات لم تتراجع أي أن الطلب على الواردات الأجنبية لا يتمتع بمرونة تساهم في إنجاز هدف التخفيض المتعلق بالحد من الواردات.

- التعامل في سوق النفط العالمي لا يتم سوى بالدولار الأمريكي، ما يعني أن نسبا عالية من إيراداتنا تأتي بالدولار الأمريكي، في حين أننا ندفع باليورو باعتبار أن معظم وارداتنا من دول الاتحاد الأوروبي، وبفعل أزمة اليورو تراجعت عائدات النفط بفعل انخفاض الاستهلاك الأوروبي للمحروقات جراء تعطل الجهاز الإنتاجي، وبفعل سياسة التقشف التي تعتمدها الدول الأوروبية، كما لجأ الأوروبيون لرفع أسعار المنتجات الموجهة للتصدير لتغطية تلك الخسائر، مما رفع فاتورة استيراد الجزائر وهذا ما نلاحظه خلال الفترة 2010-2017 .

- وبالرغم من السعي إلى تشجيع الصادرات خارج المحروقات إلا أنها لم تعرف نموا محسوسا نتيجة الهيكل الاقتصادي الجزائري وصعوبة اقتحامه الأسواق الخارجية. ولهذا بقيت حصيلة الصادرات متوقفة على أسعار البترول، فضلا عن إتباع الحكومة لسياسة مالية تقشفية وحذرة (تطبيقا لما تمليه سياسات خفض الإنفاق الموصى بها من قبل صندوق النقد الدولي)

وفي الأخير نستنتج أن أثر التخفيض معدوم على الصادرات الجزائرية ما دامت المحروقات تشكل معظم الصادرات وهذا ما يضع أكثر من علامة استفهام حول جدوى تطبيق سياسة التخفيض التي لم تعطي ثمارها.

الفرع الرابع: احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر

يمكن القول بأن احتياطي الصرف الأجنبي ما هو إلا مجموع التراكبات السنوية لأرصدة ميزان المدفوعات¹، وتعتبر فوائض الحساب الجاري المصدر الرئيسي لتراكم الاحتياطات وبالأخص الميزان التجاري، وذلك من خلال صادرات قطاع المحروقات.

* مكونات احتياطي الصرف في الجزائر: تتكون احتياطات الجزائر من:

1- الذهب : انخفضت قيمة الذهب من احتياطات الجزائر منذ مدة طويلة، قابلها سيطرة الدولار

الأمريكي والعملات الأخرى، ويرجع الانخفاض في استخدام الذهب كوحدة احتياطية إلى تدخل الولايات الأمريكية ومحاولة إلغاء دور الذهب في مركز النظام النقدي وسيطرة مكانة الدولار الأمريكي.

2- العملات الأجنبية : منذ بداية تكوين الاحتياطيات في الجزائر والدولار الأمريكي هو المسيطر الأساسي في قيمة الاحتياطيات، ولإبراز علاقة احتياطي الصرف الأجنبي بسعر صرف الدينار يمكن عرض الجدول التالي:

الجدول رقم (16): تطور حجم احتياطي الصرف الأجنبي للجزائر خلال الفترة (2010-2017)

الوحدة: مليار دولار

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
احتياطي الصرف (دون ذهب)	162.2	182.2	190.6	194.0	178.9	144.13	114.138	97.3

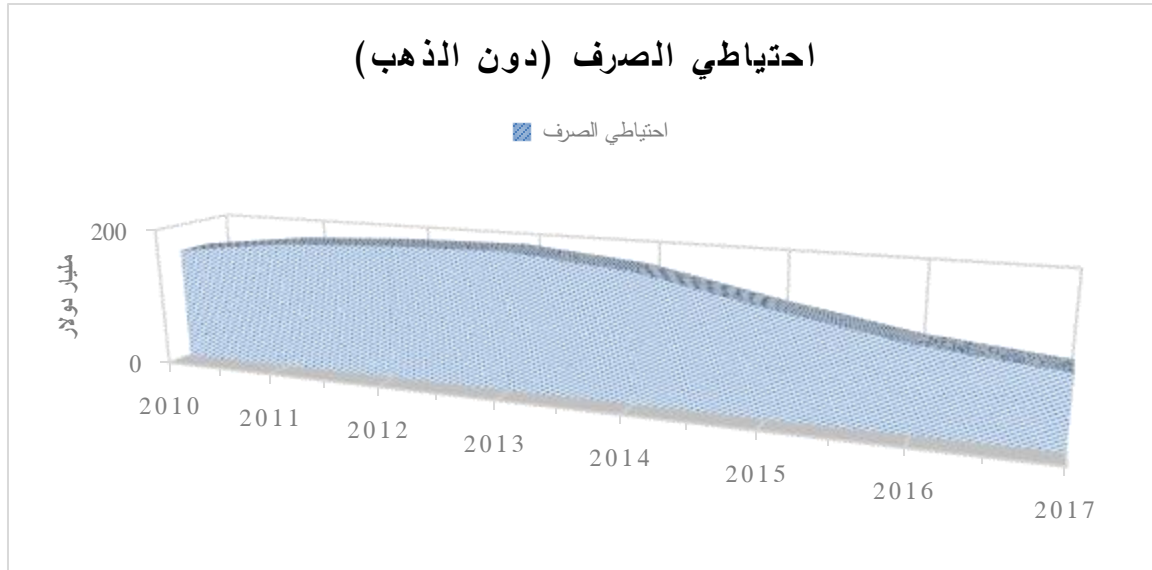
المصدر: - من 2010 إلى 2013: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013 ، الجزائر، نوفمبر 2014، ص155.

- من 2013 إلى 2017: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017 ، الجزائر، جويلية 2018، ص230.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (05): يبين تطور حجم احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر خلال الفترة (2010-

2017)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (16)

من خلال الجدول والشكل البياني يمكن ملاحظة أن هناك علاقة ترابطية بين أسعار البترول وحجم الاحتياطيات¹، وتغيرات سعر صرف الدينار، ويمكن إبراز هذه العلاقة من خلال الملاحظات التالية:
- قدرت احتياطيات الصرف بـ 162.2 مليار دولار سنة 2010 لتصل إلى أعلى قيمة لها أي 194.01 مليار دولار سنة 2013 نتيجة انتعاش السوق البترولية بعد التعافي من الأزمة المالية.

1- بلعزوز بن علي، المرجع السابق، ص219.

- ومن الملاحظ من الجدول والبيان أنه كلما انخفض الدولار انخفضت القيمة الحقيقية لاحتياطات الصرف، وهذا ما يؤدي إلى تراجع القيمة الحقيقية للصادرات النفطية وزيادة قيمة الواردات، ومع اختلاف عملة الدفع والتحويل في التجارة الخارجية للجزائر، حيث أن الإيرادات البترولية (التحويل) هي المصدر الأساسي للاحتياطات تُسَعَّر بالدولار ويتم الاستيراد أساساً من الأسواق الأوروبية والتي تتعامل باليورو (الدفع)، فيحدث التآكل في القيمة الحقيقية لاحتياطات الصرف الجزائرية¹.

- ونلاحظ من الجدول أنه في سنوات 2013-2017 حدث انخفاض في حجم الاحتياطي حيث انتقل من 194.01 مليار دولار سنة 2013 إلى 178.93 سنة 2014 ليصل إلى 107.3 سنة 2017، وهذا راجع لانخفاض سعر برميل البترول من 100.71 دولار سنة 2014 إلى 49 دولار للبرميل سنة 2016.

المطلب الثاني: أثر تغيرات سعر صرف الدينار على ميزان حساب رأس المال في الجزائر

2017-2010

إن المتتبع لحركة ميزان حساب رأس المال في الاقتصاد الجزائري يلاحظ أنه لا يوجد استثمارات غير مباشرة، لأنه في إحصائيات بنك الجزائر نجد أن الاستثمارات غير المباشرة تساوي الصفر، أما فيما يخص الإعانات فهي لا تؤثر على سعر صرف الدينار لأنها مبالغ صغيرة، لهذا سيتم التطرق في هذا المطلب إلى كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والقروض.

الفرع الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

نظم المشرع الجزائري حركة رؤوس الأموال من خلال النظام رقم 90-03² المؤرخ في 03 سبتمبر 1990 المتعلق بتحديد شروط تحويل الأموال إلى الجزائر لتمويل النشاطات الاقتصادية وإعادة تحويلها إلى الخارج مع مداخلها، حيث تتمثل أغلب تدفقات رؤوس الأموال الوافدة أو الخارجة من الجزائر في الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي مر بتطورات عديدة يمكن ذكرها فيما يلي:

مراحل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر:

يمكن تقسيم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مرحلتين هما:

1- بلقاسم زايري، "كفاية الاحتياطات الدولية في الاقتصاد الجزائري"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 05، العدد 07، السداسي الثاني، جامعة الشلف، الجزائر، ص 63.

2- الجريدة الرسمية الجزائرية، السنة السابعة والعشرون، العدد 45، التاريخ 1990/10/24، النظام رقم 90-03 المحدد لشروط تحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل النشاطات الاقتصادية وإعادة تحويلها إلى الخارج ومداخلها.

1- مرحلة ضعف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (1990-2000):

لقد تميزت هذه المرحلة بتدفقات ذات مستويات ضعيفة لم تتجاوز في مجملها نصف مليار دولار، وبغياب شبه كامل في بعض الأوقات للاستثمار الأجنبي المباشر وبالرغم من المزايا والحوافز التي أعطاها قانون الاستثمار¹ 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر سنة 1993 ويمكن التماس وجود أسباب كثيرة كانت عائقا لتدفق الاستثمار الأجنبي من بينها:

- الأوضاع السياسية والأمنية المتردية وغياب الاستقرار ولد تخوفا في نفوس المستثمرين خاصة وأن المتعاملين الأجانب يقومون بتقييم الأوضاع الأمنية لأي دولة يريدون الاستثمار فيها وبالتالي صنفت الجزائر ضمن البلدان ذات الخطر المرتفع جدا.
- العوائق الاقتصادية والمالية والتي كانت سيئة ومن بينها ضعف البنية التحتية وتفاقم أزمة المديونية وتنامي ظاهرة الاقتصاد الموازي والغش الضريبي بالإضافة إلى تأخر إنشاء البورصة.
- الصعوبات القانونية والإدارية والتي من بينها صعوبات في الخدمات الإدارية الموجهة لتلبية وتوفير الظروف الملائمة للاستثمار إضافة إلى البيروقراطية وعدم كفاءة الإداريين.
- مشكل التمويل وعجز القطاع المصرفي بسبب عدم فعالية المؤسسات البنكية وعدم تطورها وسيطرة القطاع العام.

- عدم الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة جعلها في وضعية تنافسية أقل مقارنة مع الدول النامية أو المتقدمة لما لهذه المنظمة من شروط وإجراءات هي في صالح المستثمر الأجنبي.

2- مرحلة التحسن النسبي للاستثمارات الأجنبية المباشرة (2010-2017):

بعد استعداد الحكومة لخصوصية العديد من المؤسسات العمومية من خلال القانون 04-01 الصادر في 20 أوت 2001، بدأت الاستثمارات الأجنبية في التحسن وهذا ما يبينه كل من الجدول والشكل البياني التاليين:

الجدول رقم (17): تطور الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2010-2017)

الوحدة : مليار دولار

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
حجم الاستثمار الأجنبي المباشر	3.48	2.04	1.541	1.952	1.525	0.688-	1.589	1.1

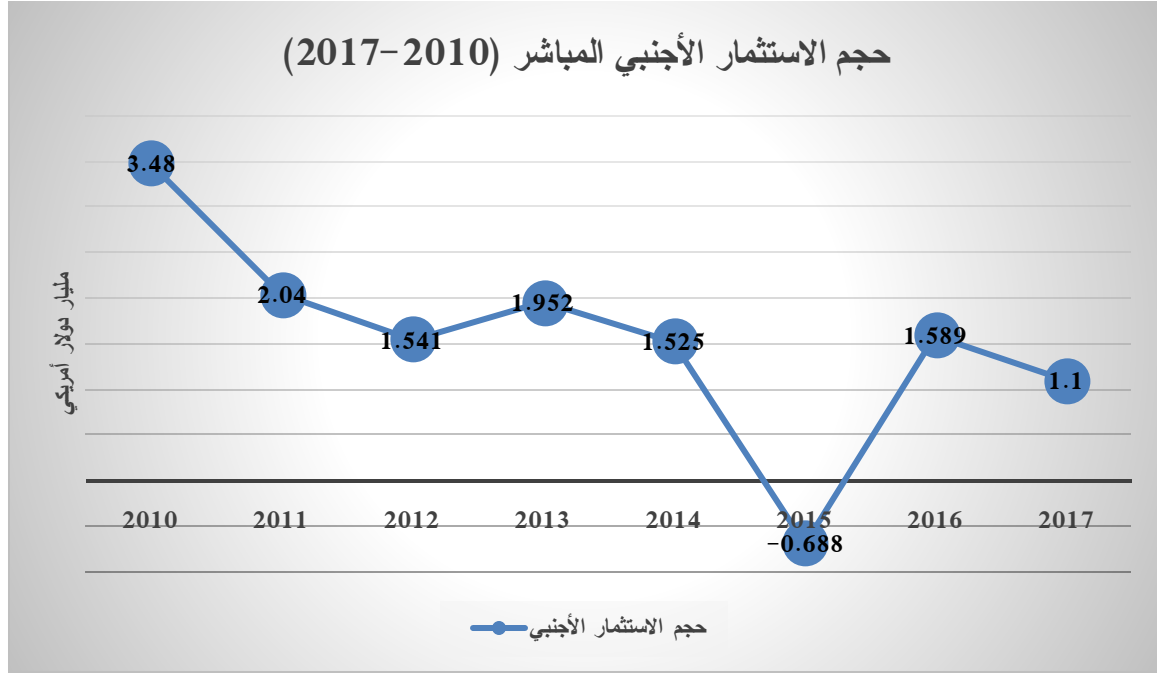
المصدر: - من 2010 إلى 2013: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، الجزائر، نوفمبر 2014، ص155.

- من 2013 إلى 2017: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، الجزائر، جويلية 2018، ص230.

1- الجريدة الرسمية الجزائرية، السنة الثلاثون، العدد 64، التاريخ 1993/10/10، المرسوم التشريعي رقم 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار.

والبيان الموالي يوضح حجم الاستثمار الأجنبي الوافد إلى الجزائر خلال الفترة (2010-2017)

الشكل رقم (06): تطور حجم الاستثمار الأجنبي الوافد خلال الفترة (2010-2017)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول (17)

نلاحظ من الجدول والشكل البياني السابقين أن الاستثمار الأجنبي المباشر حقق أرقاما ضعيفة جدا، لكنها في تحسن نسبي تميزت به في الفترة 2010-2017 مقارنة مع فترة التسعينات، التي كانت فيها حجم الاستثمارات المباشرة منخفضة جدا، ويظهر ذلك من خلال الإصلاحات التي عرفها النظام الضريبي وإصدار قوانين مشجعة للاستثمار في القطاع الخاص.

حيث وفي سنة 2010-2011 ورغم ما شهدته الساحة العربية من أحداث وتطورات فإن الإحصائيات تشير إلى ارتفاع حجم الاستثمار في الدول العربية¹ والذي يتشكل من استثمارات محلية وأجنبية، وقد استحوذت 4 بلدان نفطية على الاستثمارات وهي السعودية، الإمارات، قطر والجزائر بنسبة 63% من مجمل الاستثمارات الإجمالية في المنطقة لعام 2011، ولذلك لتمويل خطط طموحة للتنمية، أما الفترة من 2013-2015 فشهد الاستثمار الأجنبي المباشر انخفاضا بسبب أزمة اليورو حيث بلغ أقصى انخفاض له سنة 2015 حيث قدر بـ -0.688 مليار دولار، ويعود السبب الرئيسي في ذلك الانخفاض الحاد إلى أسعار البترول.

* أما فيما يخص العلاقة بين سعر صرف الدينار والاستثمار الأجنبي المباشر والوافد للجزائر فيمكن

القول بأنه:

1- بولرياح غريب وسفيان خضير، "تغيرات أسعار الصرف الدولية وأثرها على ميزان المدفوعات الجزائري دراسة تحليلية وقياسية للفترة 2004-2014"، مجلة معارف، قسم العلوم الاقتصادية، السنة الثانية عشرة، العدد 23، ديسمبر 2017، جامعة البويرة، الجزائر، ص 20.

* لذا يمكن القول أن هناك علاقة غير مباشرة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر صرف الدينار من خلال أسعار المحروقات في السوق الدولية، حيث كلما ارتفعت أسعار المحروقات أدى ذلك إلى زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية في هذا المجال لكونه القطاع الأكثر ربحية في الجزائر، وبالتالي يزداد حجم الصادرات البترولية وترتفع قيمة الدينار الجزائري ومن جهة أخرى يمكن القول أن إتباع الجزائر نظام التعويم المدار للدينار من خلال توصيات صندوق النقد الدولي قد ساعد ولو بصورة ضئيلة في رفع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، إضافة إلى الإصلاحات والقوانين والتشريعات والتحفيزات التي تخص التجارة الخارجية عموماً والاستثمار الأجنبي على وجه الخصوص.

وإضافة لما سبق يمكن إرجاع تحسن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر إلى:

- تحسن الوضع السياسي والأمني في البلاد.
- النتائج التي حققتها عمليات التصحيحات الهيكلية لدواليب الاقتصاد، مثل تحرير قطاع التجارة الخارجية.
- سلسلة الإصلاحات التي أدخلت على المنظومة المالية والمصرفية، بالإضافة إلى العديد من الاتفاقيات والمعاهدات التي عقدتها مع العديد من الهيئات والمنظمات الدولية.
- ونستنتج في الأخير أن تحسن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر كان سببه الرئيسي قطع المحروقات، فهو يعتبر المساهم الرئيسي في إنشاء القيمة المضافة وهذا ما يعمق اعتماد الجزائر على هذا المورد، ويمكن أن نستنتج أيضاً أن التركيز على التحفيزات الجبائية ليس كافياً في حد ذاته لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية، بل تكمله عوامل المحيط المؤسسي والاقتصادي وكذلك الظروف والأوضاع السياسية والأمنية والاجتماعية في أي بلد، وهو ما لم يجعل الجزائر تنجح في استقطاب الأموال الأجنبية التي تبقى بمستويات غير كافية.

ثانياً: انعكاس سعر صرف الدينار على الديون الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2010-2017)

يمكن إظهار انعكاس سعر صرف الدينار الجزائري على الدين الخارجي من خلال معرفة تطور هذه

الديون حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (18): تطور الدين الخارجي للجزائر في الفترة (2010-2017) الوحدة: مليار دولار

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الدين الخارجي	5.56	4.40	3.67	3.39	3.73	3.02	3.84	3.96

المصدر: - من 2010 إلى 2013: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، الجزائر، نوفمبر 2014، ص 155.

- من 2013 إلى 2017: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، الجزائر، جويلية 2018، ص 230.

نلاحظ من خلال الجدول (18) أعلاه ما يلي:

انخفاضا محسوسا لمؤشر الدين الخارجي، والذي يرجع إلى ارتفاع المداخيل الناتجة عن الصادرات بسبب ارتفاع أسعار النفط، حيث وصلت الاحتياطات الرسمية إلى مستويات جد معتبرة كما أوضحنا سابقا، وعليه قامت الحكومة الجزائرية بتسديد مسبق لجزء هام من دونها عبر نادي لندن باريس، كما أن التراجع المعتبر لقيمة المديونية الخارجية خلال هذه الفترة يدل على إتباع الجزائر سياسة منتظمة وصارمة في تسديد أقساط الديون بعد إعادة جدولة ديونها.

وفي هذا الصدد يمكن القول بأن المديونية الخارجية بالجزائر تتأثر من ناحيتين:

- باعتبار أن الجزائر بلد أحادي التصدير وأن تحصيل هذه الصادرات (صادرات المحروقات) يتم بالدولار على خلاف عملية تسديد الالتزامات التجارية (الواردات) والمالية والتي تحدد بعملات أخرى تتركز أساسا في اليورو، الجنية الاسترليني.. الخ. وبالتالي فإن انخفاض سعر الدولار بالعملات الأجنبية ينعكس سلبا على حصيلة الصادرات، كما يجعلها غير كافية لتمويل عملية التنمية أو الواردات بصفة عامة، الأمر الذي يدفع البلاد إلى طلب المزيد من القروض الخارجية لسد الفجوة بين المقبوضات والمدفوعات.

- انخفاض سعر الدولار بالنسبة للعملة الأجنبية الأخرى له أثر على الديون المحررة بعملة أجنبية، فيمكن القول أن التدهور الذي عرفته أسعار صرف الدولار في بعض سنوات السبعينات والثمانينات والتسعينات كان عاملا مساهما في زيادة المديونية الخارجية للجزائر، فحسب بنك الجزائر زادت المديونية الخارجية سنة 2002 ب 500 مليون دولار بسبب تدهور قيمة الدولار مقابل اليورو.

وفي الأخير نستنتج أن انخفاض سعر صرف الدينار أمام الدولار يؤدي إلى زيادة قيمة أعباء المديونية الخارجية للجزائر وهذا ما نلاحظه خلال الفترة 2010-2017 لأننا سنحتاج إلى عدد كبير من الدولارات لتسديد الديون الأوروبية، لذا قامت الجزائر بتحويل جزء من ديونها إلى استثمارات خاصة مع دول الاتحاد الأوروبي للتخلص من هذا المشكل.

ثالثا: تطور رصيد حساب رأس المال خلال الفترة (2010-2017)

عملت الجزائر من خلال الإصلاحات التي قامت بها ومجموعة القوانين والتشريعات التي أصدرتها في إطار تحرير حركة رؤوس الأموال إلى محاولة الرفع من حجم الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إليها، خاصة في القطاعات خارج المحروقات، بغية رفع تنافسية اقتصادها والقضاء على عجز حساب رأس المال، وسيتم من خلال ما يلي معرفة التغيرات التي طرأت عليه خلال الفترة (2010-2017) وتفسير علاقته بسعر صرف الدينار الجزائري.

الجدول رقم (19) تطور رصيد حساب رأس المال خلال الفترة (2010-2017)

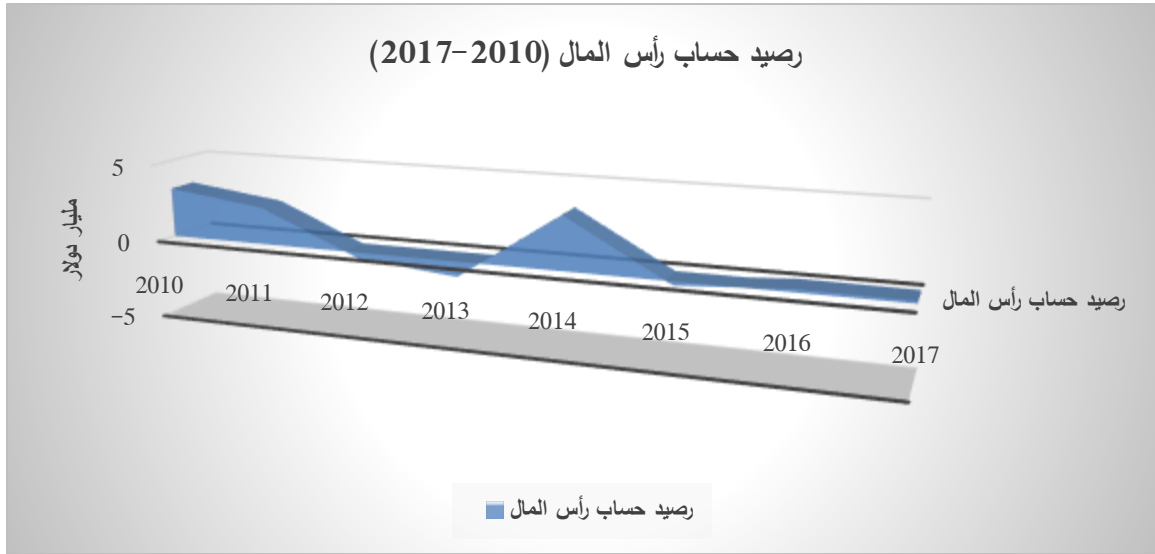
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
رصيد حساب رأس المال	3.177	2.375	0.361-	0.967-	3.396	0.247-	0.186	0.15

المصدر: - من 2010 إلى 2013: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، الجزائر، نوفمبر 2014، ص155.

- من 2013 إلى 2017: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، الجزائر، جويلية 2018، ص230.

كما يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (07) تطور رصيد حساب رأس المال خلال الفترة (2010-2017)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول (19)

نلاحظ من الجدول، والشكل البياني السابق أن:

- رصيد حساب رأس المال سجل في سنتي 2010-2011 رقيدا موجبا، لكن سنتي 2012-2013

سجل الحساب عجزا بقيمة 0.36 مليار دولار، بسبب تسديد الجزائر لديونها الخارجية لنادي لندن ونادي

باريس. أما سنة 2014 فقد شهدت رقيدا موجبا قدر بـ 3.39 مليار دولار، لكن في سنة 2015 سجل

الرصيد عجزا بقيمة 0.24 بسبب خروج العملات الصعبة في شكل تحويلات وفوائد وأرباح من قبل المستثمرين

الأجانب، أما السنتان الأخيرتان للدراسة فكان الرصيد موجبا لكن بقيمة متناقصة.

ونستنتج في الأخير أنه رغم مساعي الجزائر في تحرير حساب رأس المال فإنها لم تحقق رقيدا إيجابيا

في حساب رأس المال إلا بسبب الاعتماد المتزايد على قطاع المحروقات وغياب مساهمة حقيقية وبارزة

للصادرات خارج المحروقات، ويرجع ذلك لعدم نجاح أسلوب المرونات المتبع في تخفيض سعر الصرف في

رفع صادرات الجزائر خارج المحروقات، ولضعف تكاملها مع الأسواق المالية الدولية نظرا لاستفادتها الضعيفة

جدا مقارنة باقتصاديات أخرى ذات الدخل المتوسط من الاستثمارات الأجنبية المباشرة هذا الاستثمار الذي دائما ما يستهدف قطاع المحروقات.

المطلب الثالث : أثر تغيرات سعر صرف الدينار على رصيد ميزان المدفوعات الجزائري خلال

الفترة (2010-2017):

إن الهدف الأساسي من الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في مجال الصرف، هو تحسين وضعية عناصر ميزان المدفوعات بشكل عام ورصيد الميزان التجاري بشكل خاص، وهذا ما يدفعنا إلى تتبع التطور الحاصل في رصيد ميزان المدفوعات بغية التعرف إلى مدى تأثر هذا الأخير بتلك الإصلاحات.

أولا: تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة (2010-2017)

يمكن تحليل رصيد ميزان المدفوعات من خلال كل من الجدول (20) الذي يوضح التطورات الحاصلة في رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة 2010-2017 والشكل البياني رقم (08) الذي يبين دور كل من الميزان التجاري ورصيد رأس المال في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات.

الجدول رقم (20) تطور بنود ميزان المدفوعات خلال الفترة (2010-2017)

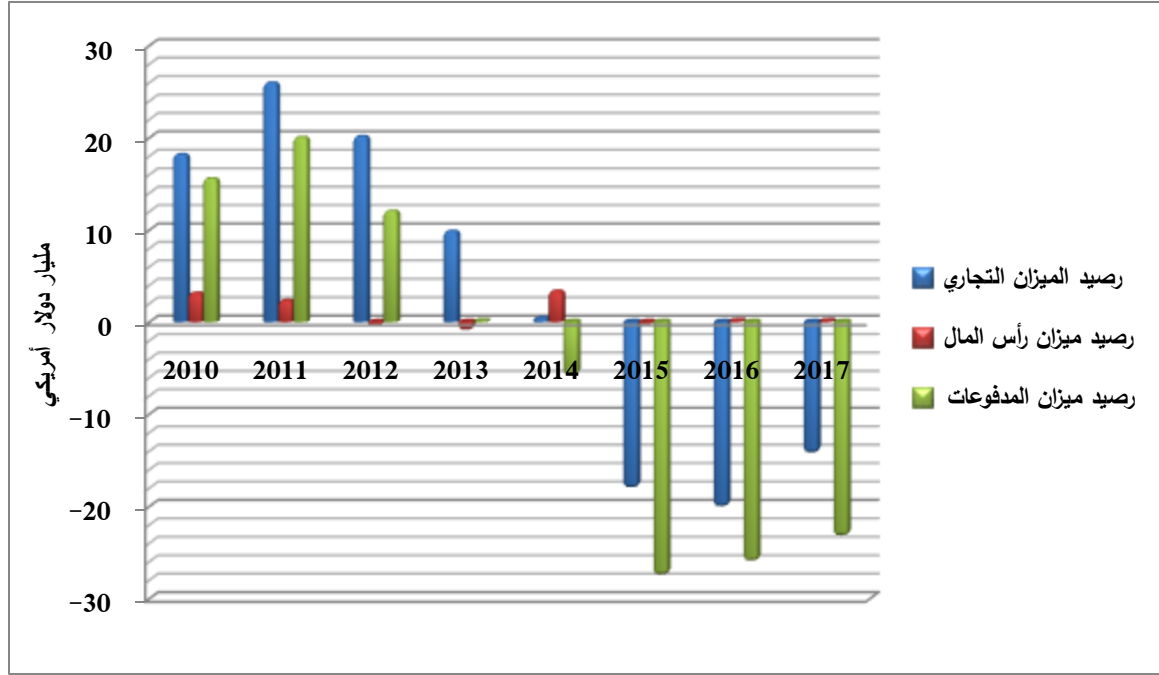
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
رصيد الميزان التجاري	18.205	25.961	20.167	9.880	0.459	18.083-	20.127-	14.3-
رصيد ميزان رأس المال	3.177	2.375	0.361-	0.967-	3.396	0.247-	0.186	0.15
رصيد ميزان المدفوعات	15.58	20.06	12.057	0.134	5.881-	27.537-	26.031-	23.3-

المصدر: - من 2010 إلى 2013: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013 ، الجزائر، نوفمبر 2014، ص155.

- من 2013 إلى 2017: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017 ، الجزائر، جويلية 2018، ص230.

يمكن التوضيح أكثر من خلال المنحنى البياني التالي:

الشكل رقم (08) دور رصيد الميزان التجاري ورأس المال في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات خلال الفترة (2010-2017)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (20)

نلاحظ من الجدول والشكل البياني أعلاه ما يلي:

تحسن في ميزان المدفوعات وذلك بعد الانخفاض الكبير الناتج عن الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى انخفاض أسعار البترول ليعاود الفائض ويسجل رصيدا موجبا في الفترة 2010-2012 ليصل إلى 15.58 مليار دولار، والفضل يرجع في التحقيق المستمر للفائض إلى انتعاش وضعية أسعار البترول واستقرار الوضع الاقتصادي والأمني، وفي سنة 2013 سجل انخفاضا بلغ 0.134 مليار دولار، أما في السنوات الأخيرة للدراسة 2014-2017 فقد سجل ميزان المدفوعات الجزائري رصييدا سالباً ويرجع السبب في ذلك إلى العجز الكبير الذي سجله الميزان التجاري بسبب انخفاض حصة الصادرات من المحروقات والتي تمثل 95% من حصة الصادرات الإجمالية بسبب الانخفاض الحاد في أسعار البترول في السوق الدولية، خاصة أسعار البترول الجزائرية، حيث انخفض سعر البرميل لسنة 2016 بـ 45.005 دولار مقارنة بالسنوات الماضية، والسبب غير المباشر هو ثورة الغاز والبترول الصخريين في الولايات المتحدة.

ونلاحظ من الجدول والشكل البياني أيضاً أن درجة الارتباط بين أسعار البترول ورصيد ميزان المدفوعات الجزائري جد معتبرة، إذ يظهر من الجدول أن تطورهما متلازم في جل فترة الدراسة، وأقوى من العلاقة بين تغيرات سعر الصرف وذات الرصيد، حيث نجد أنه وبمجرد انخفاض أسعار البترول فإن الاقتصاد الجزائري يشهد عجزاً في ميزان المدفوعات.

خلاصة الفصل الثاني:

إن عملية الانتقال من نظام سعر الصرف الثابت إلى نظام التعويم دائما ما تكون معقدة، سواء كان هذا التحول منظما أو غير منظم، والجزائر منذ الأزمة النفطية وتدهور الدولار عام 1986 بدأت الانتقال من نظام التثبيت إلى نظام تعويم سعر صرف الدينار تحت إشراف صندوق النقد الدولي، إلا أن هذا التحول لم يكن منظما، وذلك لعدم كفاية الاحتياطات، عند بداية عملية التحويل، وكذا التدخل المكثف في سوق الصرف للدفاع عن قيمة الدينار، كما أن سوق الصرف الأجنبي الذي أنشأته الجزائر تنقصه السيولة والعمق.

نستنتج أن الإصلاحات التي قامت بها الجزائر من أجل تحرير المبادلات وسعر الصرف لم يكن لها تأثير على الصادرات خارج المحروقات التي لم تتجاوز 07% من مجموع الصادرات في أحسن الأحوال، وزادت حدة الوضعية الاقتصادية والمالية للبلد، خاصة بعد تدهور قيمة الدينار في السنوات الأخيرة من فترة الدراسة، حيث تضاعف التضخم، وأصبح الخلق النقدي أكثر صعوبة للتحكيم فيه، انخفاض الاستثمار الأجنبي، تطور هروب رؤوس الأموال، وظهور بوادر التفكير إلى المديونية من جديد.

الخاتمة العامة

يعتبر سعر الصرف الأداة التي تعتمد عليها اقتصاديات العالم في تفسير الأمور المتعلقة بالتجارة الخارجية حيث أنه يسهل عملية تبادل العملات التي تتم وفق معدل التبادل، التي يتم تحديده عن طريق السلطات النقدية، وتبرز أهمية سعر الصرف في عالمنا المعاصر في كيفية تحديده ومعرفة تغيراته المستقبلية ولقد اختلفت الآراء والنظريات في تفسيره وتحديد مؤشراتته على المدى الطويل والقصير، فسعر الصرف أحد أهم العوامل في الدولة على مستوى الاقتصاد الكلي، وذلك نظرا لاتساع الآثار التي ترتب على هذا تغير هذا المعدل على الدخل والإنتاج ومؤشر أسعار الاستهلاك، فضلا عن تأثيراته على الميزان التجاري من تدفقات التجارة من الصادرات والواردات، هذا التغير قد يأخذ صورة ارتفاع في العملة أو الانخفاض في سعرها، ولكل من هذين التغيرين تأثيره على الميزان التجاري ومؤشرات اقتصادية أخرى.

لقد سعت هذه الدراسة في هدفها الأول إلى معرفة مدى فاعلية سياسة سعر الصرف في تصحيح الاختلال الاقتصادي لميزان المدفوعات بشكل عام والاقتصاد الجزائري على وجه الخصوص، كما حاولت في هدفها الثاني تقييم إدارة الصرف الأجنبي في المراحل المختلفة التي مر بها الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال، إلى مرحلة التخفيض في قيمة الدينار الجزائري، إضافة إلى إصلاحات أخرى وقوانين أهمها قانون 10-90 المتعلق بالنقد والقرض، وكان الهدف من كل ذلك هو تقريب الدينار من قيمته الحقيقية وتحسين وضعية ميزان المدفوعات، وفي هذا السياق تم طرح إشكالية البحث التي تمحورت حول انعكاس سياسة الصرف على ميزان المدفوعات، ومكنتنا هذه الدراسة من الإجابة على الأسئلة الفرعية واختبار الفرضيات المتبناة والوصول إلى مجموعة من النتائج، سنأتي على ذكرها ما يأتي:

1- اختبار الفرضيات

2- الفرضيات

الفرضية الأولى: توجد علاقة بين سعر صرف الدينار وميزان المدفوعات بحيث تستجيب الصادرات الوطنية عند انخفاض سعر صرف الدينار بالإيجاب، ويجعل الإقبال على الواردات ضعيفا بسبب ارتفاع أسعارها بالنسبة لأسعار الوطن، وبالتالي تحقيق فائض في الميزان التجاري، وتوفير مناخ استثماري جيد لرؤوس الأموال الوافدة من الخارج، بسبب انخفاض تكاليف الاستثمار، وبالتالي تحقيق فائض في ميزان المدفوعات. يمكن القول أن هذه الفرضية خاطئة، ففي أغلب الأحيان وخاصة حالة الجزائر وفي حالة البلدان أحادية مادة التصدير لا تستجيب الصادرات والواردات لانخفاض أسعار الصرف بسبب عدم مرونتها، وهذا ما يسبب سلبا على توازن ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة 2010-2017.

2 الفرضية الثانية: يتأثر ميزان المدفوعات بتغيرات أسعار صرف عمليتي الدولار واليورو لقد تم

اثبات صحة هذه الفرضية بالتطليل خلال فترة الدراسة 2010-2017.

- النتائج

من خلال البحث والتحليل توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- يعتمد أسلوب المرونات في علاج الخلل بالميزان التجاري للدولة على مرونة كل من الصادرات والواردات بالنسبة لسعر صرف العملة المحلية، من أجل توجيه ميزان المدفوعات، وذلك من خلال الميزان التجاري للدولة وهذا الشرط غير محقق بالنسبة للجزائر، نتيجة عدم قدرة الجهاز الإنتاجي للدولة على التكيف مع التغيرات في الأسعار نتيجة من خلال زيادة الإنتاج الموجه للتصدير، وهذا لكون أن الصادرات الجزائرية أحادية المصدر تقتصر على الصادرات من المحروقات والتي تمثل حوالي 98% من مجموع الصادرات.

- بينت الدراسة أن الدينار الجزائري كان مقيما بأعلى من قيمته الحقيقية خلال الفترة (1964-1987) بسبب الرقابة المفروضة عليه آنذاك، وقد كان لانهايار أسعار البترول عام 1986 أثر سلبي على الاقتصاد الوطني. مما دفع بالسلطات النقدية في التفكير في تخفيض قيمة الدينار، حيث توالى التخفيضات منذ أزمة 1986 وهكذا انتقل الدينار الجزائري من مرحلة التثبيت إلى مرحلة التعويم.

- الفائض المشهود في الميزان التجاري في العقود الماضية سببه تحسن أسعار البترول، وليس انعكاسا لعمليات التخفيض المتتالية في قيمة الدينار الجزائري.

- يشكل ضعف التنافسية أحد أهم الأسباب الحقيقية لتفاقم عجز ميزان المدفوعات الجزائري، والذي مرده أساسا إلى وجود اختلال هيكلي في بنية الاقتصاد الإنتاجية وليس فقط اختلال مستوى سعر صرف الدينار الرسمي عن مستواه الحقيقي التوازني.

- إن إصلاح هيكل الصادرات وزيادة مرونة الجهاز الإنتاجي سيكون أكثر تأثيرا على الصادرات الجزائرية من تخفيض سعر الصرف ذاته، وإن كان ذلك لا يعني عدم إعطاء قيمة النقد الوطني معدله الحقيقي.

- إن المصادر الرئيسية للصدمات الخارجية غير المواتية للاقتصاد الجزائري والمنعكسة على ميزان المدفوعات، تتمثل في التغيرات الحاصلة في كل من إيرادات البترول وفرق الإنتاجية بين الجزائر وشركائها التجاريين.

- إن اعتماد الاقتصاد الجزائري بالدرجة الأولى على المحروقات (البترول والغاز الطبيعي) يجعل منه رهينة تقلبات الأسعار العالمية للبترول.

- يتمثل الخلل الحقيقي في تجربة التصحيح الهيكلي في الجزائر، أنها استطاعت أن تحقق الاستقرار لكنها لم تحققا التنمية المنشودة، التي تضمن النمو الحقيقي المتزايد والتوازن المستديم لميزان المدفوعات، بالإضافة إلى الكفاءة في استغلال الثروة وتوزيعها.

- أثبتت الدراسة أن أهمية قطاع النفط في الجزائر في الاقتصاد الجزائري تكبح إقامة ديناميكية اقتصادية حقيقية، فنمو هذا القطاع كان له لآثار سلبية على باقي القطاعات الأخرى للاقتصاد. بحيث سجل انخفاض في الصادرات غير النفطية وتزايد في نسب البطالة بعد كل ارتفاع في أسعار النفط العالمية.

3- التوصيات والاقتراحات:

بعد تقديمنا لتطور سياسة الصرف للدينار الجزائري وتأثيرها على عناصر ميزان المدفوعات يمكن تقديم مجموعة من التوصيات كالتالي:

- التسيير الحذر لاحتياجات الصرف بالعملة الصعبة بالخارج.
- تنسيق سياسة سعر الصرف مع السياسات الاقتصادية الأخرى.
- إعادة النظر في دور الدولة في الاقتصاد وذلك بوضع استراتيجية تنموية جديدة تحقق التراكم الرأسمالي المتنامي عبر دعم الصناعة الوطنية التحويلية بشقيها العام والخاص.
- ضرورة التقشف في الإنفاق الحكومي والضغط على الواردات مع المحافظة على مداخيل العائلة ووضعية الجباية ودون الاستخدام الواسع لاحتياجات الصرف وصندوق ضبط الإيرادات.
- تنويع الاقتصاد وفك الارتباط الحالي بأسعار المحروقات، ووضع استراتيجية لتنويع هيكل الصادرات والواردات، وبالتحول من تصدير المواد الخام إلى تصدير منتجات صناعية.
- وضع استراتيجية لتنويع هيكل الصادرات والواردات، وبالتحول من تصدير المواد الخام إلى تصدير منتجات صناعية.

- القيام بإصلاحات جذرية للقطاع المصرفي ليواكب نظراءه في الدول المتقدمة.
- العمل على فتح مكاتب الصرف لتسهيل وتوسيع حركة التعامل بالعملات الصعبة مما يؤدي إلى تقليص الفارق بين سوق الصرف الرسمي والموازي، من خلال تجنب المتعاملين اللجوء على السوق الموازي للصرف مادام هنالك بديل أفضل ومضمون كمكاتب الصرف .

4- آفاق الدراسة

في الختام ومن خلال البحث في هذا الموضوع، نقترح بعض الإشكاليات التي نراها جديرة أن تكون لمواضيع وأبحاث أخرى:

1- كيف تؤثر التطورات في أسعار صرف اليورو والدولار على ميزان المدفوعات؟

- 2- تأثير أسعار البترول على ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية؟
- 3- كيف تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تطوير هيكل التجارة الخارجية للدول المضيفة؟
- 4- كيف تساهم احتياطات الصرف الأجنبي في تحقيق الاستقرار النقدي بالجزائر؟
- 5- أثر تغير سعر الصرف على الصادرات خارج قطاع المحروقات بالجزائر؟

قائمة السراج

المراجع باللغة العربية:

1- الكتب:

- 1- الغالبي عبد الحسن جليل عبد الحسن، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، ط 1، دار صفاء ، عمان، الأردن، 2011.
- 2- الموسوي ضياء مجيد، تقلبات أسعار الصرف، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016.
- 3- بن الزاوي عبد الرزاق، سعر الصرف الحقيقي التوازني، دار اليازوردي، الطبعة العربية، عمان، الأردن، 2016.
- 4- بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017.
- 5- زغلول رزق ميراندا ، التجارة الدولية، ، بدون دار نشر، جامعة الزقازيق، مصر، 2010.
- 6- سامويلسون بول أ. ، العلاقات التجارية والمالية الدولية، ترجمة د. مصطفى موفق، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1993.
- 7- سي محمد كمال، مدخل إلى الاقتصاد الدولي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ب ط ، الجزائر، 2015.
- 8- سي محمد كمال ، قضايا في الاقتصاد الجزائري خلال نصف قرن، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017.
- 9- صيد أمين، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، مكتبة حسن العصرية، ط1، 2013، بيروت، لبنان.
- 10- عزّي الأخضر، إشكالية وأبعاد ميزان المدفوعات الجزائري - مقارنة وصفية-، دار الخلدونية، ط1، الجزائر، 2013.
- 11- عزّي الأخضر أبو علاء ، سعر صرف الدينار الجزائري بين واقعية السوق والتعديل الهيكلي (مقاربة توقعية واحتياطية)، دار الخلدونية، ط1، الجزائر، 2010، ص75.
- 12- فتني مايا، العولمة المالية وآثارها على نظام الصرف، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2017، عمان، الأردن.
- 13- قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، الجزائر، 2017.

14- كافي مصطفى يوسف، مبادئ العلوم الاقتصادية، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2015.

15- لطرش الطاهر، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2015.

16- لطرش الطاهر، تقنيات البنوك، دراسة في طرق استخدام النقود من طرف البنوك مع إشارة إلى التجربة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط7، الجزائر، 2011.

17- نوري موسى شقيري وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط2، عمان، الأردن، 2015.

2- الرسائل والمذكرات الجامعية:

18- بن طرية حورية ، دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2014، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016-2017.

19- بن زاوي هاجر، أثر تقلبات أسعار الصرف على التوازن الخارجي في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2016/2017.

20- باب أمال وسعايدية صحراء، أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات - حالة الجزائر خلال الفترة (2010-2017)، مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة 08 ماي 1945 بقالة، الجزائر، 2017-2018.

21- بن قدور علي ، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970-2010)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم تخصص: تسيير، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012-2013.

22- حميدات عمر، أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات-دراسة حالة الجزائر -، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2010-2011.

23- دوحة سلمى ، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر. 2015-2016.

- 24- راقى حبيب بديع ، دور سعر الصرف في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في سورية، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في قسم الاقتصاد المالي والنقدي، جامعة دمشق، سوريا، 2014-2015، ص03.
- 25- زراقة محمد ، آثار تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات - دراسة قياسية - حالة الجزائر 1990-2014، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص اقتصاد قياسي بنكي ومالي، جامعة تلمسان، الجزائر، 2015 - 2016 .
- 26- زيان بغداد، تغيرات سعر صرف اليورو والدولار وأثرهما على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد تخصص: مالية دولية، جامعة وهران، الجزائر، 2012-2013.
- 27- عزّي خليفة ، سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت ونظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات(1985-2008) - دراسة مقارنة -،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك وتأمينات، جامعة المسيلة، الجزائر، 2011-2012.
- 28- عامري رضوان ، العلاقة بين النمو وسعر الصرف -حالة الدول النامية-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد مالي، جامعة الجبالي اليايس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2016/2017.
- 29- لعروق حنان ، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي-دراسة حالة الجزائر-، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2004-2005.
- 30- مرغيت عبد الحميد ، إدارة سعر الصرف في الجزائر على ضوء التحول نحو نظام الصرف المرن:دراسة تحليلية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف-1-، الجزائر، 2017-2018.
- 31- منهوم بلقاسم ، أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات - دراسة قياسية لحالة الجزائر - 1970-2009، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، الجزائر، 2012-2013.

3- الملتيقيات:

- 32- جميلة الجوزي، أثر سياسة الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر، الملتيقي الوطني الأول حول السياسات الاقتصادية في الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 13 ماي 2013.

4- المجلات والدوريات:

- 33- الغالبي عبد الحسين جليل ولىلى بديوي خضير، "تقلبات سعر الحقيقي في ظل تحرير التجارة (دراسة حالة مصر للمدة 1984-2006)"، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 1، الاصدار 5، 2011 جامعة واسط، العراق.
- 34- الجوزي جميلة، ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، عدد 2012/11، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
- 35- بربري محمد أمين، "مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية -دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 05، العدد 07، 2009/06/01، جامعة الشلف، الجزائر.
- 36- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، الجزائر، نوفمبر 2014.
- 37- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، الجزائر، جويلية 2018.
- 38- غريب بولرياح وخضير سفيان، "تغيرات أسعار الصرف الدولية وأثرها على ميزان المدفوعات الجزائري دراسة تحليلية وقياسية للفترة 2004-2014"، مجلة معارف، قسم العلوم الاقتصادية، السنة الثانية عشرة، العدد 23، ديسمبر 2017، جامعة البويرة، الجزائر.
- 39- راتول محمد، "الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقييم، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 04، جوان 2006، جامعة الشلف، الجزائر.
- 40- زايري بلقاسم، "كفاية الاحتياطات الدولية في الاقتصاد الجزائري"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 05، العدد 07، السداسي الثاني، جامعة الشلف، الجزائر.
- 41- عبود عبد المجيد: "أثر تغيرات سعر الصرف على أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري -دراسة قياسية باستخدام نماذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR) خلال الفترة 1990-2015"، مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE، المجلد 01، العدد 04، 30 ديسمبر 2017، المركز الجامعي ميلة، الجزائر.
- 42- يوب فايزة، أثر تغيرات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري دراسة قياسية للفترة 1970-2014، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 03، العدد 02، 2017/10/20، المركز الجامعي ميلة، الجزائر.

5- القوانين:

- 43 - الجريدة الرسمية الجزائرية، السنة الثلاثون، العدد 64، التاريخ 1993/10/10.
- 44 - الجريدة الرسمية الجزائرية، السنة السابعة والعشرون، العدد 45، التاريخ 1990/10/24.

المخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر تغيرات سعر صرف الدينار على توازن ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2010-2017). باعتبار أن سعر الصرف يلعب دورا مهما في تعديل ميزان المدفوعات، حيث يؤثر التغير في سعر الصرف في الاقتصاد المحلي من خلال تأثيره في حجم التجارة الخارجية والميزان الجاري في ميزان المدفوعات، وكذلك من خلال تأثيره في الاستثمار الخارجي وتدفق رأس المال بين الاقتصادين المحلي والخارجي.

ولقد توصلت الدراسة إلى أن درجة الارتباط بين أسعار البترول ورسيد ميزان المدفوعات الجزائري جد معتبرة، إذ أن تطورهما متلازم في جل فترة الدراسة، وأقوى من العلاقة بين تغيرات سعر الصرف وذات الرصيد، وذلك لخصوصية الاقتصاد الجزائري وتبعيته الكبيرة لأسعار المحروقات، وغياب مساهمة حقيقية وبارزة للصادرات خارج المحروقات، ويرجع ذلك لعدم نجاح منهج المرونات المتبع في تخفيض سعر الصرف في رفع صادرات الجزائر خارج المحروقات، ولضعف تكاملها مع الأسواق المالية الدولية نظرا لاستفادتها الضعيفة جدا مقارنة باقتصاديات أخرى ذات الدخل المتوسط من الاستثمارات الأجنبية المباشرة هذا الاستثمار الذي دائما ما يستهدف قطاع المحروقات فقط.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، سياسة تخفيض قيمة العملة، الميزان التجاري، ميزان المدفوعات، أسعار البترول، الاقتصاد الجزائري.

Abstract:

This study aims to identify the effect of changes in the dinar exchange rate on the Algerian balance of payments equilibrium during the period 2010-2017. As the exchange rate plays an important role in adjusting the balance of payments. The change in the exchange rate affects the local economy through its impact on the volume of foreign trade and the current balance, as well as its impact on foreign investment and capital flows between the domestic and foreign economy.

The study found that the degree of correlation between oil prices and the Algerian balance of payments is very significant, as their development coincides throughout the study period, and it is stronger than the relationship between the exchange rate changes and the balance of payments, due to the specificity of the Algerian economy and its high dependence on fuel prices. In addition, the lack of success in the method of flexibilities in raising Algeria's exports outside the hydrocarbons, and the weak integration with the international financial markets compared to other economies of middle income, and the weak benefits from the foreign direct investments, which is always targeting only the hydrocarbon sector.

Keywords: exchange rate, devaluation policy, trade balance, balance of payments, oil prices, Algerian economy.